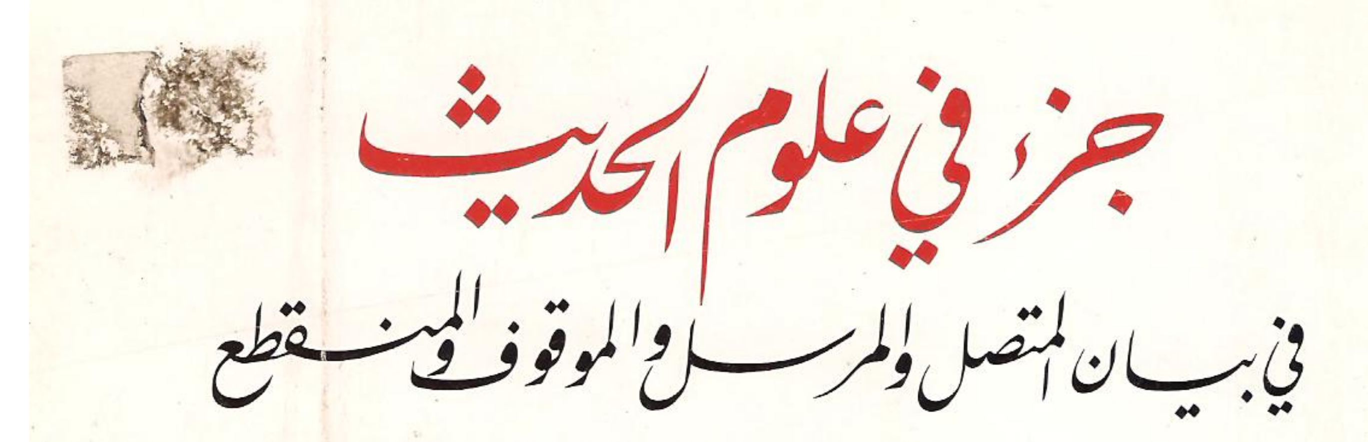
يُنشر لأوّل مرّة



تصنيف

أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ
توفي سنة ٤٤٤ هـ

قدّم له وشرحه وخرّج أحاديثه وآثاره

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان



جزء في علوم الحديث في
بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع

الطبعة الثانية

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٠٦/٧/١٨٦٩)

٢٣١

آل سلمان، مشهور

جزء في علوم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع/ مشهور بن حسن آل سلمان.- عمان : الدار الأثرية، ٢٠٠٦.

(١٧٦) ص.

ر. إ. : (٢٠٠٦/٧/١٨٦٩).

الواصفات: / الحديث// علوم الحديث// الإسلام// السيرة النبوية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : ٢٠٠٦/٧/٢٠٩٧.

الدار الأثرية

تلفاكس ٥٦٥٨٠٤٥

عمان - الأردن

جزء في علوم الحديث في

بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع

تصنيف

أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ

(ت ٤٤٤هـ)

قرأه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضّل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

لم ينشر جزء أبي عمرو الداني «بيان المتّصل والمرسل والموقوف والمنقطع» من قبل، وهو الدّرة الوحيدة الباقية ـ فيما نعلم ـ من آثاره في علم الحديث القليلة[1]، فعلى الرغم من تخصص أبي عمرو في علم القراءات، إلا أنّ له مشاركة حسنة في الحديث، ظهرت آثارها في العلم الذي نبغ فيه من خلال إسناده الأحاديث والآثار والمقطوعات لقائليها، وعنايته القوية بسياق الأسانيد والتفنن في إيرادها، كما تراه في الذخيرة العلمية العجيبة من كتبه، التي ما تمت إلا بعد انقطاعه للقرآن وعلومه قرابة الخمسين سنة، جاب خلالها نواحي العالم الإسلامي طلباً للعلم وشيوخه حتى حصل في هذا الباب ما لم يحصله غيره، فأصبح إمام القراءات في عصره، وألف ما يزيد على مئة كتاب وجزء في هذا العلم، وبعض رسائله في مسائل متخصصة محصورة.

وإن من يتأمل قائمة مؤلفات الداني[2] ليشعر بالإعجاب نحو هذا

---

(١) سيأتي تعدادها وتسميتها.

(٢) جمعها ـ وجهد في ذلك وأجاد وأفاد ـ الدكتور عبد الهادي حميتو، وكتابه مطبوع في المغرب بعنوان «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب

العلامة المتخصص الفريد، وبالإكبار للتقدم العلمي الواسع الذي بلغته أجيالنا الماضية.

وجزئنا هذا الذي ننشره مثال ناطق، وبرهان قاطع على ما اتصف به أبو عمرو الداني من رسوخ في غير العلم الذي اشتهر به. وموضوع جزئه هذا دقيق في فن علم مصطلح الحديث، فهو في بيان حد (المتصل) و(المرسل) و(الموقوف) و(المنقطع)، يورد الرسوم وتعاريفها، ويكثر من التمثيل عليها، ويهمل توجيهها، لظهور حقيقة أمرها، وهي مسائل تعرّض لها كثير من علماء المصطلح، ولكنها لم تفرد بالتصنيف زمن أبي عمرو الداني، ولا سيما في المغرب، وشعر أبو عمرو الداني أن كلام العلماء الذي وقف عليه فيها متفرق، وهو غير مشبع ولا كافٍ فيها، فجمعها في هذا الجزء، واعتمد[1] فيه كثيراً على «معرفة علوم الحديث» للحاكم وتقديم القابسيّ لـ «ملخص الموطأ»[2] برواية ابن القاسم، وكادت عبارتي هذين العَلَمين أن تكون نسخة أخرى للجزء، يجبر ما ندّ به قلم ناسخه[3] من سقط أو وهم ـ وهو قليل ـ والداني يكتب في حساب شديد، وعبارة قوية، يبعد عن الاستطراد والحشو، ويمثّل بأمثلة دقيقة، تنبئ عن سعة رواياته، ولا يذكر مثالاً ـ سواء كان حديثاً مرفوعاً أو أثراً سلفياً ـ إلا أسنده، وتفنن

وبيان الموجود منها والمفقود». ذكر له فيه (١٧١) مؤلفاً وجزءاً.

(١) سترى هذا جلياً في تعليقي وسأعتني بإبراز ذلك.

(٢) وقع لابن حجر في «المعجم المفهرس» (٣٩/ رقم ١١) من طريق أبي عمرو الداني عن أبي الحسن القابسي.

(٣) وهو من العلماء المعروفين، وستأتي ترجمته.

في ذكر أسماء شيوخه فيه، فتارة يفصل ويطول، وتارة يكتفي بكنيتهم أو إضافتهم إلى أسماء آبائهم، وقد وقع للناسخ في اثنين منهم أوهام، تداركناه من مواطن أخر، وسيأتيك ـ إن شاء الله ـ ثبت مختصر فيهم.

ولا أُخفي القارئ أن تعليقي على هذا الجزء بتحقيق وتعليق وتخريج مأخوذ من شرحي المطول عليه، المسمى بـ «بهجة المنتفع»، واسترسلتُ فيه في التمثيل والتخريج، والتعليق والتعقيب، والتفصيل والتفريع، والتنبيه والتنويه على بعض القضايا التي يكثر فيها الشدُّ والجذبُ بين طلبة علم الحديث ولا سيما هذه الأيام، مع مراعاتي التَّسهيلَ والتذليل، وتوجيه ما ساق المصنف من أمثلة على التأصيل، واعتنيت بالاستدراك على ما قرره المصنف، أو اختصره من كلام من سبقه من العلماء[1]، وما في صنيعه من دقة أو مؤاخذة، وزدتُ كلامه توضيحاً، وأمثلته شرحاً وتوشيحاً، وأعقبتها أحياناً بأمثلة أخرى تصريحاً أو تلويحاً، ولعلّي أبسطُ ما اختصره من وجوه وألوان لطرق بعض الأحاديث وحال بعض رواتها توثيقاً أو تجريحاً، على وجه يبتهج به المقتنع، ويقتنع به المعترض، ويُعْتَرَضُ به على المخالف، ولا يُخالف فيه المعاند، ولا يعاند فيه المشاكس وجهدت فيه في النقد، ونقدت فيه ـ بأصول ـ المجتهد، واجتهدت في ذلك كله على قدر وسعي، وحسب طاقتي.

ويرى القارئ في تحقيقي لهذا الجزء زبداً من العبارات، وخلاصة من الإشارات والإفادات، ولم أرخِ فيه العنان للقلم، وألجمته عما فيه تطويل،

(١) نوهت سابقاً بكثرة نقله من الحاكم النيسابوري والقابسي.

والناظر ـ بإنعام نظر ـ في شرحي هذا يدرك حرصي على التحري في إدراك الحق، وبذل جهدي في الوقوف عليه وإصابته، بغض النظر عن قائليه ومتبنيه، فهو ـ فيما أرجو ـ حقيق بالعناية، وجدير بالاهتمام والرعاية، ولا سيما أنّ أصله في المكانة التي أنبئتك، وهو ما زال بكراً. لم تفضه أقلام المحققين، ولم تنل منه عجلات المطابع، ولا رفوف دور النشر، فهو ـ قبل ذلك ـ غض طري، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

*** جهود أبي عمرو الداني الحديثية:**

لأبي عمرو الداني مشاركة حسنة، وجهود مبرورة مشكورة في علم الحديث، إلا أنها محصورة معدودة، منها:

١ ـ «الأدعية بالآثار»:

مذكور في «فهرس تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٢٤ / رقم ٤) و«معجم مؤلفات أبي عمرو الداني» (١١ / رقم ٤).

٢ ـ «كتاب الأربعة الأحاديث التي تتفرع منها السنن» سماه الوادي آشي في «برنامجه» (٢٦٦ ـ ٢٦٧):

«الأربعة الأحاديث التي بني عليها الإسلام ومدار العلم عليها وسائر السنن خارج عنها» وكذا ذكره ابن غازي في «فهرسته» (١١٢).

بينما سُمِّي في «فهرس تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٢٤) و«معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» (١٣) بالعنوان الذي ذكرناه، وتجد حديثاً من الأحاديث الأربعة في «جزئنا» هذا، انظر فقرة رقم (٤)

وتعليقنا عليها.

٣ ـ كتاب «أصول السنة بالآثار»:

ذكر في «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (ص ١٦ / رقم ٣) وقال: «خمسة أجزاء».

ولعله المذكور في «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٢٧ ـ ٣٢٨) بعنوان «أرجوزة في أصول السنة» ونقل منها أبيات. وتبعه ابن الجزري في «غاية النهاية» (١ / ٥٠٥)، والأبيات المذكورة في التوحيد، ورجح الدكتور عبدالهادي حميتو في دراسته (الاستقرائية الجيدة) المعنونة بـ«معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» (ص ١٥ / رقم ٣٣) أنها كتابان بدلالة أن الأرجوزة ليست في خمسة أجزاء.

٤ ـ كتاب «الثقلاء»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٣٠ / رقم ١١٧)، وقال: «جزء لطيف».

وهذا النوع من التأليف يكثر فيه ذكر الأسانيد[1]، وتورد فيه الأحاديث والآثار، وغالباً ما يصاحب التأليف في هذا الباب داعٍ يقع

---

(١) كما تراه في كتاب المرزبان «ذم الثقلاء» وطبع للسيوطي «إتحاف النبلاء بأخبار الثقلاء»، وفي الباب كتاب لابن المبرد. وطبع للأحدب «تحفة العقلاء في القهوة والثقلاء» وللصيمري كتاب «الثقلاء» ولابن بشر: «مرشد الخصائص في الطفيلين والثقلاء» وللخلال «أخبار الثقلاء».

للمصنف من خلال بعض الآخذين الذين لم يرتض ظرفهم ولا ذوقهم، وهو من أبواب المروءة التي لها تعلق بالعدالة من باب خفيٍّ، وتصنيفه تحت (الآداب) و(الأخلاق).

٥ ـ «دعاء الختم»:

ذكره عن أبي عمرو الداني أبو الحسن السخاوي في «جمال القرَّاء» (٢ / ٦٤٧ ـ ٦٥٠) وقال قبله: «وكان أبو عمرو ـ رحمه الله ـ يدعو عند ختم القرآن بدعاء طويل، يقول: صدق الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، الحي القيوم الذي لا يموت...».

٦ ـ كتاب «السنن الواردة في الفتن»:

ذكره له جمع وهو مطبوع بتحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نشر عن دار العاصمة، الرياض، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، في ستة أجزاء، في ثلاثة مجلدات.

٧ ـ كتاب في قول ابن مسعود «جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (٣٠ / رقم ١١٩) وقال: «جزء لطيف».

٨ ـ كتاب فيه مسألة عن قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (٢٧ / رقم

٨٢). وقال جزء وهو غير المنشور بعنوان «الأحرف السبعة للقرآن» بتحقيق عبد المهيمن الطحان، لأنه نص فيه (ص ٦) أنه استلّه من كتاب الداني «جامع البيان».

٩ ـ كتاب في مسألة عن «الأيام المعلومات والمعدودات»:

مذكور في «الفهرست» (ص ٣٠) رقم (١١١).

١٠ ـ كتاب «المرتقى شرح المنتقى»[1] لابن الجارود:

مذكور فقط في «الرسالة المستطرفة» (٢٠)، ونسبته للداني وهم، وصوابه للطف الله بن أحمد بن لطف الله جحاف (ت ١٢٤٣هـ). ومنه نسخة في جامع صنعاء الكبير برقم (٩١٧ ـ حديث)[2].

١١ ـ كتاب «معرفة طرق الحديث»:

كذا ذكره صاحب «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (١٦ / رقم ٦).

وهنالك جهود لها تعلق بالحديث والتفسير، وهي تخص التراجم، ككتاب «تاريخ طبقات القراء والمقرئين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم الخالفين، إلى عصر مؤلفه وجامعه» على حروف المعجم، وهو من مرويات ابن خير في «فهرسته» (٧٢) والتجيبي في «برنامجه» (٤٤) والقاضي

---

(١) تحرف في «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» (٦٦ / رقم ١٥٦) إلى «الملتقى»! فليصحح.

(٢) انظر «مصادر الفكر العربي الإسلامي» (٦٩)، «جامع الشروح والحواشي» (٣ / ١٨٧٦) كلاهما لعبد الله محمد الحبشي اليمني. يسر الله تعالى من يقوم على إخراجه

عياض في «غنيته» (١٤٧ ـ ١٤٨).

وذكره النباهي في «تاريخ قضاة الأندلس» (٣٣) واليافعي في «مرآة الجنان» (٥ / ١٨٢)، وهو مما اعتمده الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٣٧) وابن الجزري في «غاية النهاية») (١ / ٥٠٥)، ولا ندري شيئاً عن النسخ الخطية منه، وهو مهم غاية، وأصل في بابه، والأيام حبالى، ولا ندري بم تلد.

وللداني ـ كشأن سائر المحدثين ـ «برنامج» ذكر فيه مروياته من الكتب بأسانيده إلى أصحابها، ولا يبعد أن يكون موضوعه كتب الداني نفسه وشيوخه، ويدل عليه قول ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (٤٤٦) «تواليف الشيخ الحافظ أبي عمرو وجميع رواياته عن شيوخه» وله أيضاً «كتاب تذكير الحافظ لتراجم القراء والنظائر» ذكر على أكثر من وجه، وما رسمناه من «فهرسة ابن خير» (٢٩). وقال ابن الأبار في «التكملة» (٣ / ١٠) عنه: «أول ما ألفه أبو عمرو» وسماه «تذكر الحافظ».

ومنه نسخة خطية في مكتبة آفيون قرحصار بتركيا[1]، رقم (٧٥٧٥ / ٣) وهو في تراجم القُرَّاء.

هذه الآثار التي تخص الحديث وما يتعلق به، وهي دالة على حذق أبي عمرو الداني ومشاركته في ميدانه. بنصيب لا بأس به، وهذا ما نصص عليه جمع من مترجميه، ونقل ذلك يطول، واجتزأ على بعض النقول:

(١) انظر «نوادر المخطوطات» للششن (١ / ٢٦٩).

قال أبو محمد عبد الله بن علي اللخمي الرُّشاطي الأندلسي (ت ٥٤٢ هـ) في كتابه «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» (ص ٨٧ / رقم ٣٠ مختصر ابن الخراط) تحت نسبة (الداني) «دانية: مدينة في شرق الأندلس على ساحل البحر، وهي مدينة حديثة انتقل إليها أهل أندارة» قال:

«ينسب إليها: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ، يعرف بـ (ابن الصيرفي)»[1] قال ابن الخراط:

«وذكر ـ أي: الرشاطي ـ رحلته واستشهاده بالقرآن وطلب الحديث، مات بدانية في شوال سنة أربع وأربعين وأربع مئة».

وقال الحميدي في «جذوة المقتبس» (٣٠٥) عنه: «هو محدِّث مكثر، ومقرئ متقدّم، سمع بالأندلس والمشرق»[2].

وقال ابن بشكوال في «صلته» (٢ / ٤٠٦):

«كان أبو عَمْرٍو أحدَ الأئمة في علم القرآن رواياتِه وتفسيره ومعانيه، وطُرُقه وإعرابه، وجمع في ذلك كلِّه تواليفَ حساناً مفيدة، وله مَعرفةٌ بالحديث وطُرقه، وأسماء رجاله ونَقَلتِه، وكان حَسَنَ الخطِّ، جَيِّد الضبط،

(١) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩ / ٦٥٩ ـ ط دار الغرب): «المعروف في وقته بـ (ابن الصيرفي) وفي وقتنا بـ (أبي عمرو الداني)، صاحب التصانيف».

(٢) قال الذهبي في «السير» (١٨ / ٨٠) على إثر كلام الحميدي: «قلت: المشرق في عرف المغاربة: مصر وما بعدها من الشام والعراق، كما أن المغرب في عرف العجم وأهل العراق أيضاً مصر، وما تغرَّب عنها».

من أهل الذكاء والحِفظِ، والتَّفَنُّنِ في العلم، ديِّناً فاضلاً، وَرِعاً سُنِّياً».

وفي «فهرس ابنِ عُبيد الله الحَجْري» قال: «والحافظ أبو عمروٍ الداني، قال بعضُ الشيوخ: لم يَكن في عصره ولا بعدَ عصره أحدٌ يُضاهيه في حِفظه وتحقيقه، وكان يقولُ: ما رأيتُ شيئاً قط إلا كَتَبْتُه، ولا كتبتُه إلا وحَفِظتُه، ولا حَفِظتُه فَنَسيتُه. وكان يُسأل عن المسألة مما يتعلَّقُ بالآثار وكلامِ السلف، فيُوردها بجميعِ ما فيها مُسنَدة من شيوخه إلى قائلها» نقله الذهبي في «السير» (١٨ / ٨٠) وقال:

«قلت: إلى أبي عمروٍ المُنتهى في تحرير عِلْمِ القراءات، وعِلْمِ المصاحف، مع البَراعة في علم الحديث والتفسيرِ والنحو، وغيرِ ذلك».

* ترجمة موجزة لأبي عمرو الداني[1]:

قال: أخبرني أبي أنني وُلدتُ سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، فابتدأتُ بطلب العِلْم في أول سنة ستٍّ وثمانين، ورحلتُ إلى المَشْرق سنة سَبْعٍ وتسعين، ومَكَثْتُ بالقَيْروان أربعةَ أشهر أكتب، ثم توجهتُ إلى مصرَ، فدخلتها في شَوَّال من السَّنة، ومكثت بها سنةً، وحَجَجْت.

قال: ودخلتُ إلى الأندلس في ذي القَعْدة سنة تسع وتسعين وثلاث مئة وخرجتُ إلى الثَّغْر سنة ثلاثٍ وأربع مئة، فسكنتُ سَرَقُسْطَة سبعةَ أعوام، ثم رجعتُ إلى قُرْطُبة، وقَدِمْتُ دانية سنة سَبْع عشرة.

---

(١) ترجمته في «فهرست ابن خير» (٢٩، ٤١، ٧٢، ٧٤، ٤٢٨) «جذوة المقتبس» (٣٠٥)، «الصلة» (٢ / ٤٠٥ ـ ٤٠٧)، «بغية الملتمس» (٤١١ ـ ٤١٢)، «معجم الأدباء» (١٢ / ١٢٤ ـ ١٢٨)، «إنباه الرواة» (٢ / ٣٤١ ـ ٣٤٢)، «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٢٥ ـ ٣٢٨)، «العبر» (٣ / ٢٠٧)، «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٢٠ ـ ١١٢١)، «السير» (١٨ / ٧٧ ـ ٨٣)، «تاريخ الإسلام» (٩ / ٦٥٩ ـ ٦٦١)، «دول الإسلام» (١ / ٢٦٢)، «الإعلام بوفيات الأعلام» (١٨٤)، «تلخيص ابن مكتوم» (١٦٦ ـ ١٦٧)، «مرآة الجنان» (٢ / ٦٢)، «الديباج المُذْهب» (٢ / ٨٤ ـ ٨٥)، «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٤ / ١١٠)، «غاية النهاية» (١ / ٥٠٣ ـ ٥٠٥)، «طبقات النحاة» (٢ / ١٢٧) لابن قاضي شهبة، «طبقات المفسرين» (١٥٩) للسيوطي، «طبقات المفسرين» (١ / ٣٧٣ ـ ٣٧٦) للداوودي، «شذرات الذهب» (٣ / ٢٧٢)، «روضات الجنات» (٤٦٧)، «الرسالة المستطرفة» (١٣٩)، «شجرة النور الزكية» (١ / ١١٥)، «النجوم الزاهرة» (٥ / ٥٤)، «نفح الطيب» (٢ / ١٣٥ ـ ١٣٦)، «كشف الظنون» (١ / ١٣٥، ٣٥٥، ٥٢٠)، «هدية العارفين» (١ / ٦٥٣)، وينظر أيضاً: «تبصير المنتبه» (٢ / ٦٢١)، «معجم البلدان» (٢ / ٤٣٤)، «صفة جزيرة الأندلس» (٧٦).

قلت: واستوطنها حتى تُوفي بها ونُسب إليها لطُول سُكْناه بها.

وسمع الحديث من طائفةٍ، وقرأ على طائفة؛ فقرأ بالرِّوايات على عبد العزيز بن جعفر بن خُواسْتِي الفارسي ثم البَغْدادي نزيلِ الأندلس، وعلى جماعة بالأندلس. وقرأ بمصر بالرِّوايات على أبي الحسن طاهر بن أبي الطَّيِّب ابن غَلْبُون، وعلى أبي الفتح فارس بن أحمد الضَّرير. وقرأ لورش على أبي القاسم خَلَف بن إبراهيم بن خاقان المِصْري. وسمع كتاب «السَّبعة» لابن مجاهد، على أبي مُسلم محمد بن أحمد بن عليّ الكاتب، وسمع منه الحديث، ومن أحمد بن فِراس العَبْقَسي، وعبد الرحمن بن عثمان القُشَيْري الزَّاهد، وحاتم بن عبد الله البَزَّاز، وأحمد بن فتح بن الرَّسَّان، ومحمد بن خليفة بن عبد الجَبَّار، وأحمد بن عُمر بن محفوظ الجِيزي القاضي، وسَلَمة بن سعيد الإمام، وسَلَمُون بن داود القَرَوي صاحب أبي عليّ ابن الصَّوَّاف، وعبد الرحمن بن عُمر بن محمد ابن النَّحَّاس المُعَدَّل، وعليّ بن محمد بن بشير الرَّبَعي، وعبد الوَهَّاب بن أحمد بن مُنير المِصْري، ومحمد بن عبد الله بن عيسى المُري الأندلسي، وأبي عبد الله بن أبي زَمَنِيْن، والفقيه أبي الحسن علي بن محمد القابسي، وغيرهم[1].

قرأ عليه القراءات أبو بكر ابن الفصيح، وأبو الذَّوَّاد مفرِّج فتى إقبال الدَّولة، وأبو الحُسين يحيى بن أبي زيد، وأبو داود سُليمان بن أبي القاسم نَجَاح، وأبو الحسن عليّ بن عبد الرحمن بن الدُّوش[2]، وأبو بكر محمد بن

(١) للدكتور عبد الهادي كتاب مطبوع في المغرب بعنوان «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس» وسيأتيك ثبت بأسماء شيوخه في هذا الجزء.

(٢) ويكتبُ «الدُّش» أيضاً، والمثبت من الذهبي نفسه، أفاده محققه.

المفرِّج البَطَلْيَوسي، وخَلْق كثير من أهل الأندلس، لا سيما أهل دانية. وما زال القُرَّاء معترفين ببراعة أبي عَمرو الدَّاني وتحقيقه وإتقانه، وعليه عُمْدتهم فيما ينقله من الرَّسْم والتَّجويد والوجوه. له كتاب «جامع البيان في القراءات السَّبْع وطُرُقها المشهورة والغريبة»، في ثلاثة أسفار، وكتاب «إيجاز البيان في أُصول قراءة وَرْش»، في مجلد كبير، وكتاب «التَّلخيص في قراءة وَرْش» في مجلد متوسط، وكتاب «التَّيسير»، وكتاب «المُقنع»، وكتاب «المُحْتَوى في القراءات الشَّواذ»، مجلد كبير، وكتاب «الأُرْجُوزة في أُصول السُّنَّة»، نحو ثلاثة آلاف بيت، وكتاب «معرفة القُرَّاء»، في ثلاثة أسفار، وكتاب «الوَقْف والابتداء». وبَلَغني أن مصنفاته مئة وعشرون تصنيفاً[1].

وقد كان بين أبي عمروٍ، وبين أبي محمد بنِ حزم وَحْشَة ومنافرة شديدة، أَفْضَتْ بهما إلى التَّهاجي، وهذا مَذمومٌ من الأقران، مَوفُورُ الوجود. نسألُ الله الصَّفْحَ. وأبو عمروٍ أقومُ قِيلاً، وأتبعُ للسنة، ولكنَّ أبا محمد أوسعُ دائرةً في العُلوم.

وهو القائل في «أُرجوزته» السائرة:

تَـدْرِي أخـي أَيْـنَ طَـرِيقُ الجَـنَّهْ ... طَـرِيْقُها القُـرآنُ ثُـمَّ الـسُّنَّهْ
كِلاهُمَـا بِـبَلَدِ الرَّسـولِ ... ومَـوطِنِ الأصـحابِ خـيرِ جيلِ

(١) طبع بتحقيق د. غانم القدوري كتاب لمجهول بعنوان «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني الأندلسي، وهو منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، وفيه (١١٩) مؤلفاً، وللدكتور عبد الهادي حميتو كتاب مطبوع بعنوان «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» طبع في المغرب دون ناشر ولا تأريخ نشر، وذكر فيه (١٧١) مؤلفاً.

فاتَّبِعَنْ جَماعةَ المَدِينهْ فالعِلْمُ عن نَبِيِّهم يَرْوُونَه

ومنها:

كَلَّمَ مُوسى عَبْدَه تكليما وَلَمْ يَزَلْ مُدَبِّراً حَكيما
كَلامُه وقَولُه قَدِيمُ وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِه العَظِيمُ
والقَوْلُ في كتابه المُفَصَّلُ بأنَّه كَلامُه المُنَزَّلُ
على رَسُولِهِ النَّبِيِّ الصَّادِقِ لَيْس بمَخْلُوقٍ وَلاَ بِخَالِقِ
مَنْ قَالَ فيه: إنَّه مخلوقُ أو مُحْدَثٌ فقولُه مُرُوقُ
والوَقْفُ فيه بِدْعَةٌ مُضِلَّهْ وَمِثْلُ ذاك اللَّفْظُ عِنْدَ الجِلَّهْ
كِلا الفَرِيقَيْنِ من الجَهْمِيَّهْ الوَاقِفُون فيه واللَّفْظِيَّهْ
أهْوِنْ بِقَوْلِ جَهْمِ الخَسِيسِ وَواصِلٍ وبِشْرِ المَرِيسي
ذِي السُّخف والجَهلِ وذي العَنَادِ مُعَمَّرٍ وابنِ أبِي دُوادِ
وابنِ عُبيدٍ شَيْخِ الاعتزالِ وشَارعِ البِدْعةِ والضَّلالِ

ومنها:

والجاحظِ القادح في الإسلام وجِبْتِ هذي الأمة النظام
والفاسِقِ المعروف بالجُبَّائي ونَجْلِه السَّفيهِ ذي الخَناءِ
واللاَّحِقيِّ وأبِي هُذَيْل مُؤَيدي الكُفرِ بكُلِّ وَيْل
وذي العَمَى ضِرارٍ المُرتابِ وشِبْهِهم من أهل الارتيابِ
وبعدُ فالإيمانُ قولٌ وعَملْ ونِيَّة عن ذاك ليس يَنْفَصِلْ
فتارَةً يزيدُ بالتَّشْمِيرِ وتارةً يَنْقُصُ بالتَّقْصيرِ
وحُبُّ أصحابِ النَّبِيِّ فَرْضُ ومَدْحُهم تَزَلُّفٌ وفَرْضُ
وأفْضَلُ الصَّحَابةِ الصِّدِّيقُ وبَعْدَهُ المُهَذَّبُ الفَارُوقُ

ومنها:

ومِـنْ صَـحيحِ مـا أتـى بـه الخَـبَرْ وشَـاعَ في الـنَّاسِ قَـديماً وانْتَـشَرْ
نُــزولُ رَبِّـنا بـلا امْـتِراءِ في كُـلِّ لـيلةٍ إلى الـسَّماءِ
مِـن غَـيرِ مـا حَـدٍّ ولا تَكْيِـيفِ سُـبحانَهُ مِـن قـادرٍ لَطـيفِ
وَرُؤيـةُ المُهَـيمِنِ الجَـبَّارِ وأنَّـنا نَـراهُ بالأَبْـصارِ
يَـوْمَ القِـيَامَةِ بـلا ازْدِحَـامِ كـرُؤيَةِ الـبَدْرِ بـلا غَـمَامِ
وضَـغْطَةُ القَـبْرِ عـلى المَقْـبُورِ وفِتْـنَةُ المُنْكَـرِ والنَّكِـيرِ

وقد روى عنه أيضاً الأستاذ أبو القاسم بن العربي، وأبو عليّ الحُسين ابن محمد بن مُبشر المقرئ، وأبو القاسم خَلَف بن إبراهيم الطُّلَيْطُلي، وأبو عبد الله محمد بن فَرَج المُغَامي، وأبو عبد الله محمد بن مُزاحم، وأبو بكر محمد ابن المُفرِّج البَطَلْيَوسي، وأبو إسحاق إبراهيم بن عليّ نزيل الإسكندرية، وخَلْق سواهم؛ حملوا عنه تلاوةً وسماعاً. وروى عنه بالإجازة أحمد بن محمد بن عبد الله الخَوْلاني. وآخر من روى عنه بالإجازة أبو العَباس أحمد بن عبد الملك بن أبي جَمْرَة المُرسي والد القاضي أبي بكر محمد.

وتُوفي أبو عمرو بدانية يوم الاثنين نِصْف شَوَّال، ودُفن يومئذٍ بعد العَصْر، ومَشَى السُّلطانُ أمامَ نَعْشه،وكان الجَمْع في جنازته عظيماً.

ثَبَت أسماء شيوخ أبي عمرو الداني في هذا الجزء:

سأعمل على إثبات شيوخ أبي عمرو الداني في هذا الثبت، وأرتِّبهم على الحروف، وأذكر أرقام رواياتهم، وعددهم في هذا الجزء ثمانية عشر شيخاً، وهو ملخص من شرحي الكبير لهذا الجزء، وبيّنت فيه أماكن ورودهم في سائر كتب أبي عمرو الداني، وأعانني ذلك على ضبط أسمائهم،

وتبين لي أن سقطاً وتحريفاً وقع لناسخ الجزء في بعضهم، فغير (أبو) إلى (ابن) في واحد منهم، وزاد أداة الكنية في شيخ آخر، وحقها الحذف، وذكرتُ ذلك في التعليق على الأصل:

١ ـ إبراهيم بن محمد بن سعدون أبو إسحاق المصري المقرئ الزاهد (ت ٤٠٠هـ) (١٠، ٢٠، ٣٣، ٣٩).

ترجمته في «المقفى الكبير» (١ / ٢٩٨، ٢٩٩) رقم (٣٥١)، «غاية النهاية» (١ / ٢٤) رقم (٩٩).

٢ ـ أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن فراس العبقسي مسند الحجاز (ت ٤٠٤هـ) (٥٦، ٦٨).

ترجمته في «الصلة» (٢ / ٣٨٥) رقم (٨٧٦) لابن بشكوال، «السير» (١٧ / ١٨١ ـ ١٨٣)، «شذرات الذهب» (٣ / ١٧٣).

٣ ـ أحمد بن محمد بن بدر أبو العباس المصري القاضي بالفسطاط (ت ٤٠٠هـ) (٤٠).

ترجمته في «رفع الإصر عن قضاة مصر» (١ / ٩٩ ـ ١٠١).

٤ ـ أحمد بن عمر بن محمد بن محفوظ أبو عبد الله المصري القاضي بالجيزة (ت ٣٩٩هـ) (١٦).

ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٨ / ٧٩٣) رقم (٢٦٨ ـ ط دار الغرب) و«السير» (١٧ / ١١٠)، «غاية النهاية» (١ / ١٢٦) رقم (٥٨٦).

٥ ـ حمزة بن علي بن حمزة أبو القاسم البغدادي ثم المصري (٤، ٧١).

ذكره الداني نفسه في «الأرجوزة المنبهة» (٨٠ / رقم ٣١) وفي غيرها، واضطرب فيه محققو كتب أبي عمرو الداني، كما بيّنته في شرحي لهذا الجزء.

٦ ـ خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان الخاقاني أبو القاسم المصري المالكي (ت ٤٠٢هـ)، (٤٣، ١٠٠).

ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، «غاية النهاية» (١ / ٢٧١) رقم (١٢٢٨).

٧ ـ سلمة بن سعيد بن سلمة بن حفص بن عمر الأستجي الأنصاري، أبو القاسم الأندلسي الإمام (ت ٤٠٦هـ) (٩٣).

ترجمته في «الصلة» (١ / ٢١٩ ـ ٢٢٠) رقم (٥١٢) لابن بشكوال «جذوة المقتبس» (٢٣٦ / رقم ٦٩٤).

٨ ـ سلمون بن داود بن سلمون القروي المالكي أبو الربيع (٧٠، ٨٧، ٩٥).

ذكره أبو عمرو في غير ما كتاب من كتبه، وبيّنته في شرحي على هذا الجزء.

٩ ـ عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن قاسم أبو بكر التُجيبي، الشاهد المعدل، المعروف بـ (ابن حَوبيل) (ت ٤٠٩هـ). (٢٩).

ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٧ / ٢٨٩)، «جذوة المقتبس» (٢٧٠ / رقم ٥٨٧)، «الصلة» (١ / ٢٠٣) رقم (٦٨٧)، «بغية الملتمس» (٣٦٠ / رقم ٩٩٦).

١٠ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن مسافر الهمداني الوهراني البجَّاني أبو القاسم الفرائضي، يعرف بـ (ابن الخراز) (ت ٤١١هـ) (٥٩).

ترجمته في «ترتيب المدارك» (٧ / ٢١٨ ـ ٢١٩)، «جذوة المقتبس» (٢ / ٤٣٥) رقم (٦٠٤)، «السير» (١٧ / ٣٣٢)، «الصلة» (١ / ٣٠٥) رقم (٦٩٠).

١١ ـ عبد الرحمن بن عثمان بن عفان أبو المطرف القشيري الزاهد (ت ٣٩٥هـ) (٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩٩).

ترجمته في «الصلة» (١ / ٢٩٤)، «الجذوة» (٢٧٧ / رقم ٦١٠). «فهرست ابن خير» (١٦٩).

١٢ ـ عبد الرحمن بن عمر بن محمد أبو محمد التُّجيبي المصري البزَّاز المالكي المعدل الشاهد. المعروف بـ (ابن النحاس) (ت ٤١٦هـ) (١٩، ١٠٢).

ترجمته في: «السير» (١٧ / ٣١٣ ـ ٣١٤): «الولاة والقضاة» للكندي (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، «العبر» (٣ / ١٢١ ـ ١٢٢)، «غاية النهاية» (١ / ٣٧٦) رقم (١٥٩٧)، «النجوم الزاهرة» (٤ / ٢٦٣)، «حسن المحاضرة» (١ / ٣٧٣)، «شذرات الذهب» (٣ / ٢٠٤).

١٣ ـ عبد الملك بن الحسن بن عبد الله أبو محمد الصِّقلي (٥٣، ٦٤، ٧٦، ٨٣، ٩١، ١١٠).

اضطرب فيه محققو كتب الداني، على وجه بينته في أول شرحي لهذا الجزء.

١٤ ـ عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن مُنيِّر الخشاب المصري (ت ٤٠٧هـ) (٦، ٨٦، ٩٢، ١٠١).

ترجمته في «وفيات قوم من المصريين»[1] (٩١ / رقم ١٨٣) للحبال «تاريخ علماء أهل مصر»[2] (٩٣ / رقم ٤٥١) لابن الطحان «تاريخ الإسلام»[3] (٩ / ١٢٢ ـ ط دار الغرب)، «المؤتلف والمختلف» (ص ١١٠) لعبد الغني بن سعيد، «غاية النهاية» (٢ / ٣١٥) رقم (٣٦٦٦)

١٥ ـ عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب أبو مروان اليحصبي الأندلسي (ت ٤٠٥هـ) (٣٠).

ترجمته في «الصلة» (١ / ٢٩٠ ـ ٢٩١) رقم (٦٦٦)، «غاية النهاية» (١ / ٤٨٧) رقم (٢٠٢٦).

١٦ ـ علي بن محمد بن خلف المعافري القروي أبو الحسن القابسي (ت ٤٠٣هـ) (١١).

ترجمته في «ترتيب المدارك» (٧ / ٩١ ـ ٩٣)، «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (٣ / ١٣٤ ـ ١٣٥)، «السير» (١٧ / ١٦٠)، «غاية النهاية» (١ / ٦٨ ـ ٦٩) رقم (٣٠٠).

١٧ ـ محمد بن أحمد بن علي بن حسين بن مسلم البغدادي أبو مسلم

---

(١) وقع تحريف في اسم المترجم عندهم!

(٢) وقع تحريف في اسم المترجم عندهم!

(٣) وقع تحريف في اسم المترجم عندهم!

الكاتب المعروف بـ(كاتب ابن مجاهد) نزيل مصر (ت ٣٩٩هـ) (٥٠).

ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٢ / ١٦٩)، «وفيات قوم من المصريين» (٨٣ / رقم ١٦٠) للحبال، «ذيل وفيات المصريين» للسلفي (١٦٧ / رقم ٤٢٢)، «تاريخ دمشق» (٥١ / ٨٥ ـ ٨٧)، «المنتظم» (١٥ / ٦٩)، «معرفة القراء الكبار» (١ / ٣٥٩)، «تاريخ الإسلام» (٨ / ٨٠٥)، «السير» (١٦ / ٥٥٨)، «العبر» (٣ / ٧٣)، «الإشارة» (١٩٩)، «الوافي بالوفيات» (٢ / ٥٢)، «حسن المحاضرة» (١ / ٤٩١)، «شذرات الذهب» (٤ / ٥٢٠).

١٨ ـ محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين الأندلسي المرِّي الفقيه (ت ٣٩٨هـ) (٩، ٦٢، ٧٥).

ترجمته في «الصلة» (٢ / ٤٥٨ ـ ٤٥٩) رقم (١٠٤٧)، «فهرست ابن خير» (٢٥١).

ولأبي عمرو شيوخ كثر غير المذكورين، قال في «الأرجوزة المنبهة» (٨١ ـ ٨٢) بعد أن سمّى بعضهم:

وجملةُ الذين قد كتبتُ ... عنهمُ من الشُّيوخ إذا طَلَبْتُ
مِنْ مُقرئ وعالِمٍ وفقيهِ ... ومُعْرِبٍ مُحدِّثٍ نبيهِ
تِسعونَ شيخاً كلُّهم سُنِّيُّ ... مُوَقَّرٌ مُبَجَّلٌ مَرْضيُّ
مُهَذَّبٌ في هَدْيِهِ نبيلُ ... مُسْتمسكٌ بدينه جليلُ

* التوصيف العلمي للنسخة الخطية المعتمدة في التحقيق:

لا أعلم لهذا «الجزء» إلا النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم (٣١٨٢٢٦) وعليها اعتمدتُ في تحقيقي لهذا «الجزء»، وهذا وصفها:

أثبت على طرة الغلاف «كتاب في علم الحديث[1]، تأليف الشيخ الإمام المغربي أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني رحمه الله».

وفوقه بخط صغير ما نصُّه: «وقف لله على رواق المغاربة بالأزهر».

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم. قال: أخبرنا الشيخ الفقيه المقرئ المحدّث أبو علي منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم اللخمي المرّي قال...» وذكر الناسخ إسناده[2] إلى أبي عمرو الداني، قال:

«أما بعد، فإنكم سألتموني ـ أحسن الله توفيقكم ـ أن أعرفكم بطريق نقل الآثار، وكيفية المسند المتّصل منها، والمرسل الذي ليس بمتّصل، والموقوف، والمنقطع، لتقفوا على حقيقة ما يرد من ذلك في «الموطآت» وفي سائر المصنفات، فأسرعت في إجابتكم عما سألتمونيه. وشرحتُ لكم الأنواع المذكورة».

وآخره: «قال أبو عمرو: قد ذكرنا جميع ما اشترطناه مما سُئلنا عنه، ومما لم نُسْئَلْ مما يتصل بذلك، ويرتبط به، على مذاهب أئمة أصحاب الحديث، الذين هم مصابيحُ الهدى، وزين الورى، وشرحنا ذلك طاقتنا ودلَّنا على حقيقته غايتنا، جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، وإلى رضاه سائقاً، آمين، ربَّ العالمين. وصلى الله على محمد، خاتم النبيين، ورضي الله تعالى عن أصحابه أجمعين».

ويقع هذا الجزء في أربعة عشر لوحة، عدا الطرة. وفي كل لوحة

---

(١) سيأتيك تحرير اسمه إن شاء الله تعالى.

(٢) سيأتي الإسناد مع تراجم رواته في أول هذا الجزء.

ورقتان، عدا اللوحة الأخيرة ففيها لوحة واحدة، وهي ضمن مجموع، وعلى الورقة التي تقابل الغلاف: سماع لكتاب سبقه، ويعقبه: «الجزء الأول من حديث أبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاق المعروف بابن السماك وأبي محمد جعفر بن محمد بن نصر الخواص الجندي».

وفي كل ورقة من ورقات هذا المخطوط سبعة عشر سطراً، وخطه واضح ومقروء، وعليه حواش قليلة، وأثبت الناسخ السقط في الهامش، وأثبت بعدها رمز (صح)، فهو مقابل على أصل عتيق، بدلالة وجود الدارة المنقوطة في المخطوط[1]، وبدلالة ما جاء في آخره، وهذا نصه:

«نقلت لي هذه النسخة من نسخة بخط الشيخ أيوب بن علي بن إبراهيم المربعي المالكي، وقوبلت عليها، وكان قد نقلها من خطّ المحدّث أبي اليمن بركات بن ظافر الخزرجي، وعليها بخطه: قرأ عليَّ جميع هذا الكتاب مالكه وكاتبه الشيخ الفقيه الإمام العالم أبو سعيد أيوب بن علي بن إبراهيم المربعي المالكي المؤدّب، وذكر جماعة. ثم قال: وحدّثهم به عن الشيخ الثقة المسنّ أبي علي منصور بن خميس المريني عن مشايخه المذكورين.

فصحّ لهم ذلك في يوم الجمعة، الثاني عشر من شهر ذي القعدة سنة خمس وعشرين وست مئة بمصر. بزقاق العسل.

---

(١) قال أبو الحسن التبريزي في «الكافي في علوم الحديث» (ق ٤٠ / ب) لما ذكر ما على (كاتب الحديث) أن يراعيه، قال بعد كلام: «أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما اقتداء بالسلف، واستحب الخطيب أن تكون الدارة غفلاً، فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة».

وكتب فقير رحمة الله بركات بن ظافر بن عساكر بن عبد الله الأنصاري الخزرجي. ومن خطه نقلت، وكتب عبد الكريم بن عبد النور ابن منيّر الحلبي».

* ترجمة ناسخ الجزء:

ناسخ جزئنا هذا هو عبد الكريم بن عبد النور بنُ منير بن عبد الكريم ابن علي بن عبد الحق بن عبد الصمد بن عبد النور الحلبي[1] الأصل والمولد، المصري الإمام، وهو الذي حثَّ الحافظ عبد القاهر بن محمد القرشي على تأليف كتابه «الجواهر المضية»، قال في (ديباجته) (١/ ٩ ـ ١٠):

«فأول من حثّني على ذلك قديماً شيخنا العلامة قطب الدين عبد الكريم، وأمدَّني بتواريخ وتعاليق وفوائد عزيزة، من فوائد الإمام أبي العلاء البخاري، وانتفعت به نفعاً كثيراً في هذا الباب، مما جمعه وأرشدني إليه».

وقد ترجم القرشي في «الجواهر المضية» (٢ / ٤٥٤ ـ ٥٥٥) رقم (٨٥٠) لشيخه هذا، وقال عنه:

«كتب بخطه، وسمع الكثير، وحدّث، وأفاد، وأحسن، ودرَّس لطائفه المحدّثين، بالجامع الحاكمي، وأعاد بالقُبَّة المنصورية لطائفة الحديث، وصنَّف، وجمع، كان سمحاً بعارية الكتب والأجزاء.

---

(١) حفيده المسند قطب الدين عبد الكريم بن محمد، شيخ البدر العيني في «معاجم الطبراني» يوافقه اسماً ولقباً، ترجمته في «إنباء الغمر» (٦ / ٣٤)، «تاريخ ابن حجي» (٢ / ٧٧٠)، «الضوء اللامع» (٤ / ٣١٧)، «شذرات الذهب» (٩ / ١٢٦).

مولده في سادس عشرين رجب، سنة ثلاث وستين[1]، قال: هكذا أخبرني والدي، قال: والصحيح أنه أربع وستين، وكتب بخطه هكذا مرات عديدة، ومات في سَلْخ رجب، سنة خمس وثلاثين وسبع مئة، بمنزله خارج باب النصر، جوار زاوية خاله شيخنا نصر المنْبَجيّ، ودُفن بها».

ترجمه الذهبي في «معجم الشيوخ» (١ / ٤١٢) رقم (٤٦٨) ونعته بـ (الحافظ، الإمام المصنف)، وقال:

«وسمع من العزّ الحرَّاني، والفخر بن البخاري، وخلق كثير بالحرمين ومصر والشام، وهو دَيِّن خيِّر متواضع مجموع الفضائل، سمعتُ منه بمنى من «جزء الغِطريف» من أوله. وقد كتب إليَّ بمروياته، وله تواليف مفيدة».

وترجمه أيضاً في «المعجم المختص بالمحدِّثين» (١٥٠ / رقم ١٨٠)، وقال عنه: «الإمام المحدث الحافظ المصنف المقرئ بقية السلف» وقال:

«وحجّ مرات، وجمع وخرَّج وألَّف تواليف متقنة، مع التواضع والدين والسكينة وملازمة العلم والمطالعة ومعرفة الرجال ونقد الحديث، سمعتُ منه بمصر ومكة».

قلت: طبع له «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام».

وله: «تاريخ مصر»، لم يتمه في نحو خمسة وثلاثين مجلداً، نحى فيه منحى ابن عساكر، ولم يبيض، قال ابن الجزري: «رأيت منه مجلدة مبيّضة بخط شيخنا الحافظ ابن رافع في المحمدين».

---

(١) أي: وست مئة.

وشرع في «شرح البخاري» وهو مطوّل، بيّض أوائله إلى قريب النصف.

وله «شرح السيرة النبوية» للحافظ عبد الغني المقدسي، اسمه: «المورد العذب الهني في الكلام على سيرة الحافظ عبد الغني» وخرج لنفسه التساعيات والمتباينات والبلدانيات، وله «القدح المعلّى في الكلام على بعض أحاديث المحلى»، وله «مشيخة» في عدة أجزاء، اشتملت على ألف شيخ.

ترجمته[1] في «دول الإسلام» (٢ / ٤٢٢)، «ذيول العبر» (١٨٦، ١٨٧)، «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٥٠٢)، «مرآة الجنان» (٤ / ٢٩١)، «ذيول تذكرة الحفاظ» (١٣ ـ ١٥ ـ الحسيني)، «طبقات القراء» (١ / ٤٠٢)، «الدرر الكامنة» (٣ / ١٢ ـ ١٣)، «النجوم الزاهرة» (٩ / ٣٠٦)، «ذيل تاريخ الإسلام» (٢ / ١٨٧)، «السلوك» (٢ / ٢ / ٣٨٨)، «حسن المحاضرة» (١ / ٣٥٨)، «درة الحجال» (٣ / ١٥٢ ـ ١٥٣)، «غاية النهاية» (١ / ٤٠٢)، «طبقات الفقهاء» (١٢٥) لطاش كبرى زاده، «الطبقات السنية» (١٢٩١)، «شذرات الذهب» (٦ / ١١٠ ـ ١١١)، «الفوائد البهية» (١٠٠)، «كشف الظنون» (١ / ١٥٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٥٤٦، و٢ / ١٠١٣، ١٣١٦، ٢٠٢٩)، «إيضاح المكنون» (٢ / ٧١٩)، «هدية العارفين» (٢ / ٦١٠)، «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٤ / ٥٢١)، «الأعلام» (٤ / ٥٣).

ونقل عبد الكريم بن عبد النور النسخة التي اعتمدناها من نسخة

---

(١) غير المصادر التي سبقت.

بخط الشيخ أيوب بن علي بن إبراهيم المربعي المالكي، وقابل عليها.

ونقله أيوب من خط المحدث أبي اليمن بركات بن ظافر بن عساكر ابن عبد الله بن أحمد بن عيسى الأنصاري المصري المعروف بـ (الوجيه الصَّبَّان)، حدث بمصر، وسمع خلقاً كثيراً، وكتب، وله نظم، ولد سنة ستين وخمس مئة، أفاده ابن العمادية في «ذيل تكملة الإكمال» (١ / ١٤٢ ـ ١٤٣ رقم ١١٣) وقال:

«أنشدنا الحافظ أبو اليمن بركات بن ظافر بن عساكر بمصر، وكتبه لي بخطّه لنفسه:

أحِبُّ النبيَّ وآل النبي ... وأدخرُ حُبِّي ليوم الشَّفاعه
وأصحابه ثم أنصاره ... وذلك عن خيرِ قصدٍ وطاعه
وأهل الحديث وطوبى لهم ... رجالاً أعدّوه أسْنى بضاعه

وأفاد في (٢ / ٦٤٠) رقم (١٠٠٣) أنه توفي بمصر في ربيع الأول سنة أربع وثلاثين وست مئة رحمه الله تعالى.

ترجمه الذهبي[١] في «تاريخ الإسلام» (١٤ / ١٣٢) رقم (٢٣١) وسمى جماعة من مشايخه، وقال: «وكتب الكثير وحدَّث، وعُني بفنِّ الرواية، ولم يزل يسمعُ إلى أن مات».

ترجمته في «التكملة» (٣ / ٤٤١) رقم (٢٧٢٢) للمنذري، و«الوافي بالوفيات» (١٠ / ١١٦).

---

(١) ذكره عرضاً في «السير» (٢٣ / ١٠، ١٣٩).

وحدث أبو اليمن بهذا الجزء ناسخه ومالكه أيوب بسماعه من الشيخ الثقة المسن منصور بن خميس بسنده المثبت في أوله إلى مؤلِّفه، وستأتي تراجم رواته، والحمد لله على فضله وتوفيقه.

صحة نسبة الجزء لمؤلفه[1]:

هذا الجزء صحيح النسبة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، والأدلة على ذلك يقينية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: وجود الإسناد الصحيح المتّصل لصاحبه، وهو مثبت على أول النسخة الخطية، وأحلنا على مصادر تراجمهم في تعليقنا عليه، وترجمت لهم في شرحي المطول له.

ثانياً: وجود النسبة على الجزء نفسه، فعلى طرته:

«كتاب في علم الحديث، تأليف الشيخ الإمام المقرئ أبي عمرو عثمان ابن سعيد الداني رحمه الله».

ثالثاً: الشيوخ المذكورون[2] في هذا الجزء هم شيوخ أبي عمرو الداني في سائر كتبه، والطريق التي يسوقها إلى العلماء الأئمة كمالك وغيره بواسطتهم هي عينها المذكورة في سائر كتبه أيضاً، وطريقة عرضهم والتفنن في ذكرهم في هذا الجزء وسائر كتب أبي عمرو هي هي.

---

(١) ما سنذكره تحت (تحقيق اسم الجزء وبيان أهميته) هو أدلة إضافية على صحة نسبة الجزء للداني، فتنبه.

(٢) انفرد جزئنا هذا بشيخ واحد، لم أظفر له بذكر في سائر كتب أبي عمرو المطبوعة.

رابعاً: وجود بعض النقول المشتركة في هذا الجزء، وبعض كتب أبي عمرو الداني، مثل «البيان في عد آي القرآن»، انظر رقم (٧٩)، و«جزء فيه الأربعة أحاديث التي تتفرع عنها السنن»، انظر رقم (٤).

خامساً: رواية العلماء لهذا الجزء، ووجود إسنادهم الصحيح المتصل إلى مصنّفه، بما في ذلك ناسخه، وهو عالم من العلماء، وسبق أن ترجمنا له، فله سند صحيح متصل براوية بسنده إلى مؤلفه.

وممن وقع لهم هذا الجزء بالإسناد الصحيح المتصل:

أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد الفِهري السبتي (ت ٧٢١هـ)، ذكره في رحلته المسماة «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة» (٦ / ٢٣) لما لقي شيخه أبا العباس بن الغماز بتونس عند الصدور، وقال عنه، وقرأ كتاب «بيان المسند والمرسل والمنقطع» لأبي عمرو الحافظ على الشيخ الفقيه القاضي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عيسى بن عبد الحميد بن روبيل الأنصاري البلنسي، وحدثه به عن القاضي أبي الخطاب بن واجب قراءة عليه عن أبي الحسن بن هذيل عن أبي داود عن أبي عمرو الداني مؤلّفه.

وهذا الإسناد يلتقي مع المثبت في أول جزئنا في أبي الحسن بن هذيل إلى مصنفه، مع وجود اثنين آخرين يتابعان ابن هذيل في روايته عن أبي داود سليمان بن أبي القاسم عن المصنف.

* تحقيق اسم الجزء وبيان أهميته ونقل علماء المصطلح منه:

تبيّن لنا من نقل ابن رشيد أنه سمّى هذا الجزء بـ «بيان المسند

والمرسل والمنقطع» وبنحوه سماه في كتابه الآخر «السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين[1] في السند المعنعن» إلا أنه زاد عليه، فقال (ص ٣٦ ـ ط تونس) بعد كلام: «وإلى هذا المعنى أيضاً ذهب الحافظ أبو عمرو المقرئ الداني في جزء له وضعه في «بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع»، فقال:...» وساق فيه ما في جزئنا هذا فقرة (٢).

فزاد في التسمية الثانية «والموقوف» وذكر «المتصل» بدل «المسند» ومما ينبغي ذكره أن هذا الجزء وقع لابن رشيد في رحلته ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ونقل منه في موطن آخر من «السنن الأبين» (ص ٣٠)، وقال عن النقل: «فيه إجمال، وسنستوفي الكلام عليه»، وكان ذلك في (الأحاديث المعنعنة) وحملها على الاتّصال، ونقل أبو عمرو الداني الإجماع على ذلك، ونقل عبارة الحاكم في «معرفة علوم الحديث» وزاد عليها وتصرف فيها، واحتفلت كتب المصطلح بكلامه، واعتنى بها جمع من العلماء، وأبرزوا اسمه على وجه ظاهر في دراساتهم المعاصرة، ولا سيما التي أخذت الأطر الحديثة في التصنيف.

فتجد ـ على سبيل المثال ـ ذكر أبي عمرو الداني والنقل من جزئه هذا عند ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٦٨)، قال: «وادعى أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك»، وأودعه ابن جماعة في مختصره لكتاب ابن الصلاح، المسمى «المنهل الروي» (٤٨)، وكذلك فعل ابن الملقن في «المقنع» (١ / ٤٨)، والأبناسي في «الشذا الفياح» (١ / ١٦٠ ـ ط

(١) يريد البخاري ومسلماً عليهما الرحمات المتتابعات إلى يوم الميعاد.

الرشد) ونقله أيضاً النووي في «شرحه صحيح مسلم» (١ / ٥٦ ـ ٥٧ ـ ط قرطبة) وهؤلاء نقلوا بالواسطة، ولم يقفوا على الجزء، وإنما نسبوا ما فيه لصاحبه وهكذا فعل السخاوي في «فتح المغيث»، إلا أنه لم يقتصر على نقل كلام الداني على الإسناد المعنعن، كما فيه (١ / ١٦٤ ـ ط دار الكتب العلمية) وإنما نقل منه (١ / ١٢٨) إذا قال الصحابي قولاً يوقفه على نفسه. ويخرج في المسند، ومتى يكون ذلك، ونقل فيه (١ / ١٦٦) اشتراط أبي عمرو الداني معرفة الراوي بالأخذ عن المروي عنه في الإسناد المعنعن[١]، ونقله عن ابن الصلاح، ثم صرح بأن نقله عن الداني كان بواسطة الزركشي، قال:

«الذي حكاه الزركشي عن قول الداني في «جزء له في علوم الحديث» مما هو منقول عن أبي الحسن القابسي أيضاً، اشتراط إدراك الناقل للمنقول عنه إدراكاً بيناً، فإما أن يكون إحداهما وهماً، أو قالهما معاً، فإنه لا مانع من الجمع بينهما،...»[٢].

بينما اقتصر السيوطي في «تدريب الراوي» (١ / ٢١٥ ـ ط دار الفكر) على النقل من كتاب أبي عمرو حول الإسناد المعنعن، ونقل منه (١ / ٢١٦) اشتراط معرفة المعنعن بالرواية عن المعنعن عنه.

وهكذا صنع الصنعاني في «توضيح الأفكار» (١ / ٣٣١) وزاد ـ نقلاً

(١) هكذا فعل الطاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١ / ١٨٩).

(٢) وللداني ذكر آخر في «فتح المغيث» للسخاوي (٢ / ٧٠) وهي في (الإجازة) والتعويل عليها.

عن ابن حجر ـ الفرق بين (المسند) و(المتصل)، فقال: «فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس منها، هذا على رأي الحاكم، وبه جزم أبو عمرو الداني، والشيخ تقي الدين في «الاقتراح»».

يبقى من وقف على جزئنا أصالة ونقل منه:

ممن اعتنى بالنقل من جزئنا، واعتمدنا نقله، وأظهرنا اسمه في الشرح اثنان[1]:

الأول: الزركشي في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح» فذكره في (١ / ٤١٣) عند (تنكيته) على (النوع السابع: معرفة الموقوف) ونقل منه كلامه في جزئنا (٢٨) مع أول مثاليه (انظره برقم ٢٩) وصرح في (٢ / ٢٣) بوقوفه على جزئنا هذا، فقال عن نقل ابن الصلاح مذهب أبي عمرو في المعنعن:

«وما نقله عن الداني وجدته في «جزء له في علوم الحديث» فقال:...» وساق ما في هذا الجزء، فقرة رقم (١٥، ١٧) مع تصرف يسير، وقال عقب ذلك:

«قلت: وأبو عمرو إنما أخذ ذلك من كلام الحاكم...» وساقه، ثم قال: «لكنه لم يتعرض للقاء ولا معاصرة».

قال أبو عبيدة: أكثر أبو عمرو جداً من العناية بكلام الحاكم في «المعرفة» وتابعه على أخطاء وقعت له فيه، وتصرف في كلامه، على وجه

---

(١) الثاني على الاحتمال كما سيأتي.

يدل على حذق وفهم لهذا العلم، وتجد ذلك مبيناً منصصّاً عليه في الشرح.

وصرح بالوقوف عليه في (١ / ٤٠٨) عند ذكره المسند وأنه لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً، فذكر جماعة منهم أبو عمرو الداني، وعبارته: «وأبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ في جزء له جمعه في رسوم الحديث».

ومما يدل على ذلك أنه ذكر في (١ / ٤٢٥) حديث المغيرة بن شعبة في معرض حجية قول الصحابي، وحمله على المرفوع. قال: «وتبع الحاكم في ذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ» والأثر في جزئنا رقم (٥٣).

ونقل منه في (١ / ٤٤٥) في مبحث (المرسل) وربطه بالحاكم، وأشعر بزيادة ذكرها أبو عمرو. قال: «وما حكاه عن الحاكم ذكره أبو عمرو المقرئ أنه مذهب علي بن المديني وجماعة». وقارن بها في «جزئنا» رقم (٣٧).

هذه مواطن ذكر الزركشي لجزئنا، والنقل عن صاحبنا فيه، وهو يؤكد على أهميته، فجميع النقول في كتب المصطلح إنما هي من جزئنا هذا، وإن اضطراباً وقع في تحرير نسبة بعض الأقوال، مع تلكؤ وتردد وقع لبعضهم فيها بسبب النقل منه بالواسطة، وشذ قلم برهان الدين البقاعي في «النكت الوفية»، فعزا كلاماً لأبي عمرو الداني إلى كتبه في القراءات، ولم يفطن لهذا الجزء، ورأى النقول عن صاحبه دون عزو لاسمه، فعزاها إلى المشهور، وبيّنتُ ذلك في شرحي عليه، ولله الحمد والمنة.

والآخر: ابن حجر العسقلاني.

ذكر في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» جزءنا هذا وهي جميعاً في مواطن ذكر الزركشي له، تنظر في (١ / ٥٠٧) و(٢ / ٥٨٣) ـ وفيه: «إنما

أخذه الداني من كلام الحاكم، ولا شك أن نقله ـ أي: ابن الصلاح ـ أولى، لأنه من أئمة الحديث، وقد صنّف في علومه» قال:

«وابن الصلاح كثير النقل من كتابه، فالعجب كيف نزل عنه إلى النقل عن الداني».

قال أبو عبيدة: نعم، نقل الداني من الحاكم كثيراً، ولكن العبارة التي نقلها ابن الصلاح عن الداني، لأنه تصرف فيها، وعبارة الحاكم ليس فيها مراد ابن الصلاح، لذا تحول إلى أبي عمرو، ووضحت ذلك في شرحي[1] هذا، ولله الحمد والمنة.

ونقل ابن حجر في «نكته» (٢ / ٥٣١) منه أيضاً فقرتي (٢٨، ٢٩)، كما فعل الزركشي أيضاً.

ولا أدري هل وقع جزء الداني هذا لابن حجر أم أنه نقل منه بواسطة الزركشي فحسب، ولا سيما وهو غير موجود في أسمعته: «المجمع المؤسس» ولا في «المعجم المفهرس».

* عودة إلى تحرير اسم الجزء:

ظهر لنا مما سبق أن هذا الجزء ذكر على ألوان عديدة، هي:

أولاً: «كتاب في علم الحديث» وهذا الذي تحمله نسخته الخطية الفريدة.

ثانياً: «بيان المسند والمرسل والمنقطع» وهذه تسمية ابن رشيد له في

---

(١) المسمى بـ«بهجة المنتفع» وهو غير تحقيقي لهذا الجزء.

«ملء العيبة» (٦ / ٢٣).

ثالثاً: «بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» وهذه تسمية ابن رشيد له في «السنن الأبين» (ص ٣٦ ـ ط التونسية).

رابعاً: «جزء في علوم الحديث» هكذا نقله السخاوي في «فتح المغيث» (١ / ١٦٦) عن الزركشي، وهو في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (٢ / ٢٣).

خامساً: «جزء جمعه في رسوم الحديث» هكذا ذكره الزركشي أيضاً في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (١ / ٤٠٨).

سادساً: «جزء في علم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» هكذا ذكره الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» (ص ٤٧ / رقم ٨٣)، واقتصر على ذكر ابن رشيد له، ولم يذكر إلا موطناً من إشارات السخاوي من النقل منه، والحق أن نقله بواسطة الزركشي كما صرح به، ولم يذكر شيئاً من نسخه الخطية.

وهذا العنوان الأخير لا بأس به، وفيه جمع لموضوع الجزء، واسمه، ومن العادة أن الناقلين من الكتب يتصرفون في أسمائها، أو يختصرون عناوينها، وهو الذي ارتضيته، مع تغيير (علم) إلى (علوم)، لأنه أوضح للموضوع، وألصق بالمادة المذكورة فيه، وهكذا سماه بعضهم، كما تقدم.

* تحقيقي لهذا الجزء:

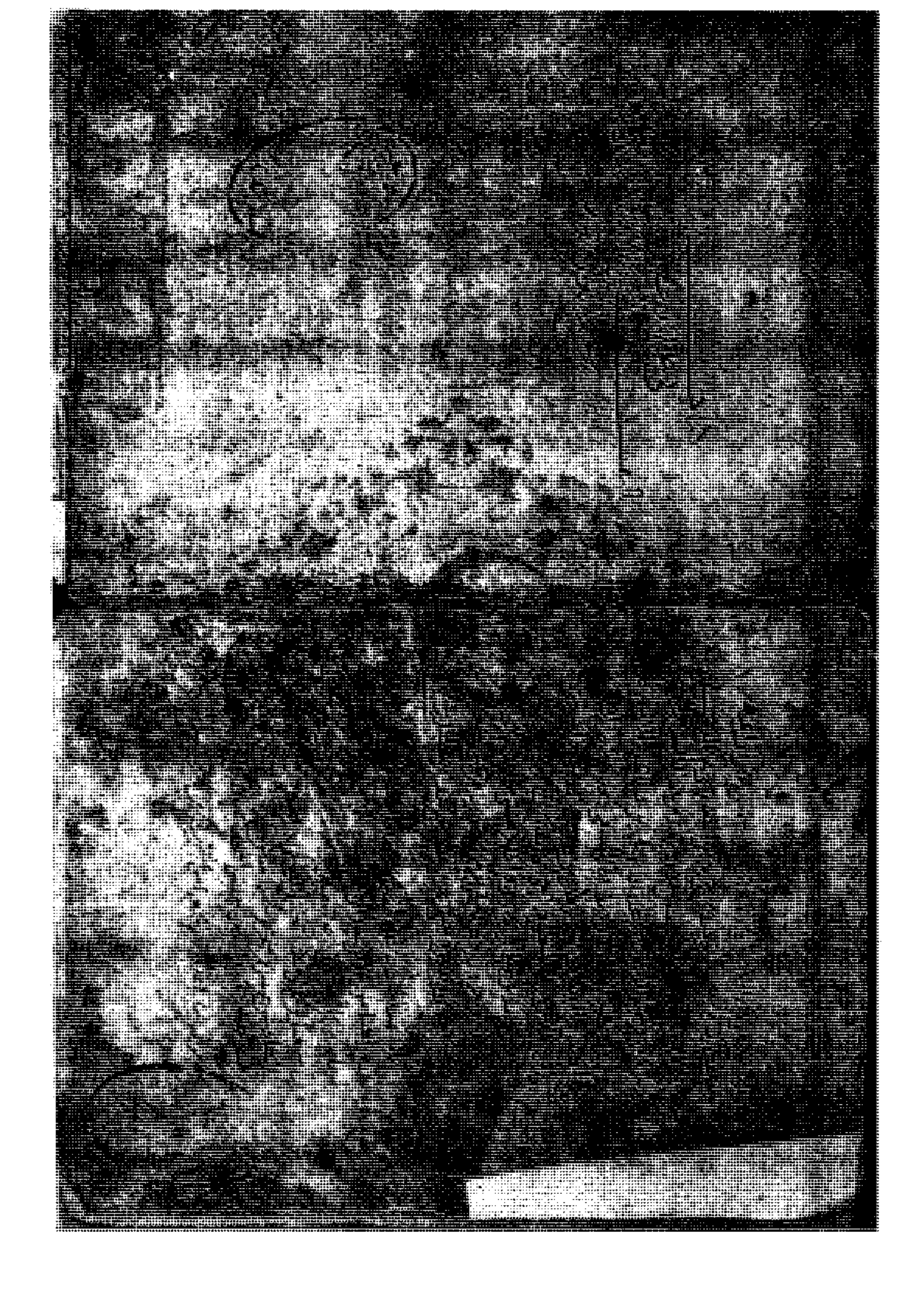
يتلخّصُ عملي في تحقيق هذا الجزء: بضبط نصِّه، وتفقيره، وضبط المشكل منه، وتوضيح مراد المصنف منه، وبيان مصادر نقله، وشرح الغامض من كلامه، وزيادة بيان وتمثيل له، وتعقّبه والاستدراك عليه، وتخريج أحاديثه وآثاره.

وقد انتزعت المثبت في التعليق عليه من شرحي الكبير له، المسمى بـ «بهجة المنتفع»، وقد فرغت ـ ولله الحمد ـ منه، وانشرح صدري لإظهار جزء الداني بتعليقات منتزعة منه، فالحمد لله على آلائه، والشكر له ـ وحده ـ على نعمائه، ونسأله المزيد من فضله، وأن ينعم علينا برضوانه، وأن يسددنا ويصوبنا في الأقوال والأفعال، وأن يرزقنا الصالح من العمل، والعمل الصالح، وأن يمنَّ علينا بالعفو عن العثرات، وستر الزلات، وغفران الخطيئات، فإنه ـ سبحانه ـ خير مسؤول، وهو ـ عز جلاله ـ بالإجابة جدير، وليس ذلك عليه بعزيز.

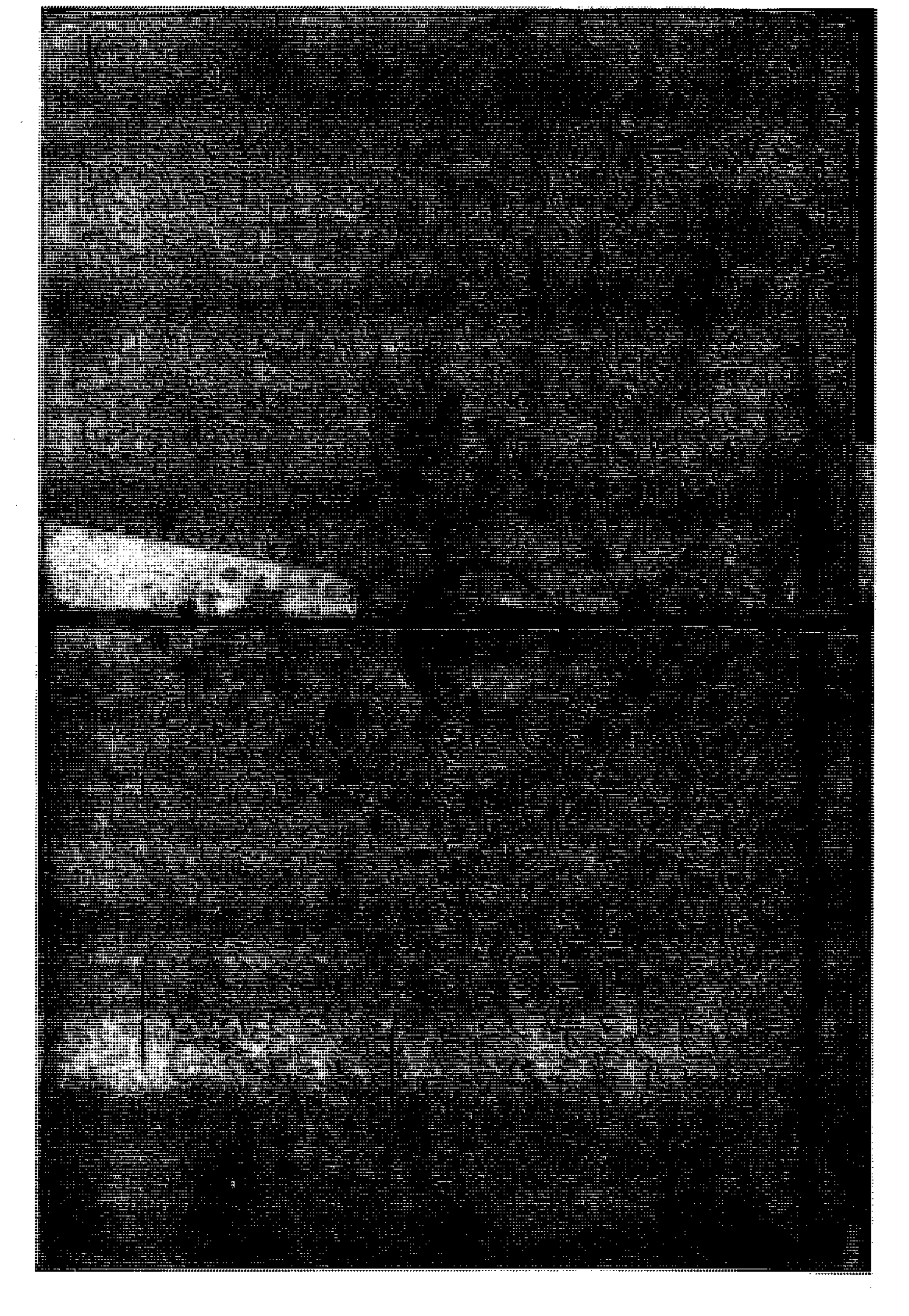
وكتبه ضحى يوم الثلاثاء الموافق الرابع
والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ألف
وأربع مئة وسبع وعشرين من الهجرة
النبوية العبد الفقير إلى رحمة مولاه القدير

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

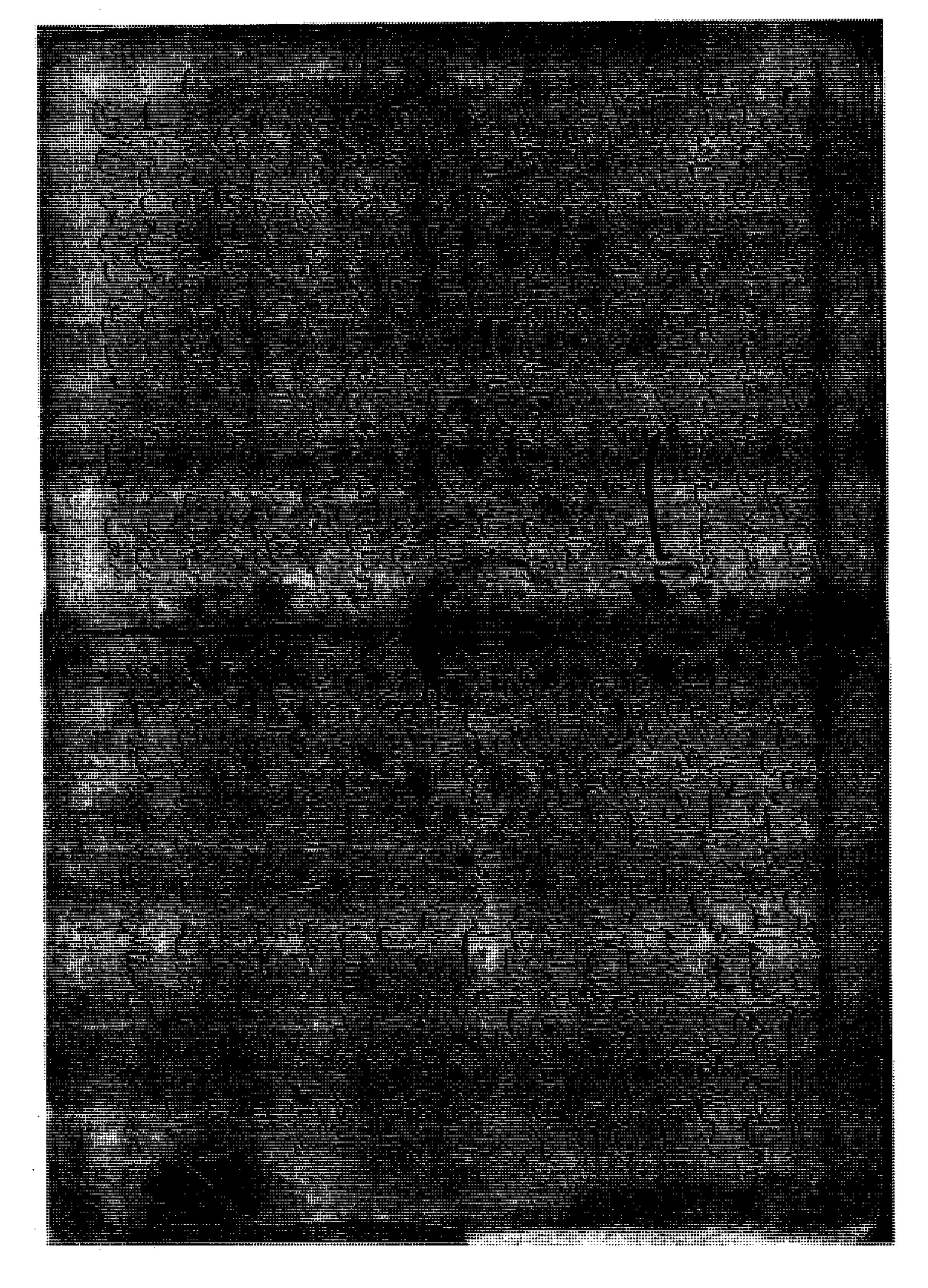
في الأردن ـ عمان في مكتبته العامرة،
نفعه الله بها في الدنيا والآخرة؛ وفي الحياة
وبعد المهات



صورة من طرة الغلاف



صورة عن اللوحة الأولى من النسخة الخطية المعتمده في التحقيق



صورة عن اللوحة الأخيرة من النسخة المعتمدة في التحقيق

جزء في علوم الحديث في

بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع

تصنيف

أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ

(ت ٤٤٤هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال: أخبرنا الشيخ الفقيه المقرئ المحدث أبو علي منصور بن خميس ابن محمد بن إبراهيم اللخمي المرِّي[1] قال: أخبرنا الشيخ الصالح الفقيه المقرئ المحدث العلامة النَّسابة أبو عبد الله محمد بن سليمان بن يحيى القيسي[2] ثم البُونتي[3] والفقيه أبو عمرو الخضر بن عبد الرحمن بن سعيد القيسي[4] والشيخ الصالح المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل[5]،

(١) شيخ محدث فقيه مقرئ له ترجمة في «التكملة» للقضاعي (٢ / ١٩٣) رقم (٥١٤). «نفح الطيب» (٣ / ٢٨٤)، «غاية النهاية» (٢ / ٣١٢) رقم (٣٦٥٢).

(٢) يعرف بـ (الكناسي) توفي سنة إحدى وخمس مئة، ترجمته في «الصلة» (١ / ١٨٣) لابن بشكوال و«تاريخ الإسلام» (١١ / ٢٧ ط. دار الغرب) للذهبي.

(٣) في هامش الأصل: «منسوب إلى البُنْت، حصن من حصون...» تتمته غير مقروءة وهي بمقدار كلمتين!

وفي «معجم البلدان» (١ / ٤٩٨): «(بُنْت)، بالضم ثم السكون، وتاء مثناة: بلد بالأندلس من ناحية بلنسية» ورسمها في «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص ١٥) لمحمد بن عبد المنعم الحميري: (البَونت) وفي «تاج العروس» (٤ / ٤٥١ ـ ٤٥٢) مادة (بنت): «(بُونت) بضمّ أوله وسكون النون، بالمغرب (بالأندلس)، وفيه حصنٌ منيع».

(٤) من أهل المرية، كان من أهل المعرفة والنبل والذكاء واليقظة والإتقان لما يحمله. وكتب للقضاة بيده. وكان ديناً فاضلاً، توفي ليلة الأحد، ودفن يوم الأحد الخامس من ربيع الأول سنة أربعين وخمس مئة، ترجمته في «الصلة» لابن بشكوال (١ / ٥٠٧).

(٥) هو الشيخ الصالح الأستاذ أبو الحسن البَلَنْسيّ المعمَّر الإمام مقرئ العصر، أحد الأعلام، توفي في سابع عشر رجب سنة أربع وستين وخمس مئة، ترجمته في «فهرست ابن خير» (٤٢٨)، «السير» (٢٠ / ٥٠٦)، «تاريخ الإسلام» (١٢ / ٣٢٢)، «العبر» (٣ / ٤٤)، «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٣٢٠)، «غاية النهاية» (١ / ٥٧٣)، «شذرات الذهب» (٤ / ٢١٣).

قالوا جميعا: حدثنا أبو داود سليمان بن أبي القاسم[1] مولى المؤيد بالله أمير المؤمنين هشام قال: حدثنا أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ[2] رضي الله عنه قال:

---

(١) هو الشيخ الإمام العلامة شيخ القراء. ذو الفنون، ترجمته مطولة في أول كتابه «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» بقلم محققه الدكتور أحمد شرشال، ترجمته في «السير» (١٩ / ١٦٨ ـ ١٧٠) وتنظر سائر المصادر في التعليق عليه، ويزاد عليها: «تاريخ الإسلام» (١٠ / ٧٨٨ ـ ط الغرب)، «طبقات المفسرين» للداودي (١ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» لابن الأبار (٣٠٢)، «الحلل السندسية» (٣ / ٣٣٠)، «الأعلام» (٣ / ١٣٧)، «معجم المؤلفين» (١ / ٧٩٨).

(٢) مضت ترجمته.

أمَّا بعد:

١ ـ فإنَّكم سألتموني ـ أَحسَن الله توفيقَكم ـ أن أُعرِّفكم بطريق نقل الآثار، وكيفية المسندِ المتصل منها والمرسل الذي ليس بمتصل والموقوف والمنقطع؛ لتَقِفُوا على حقيقة ما يَرِدُ من ذلك في «الموطآت» وفي سائر المصنفات، فأسرعتُ في إجابتكم عما سألتمونيه، وشرحتُ لكم الأنواع المذكورة التي بها تَرِد الآثار نوعاً نوعاً على حدة، وجعلتُ لكلِّ نوع منها مثالاً يُقاس عليه سائر أشكاله، ويُستدلُّ به على نظائره وأمثاله، وأَضفتُ لكم إلى ذلك أحوال المدلِّسين من أصحاب الحديث الذين لا يُميِّز مَن كتب عنهم ما سمعوه مما لم يسمعوه، وقسَّمتُ طبقاتهم، وبَيَّنتُ مذاهبهم، واعتمدتُ في جميع [ق/ ٢/أ] ذلك على الاختصار، وترك الإطناب والإكثار، ليصلَ مَن رَغب معرفةَ ذلك من طلبة الحديث ورواة الأخبار إلى حقيقته في يُسر، ويَنحَفِظ في قُرب، وبالله عزَّ وجلَّ نستعين، وعليه نتوكَّل، وهو حسبنا وإليه أُنيب.

***

١ ـ باب ذكر بيان المسانيد من الآثار وتقسيمها

٢ ـ قال عثمان بن سعيد: المسند مِنَ الآثار الذي لا إشكالَ في اتِّصاله، هو: ما يرويه المحدِّث عن شيخٍ يظهرُ سماعُه منه بسنٍّ يحتملها[١]، وكذلك شيخه عن شيخه، إلى أن يَصِل الإسنادُ إلى الصحابيِّ إلى رسول الله ﷺ[٢].

---

(١) كذا في الأصل، وهذه الفقرة نقلها المصنف من «معرفة علوم الحديث» (ص ١٣٧) للحاكم. وفي رواية الثغري له «ليس يحتمله» وهو اختلاف قديم نبه عليه ابن رشيد الفهري في «السنن الأبين» (ص ٣٥ ـ ٣٧) ومما قال: «إلا إن هذا الموضع من كتاب الحاكم فهي اضطراب بين رواته: فروي كما ذكرناه «بسنٍّ محتملة» وعند ابن سعدون «بسن يحتمله» والمعنى واحد. أي: إنه يكتفي في ظهور السماع بكون السن تحتمل اللقاء، ومعنى هذا: يكتفي بالمعاصرة»، وانظر فقرة رقم (١٥) وتعليقنا هناك، وانظر في ضبط هذه العبارة «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (١ / ٥٠٨)، «جامع الأصول» (١ / ١٠٧)، وتعليق محقق «معرفة علوم الحديث» وقارنه بما في «إجماع المحدثين» (ص ٩٨)، وبيّنت ذلك في الشرح مفصلاً، والحمد لله وحده.

(٢) المسند عند المصنف ما أضافه الصحابي للنبي ﷺ، فيخرج بذلك المرسل وما شابهه، وهو الأشهر عند علماء المصطلح. وتبع المصنف في هذا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (   )، واختاره ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٢٥) وابن دقيق العيد في «الاقتراح» (١٩٦)، وجزم به ابن الحصار في «تقريب المدارك» وابن خلفون في «المنتقى» وهو ظاهر كلام السمعاني في «قواطع الأدلة» حكاه الزركشي (١ / ٤٠٨) وابن حجر (١ / ٥٠٧) كلاهما في «نكته على ابن الصلاح» وعزياه للمصنف، وقال ابن حجر: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال، (فمن سمع) أعم من أن يكون صحابياً، أو تحمل [حال] كفره، وأسلم بعد النبي ﷺ. لكن يخرج من لم يسمع، كالمرسل والمعضل، ونقله عنه تلميذه السخاوي في «فتح الغيث» (١ / ١٨٣ ـ ١٨٤) وأقره.

٣ ـ فالمتَّصل مِن روايةِ أهل الثقة هو مثل: الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً، ومثل: الزهري، عن [ابن][1] المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً، ومثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، ومثل: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وأيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، ومثل: منصور بن المعتمر والأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعاً، وكذلك ما كان مثله، فهو متَّصلٌ مرفوعٌ.

ومثال ذلك ما:

٤ ـ حدثنا حمزة بن علي بن حمزة البغدادي قال: حدثنا أحمد بن قهزاذ ابن مهران السِّيرافي قال: حدثنا أبو غسان مالك بن يحيى قال: حدثنا عبدالوهاب بن عطاء الخفَّاف قال: حدثنا ابن عون، عن عامر، عن النعمان ابن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الحلال بيِّن، والحرام بين، وإنَّ بين [ق/ ٢/ ب] ذلك أموراً متشابهات[2]، ـ قال: وربما قال: ـ أموراً متشابهة»[3].

قال أبو عبيدة: سبب الخلاف بين أصحاب هذا القول، ومن أطلق على كل ما أسند أضيف للنبي ﷺ أو لم يضف عائد إلى إناطة وصف المسند بالمتن أو بالسند أو بهما معاً، وصنيع المصنف يدل على أنه جعله من صفاتهما معاً.

(١) سقط من الأصل.

(٢) أورد المصنف في «الرسالة الوافية» (ص ٢٥٦) قطعة منه من غير إسناد، وقال قبله: «وتجنّب الشبهات، واتّقاؤها من كمال الورع، وفي ذلك السلامة من الحرام».

(٣) أخرجه المصنف في «جزء فيه الأربعة أحاديث التي تتفرع عنها السنن» أفاده التجيبي في «برنامجه» (ص ٩٨ـ ٢٣٥).

٥ ـ قال أبو عمرو: فسماعي من حمزة ظاهر، وسماعه من ابن قهزاذ ظاهر، وكذلك سماع ابن قهزاذ من أبي غسان، وكذلك سماع أبي غسان من عبد الوهاب، وسماع عبد الوهاب من ابن عون، وسماع ابن عون من الشَّعبي، وسماع الشَّعبي من النُّعمان، وسماع النعمان من النبي ﷺ[1].

٦ ـ وسمعت عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن مُنيِّر بمصر[2] يقول: سمعت أحمد بن محمد بن الأعرابي بمكة يقول: سمعتُ أبا رِفَاعة[3] يقول: سمعت ابن عائشة[4] يقول: سمعت عبد الوهاب بن عبد المجيد

وأخرجه أبو عوانة ـ كما في «إتحاف المهرة» (١٣ / ٥٢٩) و«موافقة الخبر الخبر» (١ / ٣٣٧) ـ والبيهقي (٥ / ٣٣٤) وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١ / ٣٣٦) من ثلاثة طرق أخرى عن عبد الوهاب بن عطاء.

وأخرجه البخاري (٢٠٥١) من طريق ابن عون به.

وأخرجه مسلم (١٥٩٩) من طريق عون بن عبد الله بن عتبة الهذلي عن الشعبي.

وفصلت في تخريجه في شرحي لجزء أبي عمرو الداني المسمى بـ«بهجة المنتفع».

(١) هذا المسلسل بالسماع، وهو من أحسن أنواع المسلسلات.

(٢) مضت الإشارة إلى ترجمته في «ثبت أسماء الشيوخ» في أول «الجزء».

(٣) اسمه عبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب، وثقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٢٨٣ ـ ط الغرب)، وقال عنه ابن حبان في «ثقاته» (٨ / ٣٦٩): «كان يخطئ» ولذا زاده ابن حجر على رجال «الميزان» في ذيله عليه «اللسان» (٤ / ٥٦٨ ـ ٥٦٩)! وفاته توثيق الخطيب!

(٤) هو الإمام الثقة العلامة أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى ابن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي البصري، الأخباري الصدوق، «كان طلاباً للحديث، عالماً بالعربية وأيام الناس، وهو صدوق، قاله أبو داود، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩ / ١٤٧ ـ ١٥٢)، «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣١٧ ـ ٣١٨).

يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت محمد بن إبراهيم يقول: سمعت عَلْقَمة بن وقَّاص يقول: سمعتُ عُمَر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيات[1]، وإنَّما لكلِّ امرئ ما نوى، فمن كانتْ هجرتُه إلى الله وإلى رسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومَنْ كانتْ هجرتُه إلى امرأة يتزوجها أو دنيا يصيبها، فهجرته إلى ما نوى»[2].

---

(١) شرحه المصنف أبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» (ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨) قال بعد أن ساق الحديث برقم (١٧٥) دون إسناد: «فمن فعل شيئاً مما أُمر به أو نُهي عنه غير مختار لفعله، ولا مريد له، ولا قاصد: فأدى به الفرض، لم يجزه، وكان حكمه كحكم مَنْ لم يفعل شيئاً، ومن نوى طاعة أو خيراً، فله أجر، فإن عملها كانت له عشراً، ويضاعف الله لمن يشاء، ومن نوى معصية من أعمال الجوارح، مثل: شُرْب، أو زنى، أو سرقة، أو شبه ذلك مما يفعل بالجوارح، ولم يعملها لم تكتب له، فإن عملها كتبت عليه واحدة، قال: «ومن نوى معصية من أعمال القلب التي لا تعمل بالجوارح مثل الشرك، أو اعتقاد بدعة، أو حل عقد من عقود الإيمان المتقدم ذكرها كتب عليه، لأنه ليس بعمل جارحة غير القلب».

(٢) أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٩٨٥) ومن طريقه المصنف هنا وفي «جزء فيه الأربعة أحاديث التي تتفرع منها السنن» أفاده التجيبي في «برنامجه» (ص ٩٨، ٢٣٥).

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب»: (١١٧١) من طريق آخر عن ابن الأعرابي.

وأخرجه السيوطي في «جياد المسلسلات» (الحديث الثاني عشر: مسلسل بقول كل راوٍ: سمعت) (ص ١٦٣ ـ ١٦٧) وأخرجه مسلسلاً بالسماع: ضياء الدين المقدسي في (الجزء الأول) من «مسلسلاته» ـ وهو بخطه في المكتبة الظاهرية بدمشق ـ نسبوه إلى أبي عبد الله ابن منده عن ابن الأعرابي به، وقال: «ورواه ابن منده أيضاً عن أحمد بن محمد بن إبراهيم عن أبي حاتم الرازي بروايته هو وأبو رفاعة العدوي عن ابن عائشة بإسناده».

وأخـرجه ابن حجر العسقلاني في «الإمتاع» (ص ٧٣ ـ ٧٤) (الحديث الثالث) بسنده إلى عبد الجبار بن العلاء ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد به.

وممن رواه عن عبد الوهاب مصرحاً الجميع بالسماع:

* قتيبة بن سعيد عند البخاري (٦٦٨٩).

* عمـر بـن شبة النميري، ومن طريقه أبو عوانة في «مسنده» (٥ / ٧٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣ / ١٢٠) وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

* محمـد بـن الولـيـد القـرشي، عنـد ابن خزيمـة (١٤٣) والدارقطني في «العلل» (٢ / ١٩٤).

ومن رواه عن عبد الوهاب أيضاً ولكن لم يقع التصريح بالسماع في جميع سنده:

* محمد بن المثنى أبو موسى الزّمن البصري، عند مسلم (١٩٠٧) والترمذي (٦٤٧).

* ابـن وكـيع، عـن ابـن جريـر في «تهـذيب الآثار» (٢ / ٧٨٥) رقم (٣١) وهكذا رواه محمـد بن أبي يعقوب الكرماني حدثنا عبد الوهاب به، عند أبي عمرو بن حمدان في «فوائد الحاج»، كما في «عواطف اللطائف» (٢ / ٧٦٩).

* وأخرجه ابن المديني في «مسنده» عن عبد الوهاب عن يحيى، ثم قال:

«هـذا حـديث صـحيح جامع، وهو أصح حديث روي عن عمر مرفوعاً، ولا نرويه من وجـه مـن الوجـوه إلا مـن طـريق يحيـى بن سعيد الأنصاري»، أفاده ابن كثير في «مسند الفاروق» (١ / ١١٧).

قال أبو عبيدة: ممن رواه عن يحيى بن سعيد: سفيان بن عيينة، وعنه الحميدي (٢٨) ومن طـريقه جمـع كبـير جـداً، أجلهـم وأرفعهم البخاري في «صحيحه» في (أول) حديثه من «صحيحه».

ومـن طـريق الـبخاري جمـع غفير، وعدد كثير، منهم: الذهبي في «السير» (١٠ / ٦٢٠) وقـال: «هـذا أول شيء افتـتح بـه البخاري في «صحيحه»فصيّره كالخطبة له، وعدل عن روايـته افتـتاحاً بحـديث مالـك الإمام إلى هذا الإسناد. لجلالة الحميدي وتقدّمه، ولأن إسناده هذا عزيز المثل جداً، ليس فيه عنعنة أبداً، بل كل واحد منهم صرَّح بالسماع له».

قلـت: جهـدت في حـصر مـن رواه عـن يحيى بن سعيد. ومن صرح بالتحديث في جميع

٧ ـ فهذا أيضاً متَّصلٌ مسندٌ بيِّـنُ الاتصال؛ لصحَّة سماع كلِّ مَنْ ذكر فيه من شيخه الذي ذكره، وهذا مَثَلٌ ضربتُه لسائر ما يَرِدُ مِنَ المسنَد البَيِّن الاتِّصال.

***

السند في شرحي لهذا الجزء المسمى «بهجة المنتفع».

ووجدتُ الطريق الواحدة عن يحيى يقع فيها اختلاف، فمنهم من يصرِّح بالتحديث ومنهم من لم يصرح، كما تراه في رواية مالك وعبد الوهاب الثقفي، وهكذا وقع لابن عيينة، فلا تغترّ بأدوات التحمل، فإنها من تصرف الرواة، ووجدت العلامة المعلمي اليماني قد صرح بذلك في «التنكيل» (١ / ٨٢) فراجعه فإنه مهم.

ووقعت أوهام وأغاليط كثيرة، سواء للرواة أو المخرجين، وقد كشفنا عنها ـ ولله الحمد والمنة ـ في شرحنا المذكور، وأطلنا النفس في تتبع الكلام عليه رواية، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

١ ـ فصل

٨ ـ وإذا قال الصَّحابيُّ: كنا نفعل كذا، وكنا نؤمر بكذا، وأُمِرنا أن نفعل كذا، ونهينا عن كذا، ومن السُّنَّة كذا[١]، ومِنَ الفطرة كذا، وكنا نقول ورسول الله ﷺ فينا كذا [ق/ ٣/ أ]، وكنا لا نرى بأساً بكذا[٢]، وكان يُقال كذا وكذا[٣]، وشبه هذا[٤] إذا قاله الصحابي المشهور بالصُّحبة[٥] فهو حديث

---

(١) هـذه العبارات لها جهتان: جهة الفعل، وهو صادر من الصحابة، فتكون موقوفة، وجهة التقرير، وهو مضاف إلى النبي ﷺ، من حيث إن الأمر أو الفعل أو النهي لا يصدر إلا منه، والفطرة لا تدرك إلا بخبر.

(٢) لاحظ أن قوله (كنا) على الجمع يعطي حجية أقوى من قول الواحد، واحتمال أن يخفى هذا القول بحيث لا يطلع عليه النبي ﷺ ضعيف، فالظاهر من حال الصحابي مع عدالته، ومعرفته بأوضاع اللغة، أنه لا يطلق ذلك إلا فيما تحقق أنه أمر أو نهي من غير شك، نفياً للتلبيس عنه ما يوجب على سامعه اعتقاد الأمر والنهي مما ليس هو أمر ولا نهي، أفاده ابن حجر (٢ / ١٣).

(٣) ينقدح فيها من الاحتمال أكثر مما ينقدح في قول: «كنا نقول...» أو «نفعل...»، لأنها من الرأي، ومستنده قد يكون تنصيصاً أو استنباطاً، أفاده ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٧ ـ ٨).

(٤) مثل: «أوجب علينا كذا...» و«حرم علينا كذا...» أو «أبيح لنا كذا...» أو «أحل لنا كذا» وهذا أظهر في الرفع، ويبعد تطرق أي احتمل من احتمالات المعكرين على رفعه، ومثله: «ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك» وانظر «الثمر المستطاب» (٢ / ٤٠٤)، «التعليقات المرضية» (٣ / ٦٣)، «الإرواء» (٢ / ٢٣).

(٥) في قوله «المشهور بالصحبة» إشارة إلى أن الصحابي البعيد الذي قد يفعل الفعل من غير اطلاع النبي ﷺ ولكن مثل هذا لا يقول: «كنا...» فرجع الأمر إلى إطلاق الحمل على حكم الرفع، وهو الراجح المعتمد.

مسند متصل، وجميع ذلك في مخرَج المسانيد وإن لم يُذكر الصحابيُّ في شيءٍ من ذلك النبيَّ ﷺ[١].

ومثال ذلك ما:

٩ ـ حدثناه محمد بن عبد الله المُرّي[٢] قال: ثنا وهب بن مَسَرَّة الحجازي قال: حدثنا محمد بن وضّاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبة قال: حدثنا شَاذَان، عن عبد العزيز بن أبي سَلَمة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: «كنا نُفَاضل ورسول الله ﷺ وأصحابه متوافرون، فنقول: رسول الله ﷺ فأبو[٣] بكر وعمر وعثمان ثم نسكت»[٤].

---

(١) هذا مذهب إمامي الدنيا: البخاري ومسلم، دل عليه صنيعهما في «صحيحيهما» وهو عند مسلم أظهر، إذ جمعه ـ أصالة ـ للمرفوع دون الموقوف، ولذا لم يذكر ابن حجر هذا النوع لَمّا لقّط الموقوف عند مسلم في كتابه «الوقوف على الموقوف». وانظر الفصل (١١) من هذا الكتاب، وتعليقنا عليه.

(٢) نسبة إلى (مُرة بن كعب) المذكور في سلسلة النسب النبوي الشريف خلافاً لقول محقق «البيان في عدّ آي القرآن» (٣٨) «نسبة إلى مدينة المرية» وضبطه بفتح الميم وكسر الراي وتحرف فيه (١٣٢) المري إلى (المقرئ) فليصحح، وترجمته في أول الجزء.

(٣) كذا في «السنة» لابن أبي زمنين ـ وهو شيخ المصنف في هذا الأثر ـ، وفي الأصل: «ورسول الله ﷺ أبو...»!!

(٤) أخرجه المصنف عن ابن أبي زمنين ـ وهو شيخ المصنف ـ في «أصول السنة» (رقم ١٩٢)، وتابع شيخ المصنف جمع، كما تراه عند ابن أبي شيبة (١٢ / ٩) والبخاري (٣٦٩٧) ـ ومن طريقه اللالكائي في «السنة» (٢٦٠٠) ـ.

وأخرجه أبو داود (٤٦٢٧) وأحمد في «فضائل الصحابة» (٥٤) وابنه عبد الله في «فضائل عثمان» (٢٢) والخلال في «السنة» (٥٧٨) والبزار في «البحر الزخار» (٥٧٤٠)

١٠ ـ وحدثنا [أبو] إسحاق إبراهيم[(١)] بن محمد بن سعدون المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا القَعْنبيُّ، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك: «كنا نصلِّي العصر فيذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة»[(٢)].

واللالكائي في «السنة» (٢٥٩٩) من طرق عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون به.
وأخرجه أحمد في «الفضائل» (٥٥) والترمذي (٣٧٠٧) والخلال (٥٧٩) والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢ / ٥١٩) من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله به.
وله طرق كثيرة عن ابن عمر، ذكرتها في شرحي المطول على هذا الجزء، والله الموفق للخيرات، والهادي للصالحات.

(١) في الأصل: «وحدثنا إسحاق بن إبراهيم»!! وهذا خطأ من الناسخ بيقين، وهو الشيخ الآتي بالأرقام (٢٠، ٣٣، ٣٩) والإسناد في هذه المواطن الأربعة هو إلى القعنبي عن مالك، وهو أول شيخ في (ثبت أسماء شيوخ الداني).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (ص ٨٥ ـ رواية القعنبي).
وأخرجه البخاري (٥٥١) وجمع كبير من طرق أخرى عن مالك به.
وقال ابن المبارك من بين سائر أصحاب مالك عن مالك حدثني الزهري وإسحاق بن عبد الله عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر بنحوه.
أخرجه النسائي (١ / ٢٥٢) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٩٠) والدارقطني (١ / ٢٥٣).
ورفعه عن مالك أيضاً: خالد بن مخلد، ولفظه: «كنا نصلي مع النبي ﷺ».
أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك»، قاله ابن حجر في «الفتح» (٢ / ٤٠ ـ ط دار السلام).
ورفعه أيضاً عن مالك: عبد الله بن نافع، أفاده أبو العباس الداني (ت ٥٣٢هـ) في كتابه «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٢ / ٥٢ ـ ٥٣)، وقال:
«هذا موقوف في «الموطأ» ومعناه الرفع».

١١ ـ وحدثنا علي بن محمد المالكي قال: حدثنا عبد الله بن أبي هاشم قال: حدثنا عيسى بن مسكين وأحمد بن أبي سليمان قالا: حدثنا سحنون، عن ابن القاسم، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: «خمس من الفطرة: تقليم الأظفار، وقص الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة، والاختتان»[1].

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٦ / ١٧٧ ـ ١٧٨): «هكذا هو في «الموطأ»، ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وهو حديث مرفوع عند أهل العلم بالحديث».

وروى هذا الحديث جماهير الرواة عن الزهري، وقالوا: «إلى العوالي» بدل «إلى قباء» ما جعل بعضهم يوهم مالكاً فيه، انظر «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» (رقم ٦) للدارقطني.

وهذا الذي صححه ابن بطال في «شرحه على صحيح البخاري» (٢ / ١٧٣)، وكلامه متعقَّب بما ذكرته في شرحي لهذا الجزء المسمى بـ «بهجة المنتفع»، وبيّنتُ فيه بما لا مزيد عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ دقة مالك المتناهية، وعدم وهمه فيه، والله العاصم والواقي.

ومما ينبغي ذكره أن سياقنا للروايات التي فيها التصريح بالرفع من باب تأكيده فحسب، ولا يشترط لكل صيغة وردت بلفظ «كنا نفعل...» حتى نحكم برفعها أن توجد الروايات الأخرى الدالة على ذلك، وهذا مفاد تقرير المصنف.

(١) أخرجه مالك (رقم ٤١٩ ـ رواية ابن القاسم). وهكذا موقوفاً في سائر «الموطآت» مثل: (رقم ٣ ـ رواية يحيى ورقم ١٩٢٧ ـ رواية أبي مصعب، وق ٢٤٢ / ب ـ رواية يحيى بن بكير).

وهكذا رواه ابن وهب في «موطئه» ـ وهو ليس في القطعة المطبوعة ـ ومن طريقه ابن المظفر البزّاز في «غرائب حديث مالك» (رقم ٨١).

وهكذا رواه سويد بن سعيد الحدثاني في «موطئه» (رقم ١٣٥٢ ـ ط أوقاف البحرين أو ٦٩٩ ـ ط دار الغرب) ولكن أسقط الواسطة بين سعيد وأبي هريرة.

وهكذا فعل (أوقفه وأسقط الواسطة): قتيبة بن سعيد في روايته عن مالك، عند النسائي

١٢ ـ في نظائر [ق/ ٣/ ب] لهذا كثيرة، جعلتُ هذه الأحاديث مثالاً لما يرد من ذلك، وسواء قال ذلك الصحابي في حكايته على عهد النبي ﷺ أو لم يقل، فمحمله محمل المسند كما قلناه حتى يظهر بالنقل غير ذلك[1].

(٨ / ١٢٩) وفي «الكبرى» (٩٢٨٩).

وهكذا أسقط الواسطة أيضاً: يحيى بن سعيد القطان، أفاده الدارقطني في «العلل» (٨ / ١٤٢).

وقال عيسى بن موسى بن أبي جهم العدوي عن أبي هريرة يأثره قال: الفطرة خمس، عند ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١ / ٥٧) وابن المظفر في «غرائب حديث مالك» (٨٠) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن ابن لهيعة به.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فرفعه وأسقط الواسطة، كما عند النسائي (٨ / ١٢٨) وأبي يعلى (٦٥٩٥) وغيرهما، وأفاده الدارقطني (٨ / ١٤٢).

والصواب إثبات الواسطة بين سعيد وأبي هريرة، والصواب في رواية مالك الوقف، وإن اختلف عليه فيه، كما بسطته في شرحي لهذا الجزء.

ورواه ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. أخرجه البخاري (٥٨٨٩، ٥٨٩١، ٦٢٩٧) ومسلم (٢٥٧).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١ / ٥٦): «هذا الحديث في «الموطأ» موقوف عند جماعة الرواة، إلا أن بشر بن عمر رواه عن مالك... فرفعه وأسنده، وهو حديث محفوظ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مسنداً، رواه ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولصحّته مرفوعاً ذكرناه، ولله الحمد».

وجهدت في تتبع طرقه ومخارجه، وما وقع لرواته من أوهام في شرحي لهذا الجزء، والحمد لله وحده.

(١) ما تحت هذا الفصل مستوحًى من كلام القابسيّ في (مقدمته) لـ« ملخص الموطأ» رواية ابن القاسم (ص ٣٩)، وعبارته: «وقد يقول الصحابي: كنا نفعل، وكنا نؤمر، فيحتمل إذا صح اتصاله بالصحابي في طريق المرفوع بالنص، فإن قال فيه: على عهد النبي ﷺ فقد

٢ ـ فصل

١٣ ـ وما قال فيه ناقلوه: حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو أعلمناه أو سمعناه قراءة عليه أو قرأه علينا[1]، فذلك كلُّه متَّصلٌ لا إشكال فيه.

١٤ ـ قال أبو عمرو: ومن شرائط المسند ألَّا يكون في إسنادِه: أُخبِرتُ عن فلانٍ، ولا حُدِّثْتُ عن فلانٍ، ولا بَلَغني عن فلانٍ[2]، ولا رفعه فلان[3]، ولا أظنه مرفوعاً، وشبه هذا من

بان اتصاله، فإن لم يقله فهو محمله حتى يظهر بالنقل خلاف ذلك» وبنحوه في «معرفة علوم الحديث» (١٥٦) للحاكم.

(١) من المرفوع الصريح المتصل عند الأصوليين وعلماء المصطلح غير ما ذكره المصنف: شافهنا، أو: قال لي، ومثله قول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ فهذه الصيغ مع ما ذكره المصنف ظاهرة في السماع، وتقتضي الاتصال، ولا يتطرق إليها احتمال الواسطة، بل «هي نص في عدم الواسطة» كما في «البدخشي على مناهج العقول» (٢ / ٣٥٦)، هذا هو الأصل، إلا إن ثبت توسع أو تأول في مثل هذه الاصطلاحات، وأسوق على ذلك مثالاً: الأول: ما جاء عند مسلم في «صحيحه» (٢٩٣٨) في حديث الذي يقتله الدجال، ثم يحييه، ثم يقول: من أنا؟ فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه «ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميقات» فعلم «أن حدثنا ليست بنصٍّ في أن قائلها سمع» ولهم على ذلك أجوبة تنظر في «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٥٤)، «بيان الوهم والإيهام» (٢ / ٣٧٩)، «تدريب الراوي» (٢ / ٩)، «فتح المغيث» (٢ / ٢٤).

(٢) من شروط صحة الحديث الاتصال، وقول الراوي: «أُخبرت» و«حُدِّثت» و«بلغني» دليل على عدم الاتصال، وإن صحت المعاصرة بين الراوي والمروي عنه لأنه «لا يلزم من الإدراك ثبوت السماع، فهذا شيء آخر» فهذا يلحق بالضعيف لعدم إدراك الراوي لمن حدثه، أو بنفي سماع الراوي من شيخه، إذ هذه الصيغ محتملة الانقطاع، والأصل في الحديث عدم الثبوت، حتى يقوم الدليل على ذلك.

(٣) قول الراوي: «رفعه فلان» من المسند المتّصل، خلافاً لما قاله المصنف. =

الألفاظ[1] التي ينفسد بها ويخرج عن حدِّ المسند[2].

***

قال ابن الصلاح في «معرفة علوم الحديث» (١٢٩): «من المرفوع قُبيل الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: «يرفع الحديث» أو «يبلغ به»» قال:

«فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ. وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صحيحاً» ويدل عليه ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٦٨٠) بسنده إلى ابن عباس قال: «الشفاء في ثلاثة: شَرْبةِ عَسَل، وَشَرْطَةِ مِحْجَم، وكيّةِ نار»، وأنهى أمتي عن الكَيِّ، وفيه «رفع الحديث» وقد أورده البخاري على إثره برقم (٥٦٨١) مرفوعاً.

وأخرج البخاري (٧٤٠) أيضاً حديث سهل بن سعد الساعدي وفيه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وقال: «لا أعلمه إلا ينْمَي ذلك إلى النبي ﷺ».

(١) بقي حكم قول الصحابي: يأثره، فهو في حكم الرفع، أفاده الدارقطني في «العلل» (٨ / ١٤٢)، وكذا قوله: «رواية» ـ انظر مثلاً في «المستدرك» (٤ / ١٢٦) ـ فهو «بمعنى مرفوعاً كما هو مقرر في علم المصطلح» أفاده شيخنا الألباني في «الصحيحة» (٦٢٧)، ومثَّلتْ به كتبُ المصطلح.

(٢) العبارة من قوله: «ومن شرائط المسند» إلى هنا في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٤٣) للحاكم، وعنده بعدها: «وغير ذلك ما ينفسد به» وعبارة المصنف أوضح، وهو كثير النقل من «معرفة الحاكم»، ثم العبارة التي قبلها: «وما قاله فيه ناقلوه...» عند القابسيّ في (مقدمة) «تلخيصه للموطأ» (ص ٣٨).

٣ ـ فصل

١٥ ـ وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها: (عن) [عن][1]، فهي أيضا مُسنَدةٌ متَّصلة بإجماع أهل النقل[2] إذا عُرِفَ أنَّ الناقل

---

(١) سقطت من الأصل، وأثبتّها من المصادر التي نقلت من المصنف، ونقل المصنف منها هذه الفقرة، انظر الهامش الآتي.

(٢) هذه الفقرة منقولة في جُلّ كتب المصطلح، ونقلها جمع عن المصنف، مما يبيِّن أهمية كتابنا هذا، وعناية العلماء به قديماً، وسبق في مطلع الكتاب الإشارة إلى هذا عند قول المصنف في فقرة (٢) عند قوله: «... لا إشكال في اتّصاله هو: ما يرويه المحدِّث عن شيخ يظهر سماعُه منه لسن يحتملها» وهذا يلتقي مع قوله هنا: «إذا عُرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيّناً، ولم يكن من عرف بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً» ومع قوله الآتي في فقرة رقم (١٨): «وإذا قال الناقل عن الذي ينقل عنه: قال كذا، أو فعل كذا، وشبهه من اللفظ، ولم يقل حدثني ولا سمعته يقول، وكان معروفاً بالرواية عنه، سالماً من التدليس فهو أيضاً مسند متصل بالمنقول عنه» وهذه هي مسألة الاحتجاج بـ (المعنعن). والمهم هنا نقل المصنف الإجماع في حملها على الاتصال، بقوله: «مسندة متصلة بإجماع أهل النقل» وذكر هنا شرطين اثنين، ثم ذكر في الفقرة (١٨) شرطاً ثالثاً. وهذا الإجماع تلقّفه كثير من العلماء عن المصنف ونقله عنه ومع الفقرة بتمامها: ابن رشيد الفهري في «السنن الأبين» (ص ٣٠) وعنده «عن عن» مكررة، وكذا وجدتها في «نكت الزركشي على ابن الصلاح» (٢ / ٢٣ ـ ٢٤) ونقلها المصنف من مقدمة «ملخص الموطأ» (ص ٣٨) للقابسي و«المعرفة» للحاكم، وعبارته مركبة من كلامهما، وفيها ما ليس لواحد منهما، وكذا عزاها ابن الصلاح في «علومه» له وتبعه جمع من مختصري كتابه، مثل: ابن الملقن في «المقنع» وأبي الحسن التبريزي في «الكافي» (ق ١٤ / ب) وابن التركماني في «مختصر علوم الحديث» (ت ٧ / أ) وابن جماعة في «المنهل الروي»، وتعقُّبُ ابن حجر في «نكته» (٢ / ٥٨٣) ابن الصلاح بأن الداني إنما أخذه من كلام الحاكم غير دقيق، ولذا أهمله مَنْ قبله مِنْ متعقِّبي ابن الصلاح، كمغلطاي والزركشي والأبناسي.

أدرك المنقول عنه إدراكاً بيِّناً[1]، ولم يكن ممن عرف بالتدليس وإن لم يذكر سماعاً.

ومثال ذلك ما:

١٦ ـ حدثناه أحمد بن عمر بن محمد القاضي بالجيزة قال: حدثنا أحمد ابن مَسْعُود الزُّبيري قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا ابن وَهْب قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزِّناد، عن هشام بن عروة، عن

وانظر تعليقنا على الفقرة الآتية برقم (٢٤).

والذي رأيته في بطون الكتب يدلل على أن النقل من جزئنا هذا كان بالواسطة في هذه المسألة مهمة حتى قيل: إنها أشهر فرق بين صنيع إمامي الدنيا في «صحيحهما» فالبخاري ـ وشيخه ابن المديني قبله ـ وغيرهما يشترطان مطلق اللقاء أو السماع!

والذي أراه أنَّ لبساً وقع في المسألة، وخرج بها عن حدِّها، وكثر الاحتمال فيها، وتقول فيها على أصحابها وبيّنت ذلك مفصلاً في شرحي لهذا الجزء.

(١) المراد به المعاصرة القوية الحقيقية الكافية لاستيقان السماع، وليست مجرد مطلق المعاصرة، قال المعلمي اليماني في «التنكيل» (١ / ٨٤): «لا يكفي احتمال المعاصرة» وقال: «وأهل العلم كثيراً ما ينقلون في ترجمة الراوي بيان من حدث عنهم، ولم يلقهم، بل أفردوا بالتصنيف، كـ«مراسيل ابن أبي حاتم» وغيره، ولم يعتنوا بنقل عدم الإدراك، لكثرته، فاكتفوا باشتراط العلم بالمعاصرة».

فكلام أبي عمرٍو الداني ظاهر جداً أنه على مذهب مسلم، وفصَّلتُ في بيان ذلك في شرحي على هذا الجزء، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبيّنتُ فيه اضطراب بعض المعاصرين في مذهب الداني في هذه المسألة، لعدم وقوفه على كلامه إلا بالواسطة، وكلامه يفهم من مجموع ما قال في هذا الجزء، وأشرنا إلى ذلك في الهامش السابق. وكذا اضطرب في تحرير مذهبه: السخاويُّ في «فتح المغيث» (١ / ٢٨٧ ـ ط المعراج) وغيره، والسبب هو النقل من هذا الجزء بواسطة!

أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: «**كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك فيه، ويفطر حتى أقول ما هو بصائم، وكان أكثر صيامه في شعبان**»[1] [ق/ ٤/ أ].

١٧ ـ فهذا مسند ولم يذكر فيه سماع؛ لأنَّ رواتَه مدنيُّون[2]، وليس من مذهبهم التدليس، وكذلك سائر ما يرد من الأخبار عن أهل الحجاز وأهل

---

(١) أخرجه ابن وهب في «موطئه» (رقم ١٠٣) وسقط منه «ذلك» وفي آخره: «وكان صيامه في رمضان»! فليصوب.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (رقم ٢١٣٥) قال: أخبرني ابن عبد الحكم به، وفيه «حتى أعرف عنه»، و«عنه» محرفة عن «فيه»، وهي على الجادة في «إتحاف المهرة» (١٧ / ٣٦٣) رقم (٢٢٤١٢)، وعزاه لابن خزيمة، وقال: «ليس في السماع» وسقط منها «ذلك»!

وتوبع عبد الرحمن، كما بيّنته في تحقيقي لـ«أمالي المحاملي» رواية ابن مهدي، ومن طريقه الخطيب (١٣ / ٢٠٩ ـ ط دار الغرب).

ووقع تصريح ابن أبي الزناد بالسماع من هشام في حديث آخر عند أبي داود (٩١٤)، وانظر «السنن الكبرى» (٨ / ١٣٧ و١٠ / ٣٦) للبيهقي.

وسماع عروة من خالته عائشة، وتحديثها له، ودخوله عليها، وسؤاله لها، أمرٌ لا ينكره أهل المعرفة بالحديث، وهو ثابت في غير ما حديث في «الصحيحين».

والحديث من طريق آخر عند البخاري (١٩٦٩) ومسلم (١١٥٦)، وخرجته بتطويل في شرحي لهذا الجزء.

(٢) يريد من عنعن منهم خاصة، وهو ابن أبي زناد، وشيخه هشام وأبوه عزوة وأمُّنا عائشة رضي الله عنهم.

وحدث ابن أبي زناد بهذا الحديث في المدينة، ولقيه تلميذه ابن وهب المصري فيها.

البصرة والشام ومصر؛ لأنهم لا يدلِّسون[1].

* * *

(١) العبارة للحاكم في «المعرفة» (٣٥٥ــ٣٥٦) وينظر منه (١٩٠)، ولم يذكر (الشاميين)، وقال عن المدلسين البصريين: «منهم نفر يسير» ويفهم من صنيعه أن هذا في التابعين وأتباعهم فحسب، فتصرف المصنف في عبارة الحاكم ليس بسديد، ويفهم منه الإطلاق، وأين ذهب بقية بن الوليد والوليد بن مسلم من الشاميين، وابن لهيعة ويزيد بن أبي حبيب من المصريين، وأبو الزبير محمد بن مسلم من الحجازيين! ووجدت في متأخّري الشاميين والمصريين التجوز في استخدام (عن) واستبدالها بـ(حدثنا)! نص على هذا ابن رجب في مواطن من «فتح الباري»، وينظر لزاماً تعليقنا على فقرتي (١١٨ ـ ١١٩) الآتيتين.

٤ ـ فصل

١٨ ـ وإذا قال الناقل عن الذي ينقل عنه: قال كذا، أو فعل كذا، وشبهَه من اللفظ، ولم يقل: حدثني ولا سمعته يقول، وكان معروفاً بالرواية عنه[١]، سالِماً من التدليس فهو أيضا مُسْنَدٌ مَتَّصلٌ بالمنقول عنه[٢].

ومثال ذلك ما:

١٩ ـ حدثناه عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل إملاء في منزله بمصر قال: حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا زهير قال: حدثنا أبو الزُّبير قال: سمعت نافعاً يقول: قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «**من أتى الجمعة فَلْيغتسل**»[٣].

---

(١) هـذا يلتقـي مع قوله في الفقرة (١٥): «إن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً». وهذا هو مـراد علـماء المـصطلح بثـبوت المعـاصرة أو الـسماع، إذ لا يقـبل معـنعن من لم تصح له معاصرة، فلا بد من قيد وشرط، وهي عند علماء المصطلح ثلاثة:

الأول: عدالة المحدثين في أحوالهم.

الثاني: لقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة.

الثالث: أن يكونوا برآء من التدليس.

وبيّنت ذلك شديداً في شرحي لهذا الجزء، المسمى بـ«بهجة المنتفع».

(٢) بـنحوه عـند القابـسيّ في تقديمه «ملخص الموطأ» رواية ابن القاسم (ص ٣٨ ـ ٣٩) مع الأمثلة الآتية والتعليق عليها.

(٣) أخـرجه أبـو الـشيخ في «الجـزء فـيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (ص ١٨٩ / رقم ١٣٦) وفي «طـبقات المحدثـين بأصـبهان» (٤ / ٢٣٥) وعـنه أبـو نعـيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨) من طريق آخر عن علي بن عبد العزيز به.

ومثال ذلك أيضاً ما:

٢٠ ـ حدثناه إبراهيم بن سعدون الزاهد قال: حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا علي قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب: «إن[(١)] عُمر بن عبد العزيز أخَّر الصَّلاة يوماً، فدخل عليه عُروة بن الزُّبير ...»[(٢)]

وأخرجه تمام في «الفوائد» (٢٢٤ ـ ترتيبه) حدثنا خيثمة بن سليمان نا علي بن عبد العزيز بمكة، وفيه تصريح أبي الزبير بسماعه من نافع. والحديث غريب من هذا الطريق، لم يروه غير علي بن عبد العزيز، وأخطأ فيه ابن يونس أو زهير، قال أبو الشيخ على إثره: «قال علي: هذا خطأ، ولم أر أحداً تابعني عليه».

والحديث عن نافع مستفيض جداً. رواه جماعات لا يحصون، واعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في «صحيحه»، ساقه من طريق سبعين نفساً رووه عن نافع، وتتبع ابن حجر ما فاته، وأفرده بجزء لغرض اقتضى ذلك، قال في «الفتح» (٢ / ٣٥٦): «فبلغت أسماء من رواه عن نافع مئة وعشرين نفساً».

قال أبو عبيدة: تتبعت على عجلة أسماء رواته فزادوا على الثمانين، وخرجته في تحقيقي لـ «جزء القاضي الأُشناني» (رقم ٣ و٥) وتعليقي على «المجالسة» (٣٥١٩، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨) و«الأمالي الخمسة السلماسية» (رقم ١٤)، للحافظ السلفي، وكلها ـ ولله الحمد ـ مطبوعة، ولم أقنع بما فيها، فزدت عليها كثيراً في شرحي لهذا الجزء، مع إجمالي لأسماء الرواة عن نافع، وذكر المصادر التي ذكرتهم، والحمد لله وحده، والحديث عند البخاري (٨٧٧) ومسلم (٥٧٩)، وهو متواتر.

(١) أن في الموضع كـ (عن)، أفاده ابن عبد البر، وسيأتي كلامه بتمامه عند تخريج الأثر، وانظر «التبصرة والتذكرة» (١ / ١٦٦).

(٢) أخرجه الطبراني (١٧ / ٢٥٧) ثنا علي بن عبد العزيز به.

وأخرجه ابن حبان (١٤٥٠) أخبرنا أبو خليفة ـ وهو الفضل بن الحباب ـ ثنا القعنبي به.

وهو في «الموطأ» لـ (رقم ٤، ٥ ـ رواية القعنبي) ومن طريقه البخاري (٥٢٢) وأبو عوانة (١ / ٣٤٠) وجماعة.

وأخرجه من طريق مالك ـ: وهو في «موطئه» (٢ ـ رواية الليثي و١ ـ رواية أبي مصعب و١ ـ رواية سويد و٤٥ ـ رواية ابن القاسم) ـ: أحمد (٥ / ٢٧٤) ومسلم (٦١١) والدارمي (١٢٩١) والطبراني (١٧ / رقم ٧١٣) والبيهقي (١ / ٣٦٣، ٤٤١).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٨ / ١١ ـ ١٢):

«هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغني. وظاهر مساقه في رواية مالك يدل على الانقطاع. لقوله: إن عمر بن عبد العزيز أخَّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة، ولم يذكر فيه سماعاً لابن شهاب من عروة، ولا سماعاً لعروة من بشير بن أبي مسعود، وهذه اللفظة، أعني «أن» عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولة على الانقطاع. حتى يتبين السماع. واللقاء. ومنهم من لا يلتفت إليها. ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضاً. ومشاهدة بعضهم لبعض. وأخذهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفاً لم يسأل عن هذه اللفظة، وكان الحديث عنده على الاتصال. وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك، لأنه في «موطئه» لا يفرق بين شيء من ذلك.

وهذا الحديث متصل عند أهل العلم مسند صحيح، لوجوه: منها:

إن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة.

ومنها: إن هذه القصة قد صح شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير بالمدينة، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبد الملك، وابنه الوليد.

وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب. ونحن نذكر الروايات في ذلك عن ابن شهاب، لنبين لك ما ذكرنا، ثم نذكر الآثار في إمامة جبريل، ليستدل على المراد من معنى الحديث، فإن العلم يفسر بعضه بعضاً. ويفتح بعضه بعضاً ثم نقصد للقول فيما يوجبه الحديث على ذلك من المعاني، وبالله العون لا شريك له.

(توفي) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، رحمه الله، سنة إحدى ومائة، في رجب. لخمس ليال بقين منه، بحمص، ودفن بدير سمعان من حمص وهو يوم مات ابن تسع وثلاثين سنة وثلاثة أشهر. وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهر. وأربعة أيام.

وممن ذكر مشاهدة ابن شهاب للقصة، عند عمر بن عبد العزيز مع عروة بن الزبير، في

إلى آخره.

٢١ ـ مَـحمَلُه مَـحملُ المتَّصل لاستيقان صحبة ابن شهاب لعروة، مع سلامته من التدليس.

٢٢ ـ وكذا قول عروة في الحديث نفسه كذلك: «كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه»[1]؛ لاستيقان [ق/ ٤/ ب] إدراك عروة مَنْ هو أكبر مِن بشير[2].

٢٣ ـ وكذا ما روى مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن الرَّبيع: «إنّ عِتْبان بن مالك كان يؤمُّ قومَه وهو أعمى»[3].

هـذا الحـديث مـن أصحاب ابن شهاب، معمر، والليث بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، وابـن جريج، وساق هذه الروايات جميعاً، وكلامه ملخص في «الاستذكار» (١ / ١١٤ ـ ١٧٥) أيضاً.

(١) هو قطعة من الأثر السابق (فقرة ٢٠).

(٢) انظر كلام ابن عبد البر الذي نقلته في تخريج الأثر.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (رقم ٤٥٥ ـ رواية يحيى الليثي» و(٢٥٦ ـ رواية القعنبي) و(١ / ٢٢٣) رقـم (٥٧٢ ـ رواية أبي مصعب الزهري) و(٦١ / رقم ٨ ـ رواية ابن القاسم) و(١٩٩ / رقم ٣٩٥ ـ ط أوقاف البحرين أو ١٥٩ ـ ١٦٠ ط دار الغرب).
وأخـرجه مـن طـريق مالـك: ابـن أبي شـيبة (٣/ ٩٨) والـشافعي في «المسند» (١٧٧) والـبخاري (٦٦٧) والنسائي في «الصغرى» (٧٨٨) وابن حبان (٤ / ٤٩١ ـ الإحسان) والطـبراني (١٨ / ٢٩) والـسراج في «حديـثه» (رقـم ٩٥٩)، والبيهقـي (٣/ ٧١) وغيرهم.
وقـال فيه يحيى الليثي: (ابن لبيد) بدل (ابن الربيع)، «وهو غلط بيِّن، وخطأ غير مشكل، وهـم صريـح لا يعـرَّج علـيه، ولهذا لم نشتغل بترجمة الباب عن محمود بن لبيد، لأنه من

محملُه محملُ المسند أيضاً؛ لأن محموداً عَقَل رسولَ الله ﷺ، وعَقَل مَــجَّةً مَــجَّها مِن بئرٍ في وجهه[1].

٢٤ ـ قال أبو عمرو: وكذا سائر ما يَرِدُ من مثل هذا هو متَّصلٌ[2] بالمنقول عنه[3]، إلَّا أن يجيءَ عن الناقل ما يُبيِّــنُ أنه لم يَسمعه من المنقول عنه، وذلك مثل أن يقول الناقل: بلغني أو سمعت أن فلاناً قال كذا، وانتهى[4] ذلك إلينا، وشبهه من الألفاظ فذلك غير متَّصل؛ لأنه ليس في

الـوهم الـذي يدركـه مـن لم يكـن لـه بـالعلم كبير عناية. وهذا الحديث لم يروه أحد من أصـحاب مالـك، ولا مـن أصـحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع، ولا يحفظ إلا لمحمـود بـن الـربيع، وهـو حديث لا يعرف إلا به» قاله ابن عبد البر في «التمهيد» (٦ / ٢٢٧) وبنحوه في «الاستذكار» (٦ / ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(١) أخرجه البخاري (٧٧، ١١٨٥) ومسلم (٢٦٥).
وعـند البخاري والنسائي في «الكبرى» (٥٨٦٥) والطبراني (١٨ / رقم ٥٦): إن محمود ابن الربيع عقل هذه المجَّة وهو ابن خمس سنين.

(٢) قـال الحـاكم في «المعـرفة» عـند (ذكـر الـنوع الحـادي عـشر) (ص ١٨٨) (الأحاديـث المعنعـنة)، وقـال: «وهـي متـصلة بإجمـاع أئمـة أهـل الـنقل عـلى تورع رواتها عن أنواع التدليس» وسبق حكاية المصنف للإجماع أيضاً، انظر فقرة (١٥).

(٣) وهـذا المعنـى المقـرر هـنا قالـه جماعة من المحدثين، ممن خبروا الصنعة، ومارسوا الرواية والتخـريج، فأصـبحت عـندهم مَلَكـة، فأصَّلوا المسألة مراعين جهود العلماء المبرورة في خدمـة الحـديث الـنبوي، ولم يتعنّتوا في التعليل، كما خبرناه من صنيع بعضهم، فيضعِّف بالتّـشهي والـتحكم، ولا سـيما ذاك الـذي أبرى نبله، وسلَّ سيفه على أحاديث يكثر من تـردادها أهـل الأثـر، فأخـذ هو يعمل جاهداً بالطعن فيها بكل وسيلة، ولا متعلَّق له في غير واحد منها إلا مذهب البخاري المزعوم! ولا قوة إلا بالله!

(٤) عـند القابـسي: «أو انتهـى» والفقـرة مـنقولة مـن تقديمـه لـ«ملخَّص الموطأ» رواية ابن القاسم (ص ٢٥).

مقام من قال: حدثني من لم يُسمِّه؛ لأن هذا قد بيَّن أن ناقلاً نقله إليه يسمِّيه ويعيّنه عن المنقول عنه، وذلك الآخر أهمل القول.

* * *

٥ ـ فصل

٢٥ ـ وإذا ذَكَر التابعيُّ ما كان على عهد رسول الله ﷺ ووصف قول النبي[١] ﷺ في ذلك، وسَمَّى[٢] الصحابي بما كان منه[٣]، فليس ذلك[٤] مِنَ البيِّـن الاتصال حتى تكون حكايتُه لذلك عن قول[٥] الصحابي[٦].

---

(١) عند القابسي: «الرسول ﷺ».

(٢) عند القابسي: «سمى» دون واو في أوله.

(٣) بعدها عند القابسي زيادة: «فيه».

(٤) عند القابسي: «هذا».

(٥) عند القابسي: «كلام».

(٦) نقـل المـصنف هذا الفصل من كلام القابسي في «ملخص الموطأ» رواية ابن القاسم (ص ٣٩)، وعنده الفقرة رقم (٢٥). بنصّها سوى حروف وقعت مغايرات يسيرة بينها، نبهنا علـيها في الهـامش، أمـا ما بعدها فهي عند القابسي أيضاً، وتصرف فيها أبو عمرو الداني بتقديم وتأخير، وهذا نص كلام القابسي عقب كلمة (الصحابى):
«مـثل أن تقـول عمـرة: قالت عائشة رضي الله عنها: أتى النبيُّ ﷺ في كذا، فقال فيه كذا، فهـو موصـول، وإن لم تقل عمرة: حدثتني عائشة به. فأما إنْ قالت عمرة: كان من النبي ﷺ في كـذا كـذا، فقالـت لـه ـ أي للنبـي ﷺ ـ عائشـة كذا، فليس في هذا ما يرفعـه عن البلاغ.
وقـد يخـرَّج مـثل هذا مع المسند مَنْ يقصد إلى ذكر اختلاف الألفاظ في الحديث الواحد، واضـطراب الناقلين له، فيأتي به للتنبيه على الخلاف فيه» والتفريق بين قول عمرة: «كان مـن النبـي...» فهـي لم تُسند ذلك إلى عائشة، ولا أدركت القصة، وإلا فلو قالت: قالت عائـشة، أو: إن عائـشة قالـت، أو: عـن عائـشة، لكان ذلك متصلاً، لأنها أسندت ذلك إليها، وجملة القول أن الراوي إذا روى قصة أو واقعة فإن كان أدرك ما رواه فهو متصل، وإن لم يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصحابي ـ إنْ كان تابعياً ـ فهي مرسلة.

٢٦ ـ وذلك(١) مثل أن تقول عمرة بنت عبد الرحمن: كان من النبي ﷺ في أَمْرِ كذا كذا، فقالت له(٢) عائشة رضي الله عنها: كذا؛ فليس في هذا ما يرفعه [ق/ ٥/ أ] ويوصله، على أنه قد يُخَرَّج مثل هذا في المسند من يقصد إلى ذكر اختلاف اللفظ في الحديث الواحد واضطراب الناقلين له(٣)، فيذكره على سبيل التنبيه على الخلاف فيه.

٢٧ ـ فأما إنْ قالت عمرة: قالت عائشة رضي الله عنها للنبي ﷺ في كذا، أو سئل عن كذا فقال فيه: كذا؛ فهو متَّصل وإن لم تقل عمرة: حدثتني

---

(١) ليست عند القابسي.

(٢) أي: للنبي ﷺ.

(٣) مثاله: ما أخرجه عبد الرزاق (١٤٤٩٣) والبيهقي (٦/ ١٥٢) من طريق أبي الرَّجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُمنع نقعُ بئر».

وهكذا رواه مالك في «الموطأ» (١٥٥٩ ـ رواية الليثي و٢٩٠١ ـ رواية أبي مصعب الزهري و٨٣٨ ـ رواية الشيباني وق ١١٩ ـ رواية ابن بكير) ومن طريقه البيهقي (٦/ ١٥٢) عن أبي الرجال به.

ولكن ثبتت الواسطة بين (عمرة) والنبي ﷺ، وهي عائشة، فورد من طرق هكذا بإثبات الواسطة، عند أحمد (٦/ ١٠٥، ١١٢، ١٣٩، ٢٥٢، ٢٦٨) وابن أبي شيبة ٦/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨) والطبراني في «الأوسط» (٢٦٦) والحاكم (٢/ ٦١ ـ ٦٢) والبيهقي (٦/ ١٥٢) وابن عبد البر (١٣/ ١٢٤، ١٢٤ ـ ١٢٥) وأبي نعيم (٧/ ٩٥).

فبالنظر إلى إسقاط الواسطة فليس هو من البيِّن الاتصال، ومع إثباتها فهو متّصل مع عموم قول عمرة «حدثتني عائشة» واختلاط اللفظ الواحد، واضطراب النقلة له، جعلنا نمثل به على الوجهين.

عائشة، وكذلك ما أشبهه[1]، وهذا على ما قررناه إذا كان النَّاقلُ ممن أدرك المنقولَ عنه.

* * *

(١) مـثاله: مـا أخرجه البخاري (٦٧٨٩) ومسلم (١٦٨٤) من طريق ابن شهاب عن عمرة عن عائشة قالت: قال النبي ﷺ: «تقطع اليد في ربيع دينارٍ فصاعداً».
ومثاله: ما أخرجه البخاري (٥٧٤٥) ومسلم (٢١٩٤) من طريق ابن عيينة عن عبد ربه بـن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقول في الرقية: «تربة أرضنا، وريقةُ بعضنا، يُشفى سقيمُنا بإذن ربِّنا».

٢٨ ـ وقد يحكي الصحابي قولًا لا يُضيفه إلى النبي ﷺ فلا يسمّيه، بل يوقفه على نفسه، فيخرّجه أهل الحديث في المسند المتصل بالنبي ﷺ لامتناع ذلك من أن يكون الصحابي يقوله رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ[1].

ومثال ذلك ما:

٢٩ ـ حدثناه أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد المعدَّل قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن عمر بن لبابة قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم بن مُزَين[2] قال: حدثنا مطرف بن عبد الله، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم،

---

(١) قول الصحابي الذي لا يقال بالرأي والاستنباط ـ وقد يقال عنه: ما جاء على خلاف القياس ـ: له حكم الرفع إلى النبي ﷺ، مشى على هذا أصحاب الفقه والحديث.
أما الفقهاء، فهو ـ كما قال ابن العربي في «القبس» (١ / ٢٠٧) ـ «مذهب مالك ومذهب أبي حنيفة فيها أنه كالمسند».
قلت: وهو مذهب الشافعي، فقد احتج في «الأم» (١ / ١٨٠ ـ ١٨٢) بقول عائشة ـ وهو في «الصحيحين» ـ: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين» وأعطاه حكم المرفوع، لكونه مما لا مجال للرأي فيه.
قلت: وهذا صنيع أصحاب «الصحيحين»، وأدخله أحمد في «مسنده» مع عنايته بالمرفوع، ودل عليه أيضاً صنيع شراح «الموطأ» فأدخل ابن عبد البر في كتابه «التقصّي الموضوع لما في الموطأ من المرفوع» عدة أحاديث ذكرها مالك في «الموطأ» موقوفة، منها حديث صلاة الخوف ـ وهو في «الصحيحين» ـ لأنه لا يقال من جهة الرأي.
وقد نقل هذه الفقرة عن المصنف مع تصرف يسير: الزركشي (١ / ٤١٣) وابن حجر (٢ / ٥٣٣) كلاهما في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» والسخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٢٢٦ ـ ط المنهاج) ومثلوا بالمثل الأول.

(٢) هو أبو زكريا، من أهل قرطبة، توفي سنة (٢٥٩هـ)، قال الخشني: «كان قليل الرواية،

عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أنه قال: «**نساء كاسيات عاريات**[١]، **مائلات مميلات، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمس مائة سنة**»[٢].

متقن الحفظ لما روى، ولم يكن بالأندلس أحفظ لـ«موطأ مالك» ومعانيه من يحيى بن إبراهيم بن مزين.

وقال ابن الفرضي: «كان حافظاً لـ«الموطأ» فقيهاً فيه» قال: «ولم يكن عنده علم بالحديث».

انظر ترجمته في: «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص ٣٧٠)، «تاريخ العلماء» (٢ / ١٧٨) «جذوة المقتبس» (٣٥٠)، «شجرة النور الزكية» (ص ٧٥).

(١) معناه: كاسيات بالاسم، عاريات بالحقيقة، إذ لا تسترهن تلك الثياب، قاله ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٦ / ١٨٢). وانظر «الاقتضاب» (٢ / ٤٤٥)، وشرحي على الحديث في تعليقي على «الكبائر» (ص ٢٥٥ / التحقيق الثاني).

(٢) وقع خلاف على مالك في رفعه ووقفه، فصله الدارقطني في «العلل» (١٠ / ١٥٠).

وهو في سائر «الموطآت» موقوف، هكذا هو في «الموطأ» (١٨٠٨ ـ رواية يحيى و١٩٠٨ ـ رواية أبي مصعب ـ ومن طريقه البغوي (٣٠٨٣) ـ و١٣٣٨ ـ رواية سويد) وهكذا رواه القعنبي، كما عند البيهقي في «الشعب» (٧٤١٣ ـ ط الرشد) نعم، اختلف فيه على يحيى ابن بكير عن مالك، وهو في «موطئه» (ق ٢٤٠ / ب ـ نسخة الظاهرية وق ١٨٨ / أ ـ النسخة السليمانية) موقوف، وأخطأ فيه بعض من في حفظهم شيء فرفعه، كما بيّنته في شرحي لهذا الجزء، وذكر ذلك ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٦ / ١٨١) رقم (٣٩١٤٨) وأحمد بن طاهر الداني في «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٣ / ٤٥٨).

وسبب وقفه تهيُّب شيخ مالك مسلم بن أبي مريم رفع الحديث، وذلك مخافة الكذب على رسول الله ﷺ للوعيد الذي جاء فيه على العموم، وتهيُّب مسلمٍ في الرفع مشهور في كتب التراجم، كما تراه ـ مثلاً ـ في «الجرح والتعديل» (٨ / ١٩٦)، و«رجال الموطأ» (ق

٤٤ / أ) لابن الحذاء. و«تهذيب الكمال» (٢٧ / ٥٤٣) وتتبع صنيع مالك لأحاديثه يدل على دقة متناهية، فهو لم يرفع عنه إلا ما كان أحياناً يرفعه، وقد روى عنه مرفوعاً حديث ابن عمر في صفة الجلوس في الصلاة، استخفّ ذكره، لأنه وصف فعل لا نَقْلُ قول، أفاده الداني في «الإيماء».

أما توجيه هذا المثال، فقد أحسن ابن عبد البر في صنيعه في «التمهيد» (١٥ / ١١٣ ـ ط الفاروق) لما قال: «معلوم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة، لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي، ومحال أن يقول أبو هريرة في رأيه: «لا يدخلن الجنة...» و«يوجد ريح الجنة من مسيرة كذا...» ومثل هذا لا يعلم رأياً، وإنما يكون توقيفاً ممن لا يرفع عن علم الغيب ﷺ».

وقال في «الاستذكار» (٢٦ / ١٨١): «فكل ثوب يصفّ ولا يستر، فلا يجوز لباسه بحال، إلا مع ثوب يستر ولا يصفّ، فإن المكتسية به عارية كما قال أبو هريرة، وهو محفوظ عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، من غير رواية مسلم بن أبي مريم».

وقال البيهقي في «الشعب» (١٠ / ٢٢٣): «وقد رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر، يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات، رؤوسهن كأسنمة البُخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من كذا وكذا».

قال أبو عبيدة: حديث سهيل عند مسلم (٢١٣٨) وأحمد (٢ / ٣٥٦) وأبي يعلى (٦٦٩٠) وابن حبان (٧٤٦١) والبيهقي في «الدلائل» (٦ / ٥٣٢ ـ ٥٣٣) و«السنن الكبرى» (٢ / ٢٣٤) وفي «الآداب» (٨٣٣) وفي «الشعب» (٥٣٥٧، ٧٨٠١) والبغوي (٢٥٧٨) وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٩ / ١٨٢) رقم (٣٩١٥٠) و«التمهيد» (١٣ / ٢٠٤)، وغيرهم.

وله طرق أخرى عن أبي هريرة مقتصراً على ذكر الصنف الآخر الذي أهمله مسلم بن أبي مريم، وذكره سهيل عن أبيه، وهو عند مسلم (٢٨٥٧) وغيره، وأساء ابن الجوزي لذكره في «الموضوعات» (٣ / ١٠١)، وينظر: «القول المسدد» (ص ٣٧ ـ ٣٩).

ومثال [ق/ ٥/ ب] ذلك أيضا ما:

٣٠ ـ حدثناه عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب قال: حدثنا عمر بن محمد المقرئ قال: ثنا أحمد بن الحسن الفارسي يعرف بالممتع[١] قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل يعرف بالسوطي[٢] قال: حدثنا محمد بن إشكاب قال: حدثنا أبو المنذر إسماعيل بن عمر قال: حدثنا حمزة بن حبيب الزيات، عن عدي[٣] بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: «**خير بني آدم خمسة: نوح وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، عليهم السلام، وخيرهم محمد**»[٤].

وهذا كله يؤكد أن الحديث مرفوع، وأن أبا هريرة نميه إلى النبي ﷺ، وجبن عن رفعه شيخ مالك، فحسب.

(١) لم يذكرها مَنْ صَنَّف في الألقاب، كابن منده وابن الجوزي والذهبي وابن حجر.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) في الأصل: «علي» وهو خطأ صوابه المثبت، كما في مصادر التخريج.

(٤) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (رقم ٨٦ ـ ط الكوثر أو رقم ٨٧ ـ ط ابن الجوزي) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢ / ٢٧١) من طريق إسماعيل بن عمر به.
وأخرجه البزار في «مسنده» (٣ / ١١٤ رقم ٢٣٦٨ ـ زوائدة) من طريق أبي أحمد ثنا حمزة الزيات به. ولفظه: «**خيار ولد آدم خمسة**» وقال: «لا نعلم رواه عن عدي إلا حمزة» وأبو أحمد هو الزبيري، وقع منسوباً عند البيهقي ـ كما سيأتي ـ وهو محمد بن عبد الله بن الزبير، وروايته عن حمزة عند مسلم، كما في «تهذيب الكمال» (٧ / ٣١٦).
وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٥ / ٤٨٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦٢ / ٢٧١ ـ من طريق آخر عن أبي أحمد الزبيري عن حمزة الزيات به، ولفظه: «**سيد ولد آدم**» وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٥٤٦) من طريق وكيع بن الجراح عن حمزة به ولفظه: «**سيد الأنبياء خمسة...**»، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان موقوفاً على أبي هريرة»

ووافقه الذهبي.

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٥٤): «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح».

والإسناد حسن، فحمزة بن حبيب صدوق زاهد، ربما وهم.

وهـذا الأثر سلكه الحاكم ضمن المرفوع، ولذا خرجه في «مستدركه»، وكذا فعل الهيثمي في «كـشف الأستار» والخبر في «مختصر زوائد مسند البزار» (ق ٣٣٧/ ب)، وهو ساقط من المطبوع في ورقتين من النسخة الخطية! وصححه ابن حجر.

بـل ذكـره السيوطي في «الجامع الصغير» وحكم عليه شيخنا الألباني بالضعف! فوضعه في «ضعيف الجامع» (٢٨٧٦) بناءً على تفرد ابن عساكر به، دون دراسة إسناده!

وأفـضلية الخمـسة المذكـورين لا خـلاف فـيها بين العلماء، والإجماع منعقد على أفضليّة محمـد ﷺ عـلى جمـيع الأنبـياء، ثـم إبـراهيم، قـال ابن كثير في «التفسير» (٣ / ٤٧): «لا خـلاف أن محمـداً ﷺ أفضلهم، ثم بعده إبراهيم، ثم موسى ثم عيسى عليهم السلام على المشهور».

وقـال السيوطي: «فخليله إبراهيم يليه في التفضيل، فهو أفضل الخلق بعده، نقل بعضهم الإجمـاع عـلى ذلـك، وفي «الـصحيح»: **خير البرية إبراهيم**» خص منه النبي ﷺ فبقي على عمـومه، وقال: «فموسى وعيسى ونوح الثلاثة بعد إبراهيم أفضل من سائر الأنبياء، ولم أقف على من نقل أيهم أفضل».

وتعقـبه المـناوي في «فـيض القدير» (٣/ ٤٦٤) فقـال: «وفاته أن الفخر الرازي حكى الإجمـاع عـلى تقـديم موسـى وعيـسى على نوح، فإنه قال في «أسرار التنزيل»: لا نزاع في أفضل الأنبياء والرسل هؤلاء الأربعة: محمد وإبراهيم وموسى وعيسى».

والحاصـل أن أفضلية أولي العزم المذكورة في أثر أبي هريرة لها حكم الرفع للنبي ﷺ، فهذا الـنوع مـن المفاضـلات لا يقوم عليه أبو هريرة من كيسه، بل لا بد أن يكون قد استفاده مـن نـصٍّ فيه عصمة، إذ لا مجال لإعمال الرأي والاجتهاد في هذا الباب، وهو معنى قول المـصنف عـنه: «دخـل في جملـة المـسند، لأن الصحابي لا يقول من رأيه» والله وحده هو الهادي للسداد، والموفق للصواب.

٣١ ـ قال أبو عمرو: هذان الحديثان وشبههما لا يجوز أن يقالا بالرأي والاستنباط، إنما يقال مثل هذا على التَّوقيف، فلذلك دَخَل في جملة المسند؛ لأنّ الصحابيَّ لا يقول من رأيه[1].

* * *

(١) وإن قال ـ فيما فيه مجال للرأي والاستنباط ـ فليس على وجه الإلزام والثبات، فكانت سمات النصوص وخصائصها من: الثبات والشمول والحاكمية والعصمة والعملية قائمةً في أذهانهم، ولذا ورد عن الصحابة مدح الرأي وذمه، ولا خلاف في ذلك على التحقيق، فمن مدح فإنما أراد الاجتهاد والنزع من نصوص الشرع فيما لا قول للنبي ﷺ فيه، وعدم إنزاله منزلة القول الذي فيه عصمة، وهذا قبل استقرار أقوالهم، وموافقة سائر الصحابة عليها، ومن ذم، فمراده أن يعبد الله بقوله، وإنزاله منزلة نصوص الوحيين، وفصل هذا ـ بما لا مزيد عليه ـ ابن القيم في «الإعلام».

ومما يمثل به في هذا الباب: أخبار الملاحم والفتن، وأشراط الساعة، والبعث وعذاب القبر، وصفة الجنة، والنار، والأخبار عن عمل يحصل به ثوابٌ مخصوص، أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم فيها بالرفع.

نعم «يستثنى من ذلك من عرف عنه النظر في الإسرائيليات كمسلمة أهل الكتاب، مثل: عبد الله بن سلام، وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك، فإنه وقف على كتب كثيرة، من كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ، ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال، والله أعلم»، قاله ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٢١ ـ ط عجمان).

٧ ـ فصل

٣٢ ـ فأما مَنْ لا يُعرَف أنه أدرك من يُحدِّث عنه، فذلك لا يتحمل[1] اتصال حديثه، بل يُطلق عليه الإرسال.

ومثال ذلك ما:

٣٣ ـ حدثناه إبراهيم بن سعدون المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصُّنَابحِي[2]، أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) كذا في الأصل، وعند القابسي: «فذاك لا يحتمل» واستفاد المصنف هذا الفصل من مقدمته على «ملخص الموطأ» (ص ٣٩) وعبارته: «فأما من لا يُعرف أنه أدرك من يحدث عنه فذاك لا يحتمل اتصاله، كقول عبد الله الصنابحي: إنّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إذا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ...» وقوله: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطان» فلم يعرف حذّاق المحدثين لعبد الله هذا صحبةً، فوقف بعضهم، وأطلق آخرون النكير، وصرفوه إلى من أيقنوا أنه ليس له صحبة، فإذا استيقنوا الصحبة عدّوا الحديث موصولاً إذا جاء في الألفاظ التي تقدم وصفُها» انتهى.

(٢) هذا الحديث والذي يليه من مسند (الصنابحي)، وهو هنا (عبد الله)، وهو صحابيٌّ على رأي ابن معين، وهكذا سلكه في (الصحابة) جمع ممن ترجم لهم، مثل: أبو القاسم البغوي وعبد الباقي بن قانع وأبو نعيم، وخصه بـ(مسند) أحمد في «مسنده»، وكاد صنيعه أن يدل على تصحيحه، وممن جزم به مالك في «موطئه»، و(الصنابحة) من الرواة متعبون، وتحقيق أمرهم عسر، حتى قال يعقوب بن شيبة أنهم قلّبوا من قبل الرواة على ستة ألوان، وهما في الحقيقة اثنان: أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسيلة، وهذا تابعي لا صُحبة له، من غير خلاف، وصلى خلف أبي بكر الصديق، والصنابح بن الأعسر الصحابي، وقطع بتوهيم من قال (عبد الله الصنابحي). والحق أن (عبد الله الصنابحي) الذي أسند الحديثين اللذين ساقهما المصنف هو صحابي ثالث، وإن مالكاً ميّزه عن أبي

«إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان...»[1] الحديث.

عبد الله ابن عسيلة، التابعي، ودافع عن توهيم مالك: ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» وأقره ابن المواق في «بغية النُّقَّاد» وابن الملقن في «البدر المنير»، وبيّن ذلك بنفس فيه بسط وتتبُّع واستقراء، ودفع الوهم عن مالك بيقين: البُلقيني سراج الدين في جزء أفرده في ذلك، سمّاه «الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة» وقد فرغنا ـ ولله الحمد ـ من تحقيقه على نسخة وحيدة.

ويلاحظ من صنيع أبي عمرو الداني جزمه بالحكم ـ بناءً على ما تقدم ـ على الحديثين بالإرسال، والناظر في كلام البُلقيني ـ بإنعام نظر ـ يعلم أن الحق على خلافه، وهذا الذي توصل إليه العلامة أبو الأشبال أحمد شاكر في تعليقه على «الرسالة» للشافعي، ولا يغرنّك تهويلُ المعلقين على «مسند أحمد» (ط مؤسسة الرسالة) في الرد عليه، والحط من كلامه، فإنه كلام لا تحقيق فيه، ولا طائل تحته.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢١، ٣٩ ـ رواية القعنبي، ورقم ٥٦٣ ـ رواية يحيى، ورقم ٣١ ـ رواية أبي مصعب الزهري، ورقم ٢٧ ـ رواية سويد، ورقم ١٨١ ـ رواية محمد بن الحسن) ومن طريقه:

النسائي في «المجتبى» (١ / ٢٧٥) وفي «الكبرى» (١٥٤٢) وفي «مسند حديث مالك» ـ كما في «ملء العيبة» (ص ٥٦ ـ الحرمين).

وأخرجه عن مالك أيضاً: الشافعي في «الرسالة» (رقم ٨٧٤) وفي «اختلاف الحديث» (رقم ٨٠) وفي «الأم» (١ / ١٤٧) وفي «المسند» (١ / ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ترتيبه).

وأخرجه من طريقه كذلك: أحمد في «المسند» (٤٠ / ٣٤٩) والبخاري في «الأوسط» (١ / ٢٩٨) وفي «التاريخ الكبير» (٥ / ٣٢٢) وأبو يعلى (١٤١٥) وأبو القاسم البغوي (٤ / ١٨٥) رقم (١٦٩٤) وابن قانع (٢ / ٧٣ ـ ٧٤) كلاهما في «معجم الصحابة» والطحاوي في «المشكل» (٣٩٧٤، ٣٩٧٥) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٢٢١) والجوهري في «مسند الموطأ» (٣٤٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢ / ٤٥٤)، وفي «المعرفة» (١٢٩٤) والبغوي في «شرح السنة» (٧٧٦) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٩٥) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢ / ٦٢٤) ولم ينفرد به مالك وإنما توبع مالك فيه

٣٤ ـ وكذلك قوله: «إذا توضأ العبد المؤمن....»(١) وشبه ذلك إذا ورد عمن لا تعرف له صحبة، فلا يصح دروكه مَنْ يروي عنه.

٣٥ ـ قال أبو عمرو: فهذا معرفة المسندِ من الآثار [ق/ ٦/ أ] مُفَسَّراً بجميع أنواعه وضروبه وأقسامه، وبالله التَّوفيق.

***

في جميع طبقات السند، مما يدل على أنه لم يهم في صحابيه، وتصريحه بالسماع من النبي ﷺ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» أيضاً (٦٤ ـ رواية يحيى، ورقم ٧٤ ـ رواية أبي مصعب ورقم ٥٩ ـ رواية سويد)، ومن طريقه: أحمد (٤ / ٣٤٩) والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩) وفي «التاريخ الكبير» (٥ / ٣٢٢) والنسائي في «المجتبى» (١ / ٧٤ ـ ٧٥) وفي «الكبرى» (١٠٦) وفي «مسند حديث مالك» كما في «ملء العيبة» (٥٦)، والنووي في «الأربعين» (ص ٥٩)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٣٤) والجوهري في «مسند الموطأ» (٣٤٣) والحاكم (١ / ١٢٩ ـ ١٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ٨١) وفي «الشعب» (٢٧٣٤).

٢ ـ باب ذكر بيان المرسل من الآثار وتفصيله

٣٦ ـ قال عثمان بن سعيد: والمرسل من الحديث ما يرويه المحدِّث بأسانيدَ متَّصلة إلى التَّابعي، فيقول التَّابعيُّ: قال رسول الله ﷺ، أو عن رسول الله ﷺ[١].

٣٧ ـ وكذلك سبيل ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم من العلماء عند عامة الكوفيين[٢]، وخولفوا في ذلك، ومذهب علي بن المديني وجماعة إليه، أن ما أرسله أتباع التَّابعين ومن دونهم نحو ابن وهب عن مسلمة بن علي: أن رسول الله ﷺ قال، وشبه ذلك فهو يسمى معضلاً[٣].

---

(١) هذا تعريف الحاكم في «المعرفة» ١٦٧) ومنه نقله المصنف كعادته، مع أن الحاكم ذهب إلى خلافه في «المدخل إلى الإكليل» (١٨)، وكلامه عند التأمل ليس بمتعارض، كما بيّنته في شرحي لهذا الجزء. وليس في قول المصنف الحصر في (قال) أو (عن)، بل لو قال التابعي أيضاً (فعل النبي ﷺ) لكان مرسلاً.

(٢) وهو مذهب الأصوليين وفيه توسع، ومنزعه في إطلاق (الإرسال)، فـ (أرسل) في اللغة، معنى: أطلق أو أسرع أو فرَّق، فكأنّ المرسل للحديث أسرع فيه، فحذف بعض إسناده، أو أطلقه، أو جعل بعض إسناده منقطعاً عن بقيته، وهذا الذي شهره ابن الصلاح، فقال في «علوم الحديث» (ص ٦٤ ـ مع «التقييد والإيضاح»): «إنّ المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده» قال: «وهذا المذهب أقرب» وزعم بعض المتأخرين من الشراح وغيرهم أن ابن الصلاح هو الذي اخترع هذا، وهو وهم، فقد سبقه الحاكم كما قدمناه، ولذا قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (١٩٢ ـ ١٩٣): «وقد يطلق القدماء المرسل على ما سقط منه رجل مطلقاً».

(٣) المرسل ما ذكره، والمنقطع أن يسقط واحد من الوسط، والمعضل أن يسقط أكثر من واحد بتتابع، ونقل الزركشي في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (١ / ٤٤٥) ما في جزء

٣٨ ـ وهذا الضرب الذي ذكرناه من المرسل قلَّ ما يتعذَّرُ معرفتُه على الطَّالبين، وهو مثل: الزهري، عن ابن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال.

ومثل: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم، أن رسول الله ﷺ قال.

وكذلك: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة وعكرمة، أن رسول الله ﷺ قال.

وكذلك: قول الحسن: قال رسول الله ﷺ، وشبه ذلك من الأسانيد التي لا يُسمِّي فيها التابعيُّ الصحابيَّ الذي سمع النبي ﷺ(١).

ومثال ذلك ما:

٣٩ ـ حدثناه إبراهيم بن محمد قال: حدثنا [ق/ ٦/ ب] أحمد بن محمد قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ شدَّة

أبي عمرو الداني هنا.

ومما ينبغي أن يعلم أنه لا مشاحة في هذه الاصطلاحات، والعبرة بالثمرة المترتبة عليها، وأن الأقدمين من أهل الصنعة الحديثية كانوا يطلقون الإرسال على مطلق الانقطاع، وجدته في صنيع البخاري والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي، بل من قبلهما كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، وقال الزركشي (١ / ٤٤٦ ـ ٤٤٧): «وسمَّى أبو نعيم الحافظ في «مستخرجه» التعليق والمنقطع مرسلاً» قلت: إعمالاً لأصله في اللغة، وهو يدور على ثلاثة معانٍ كما ألمحنا إليه.

(١) لو أبهمه التابعي، ولم يعينه، فهو متّصل، لأن الصحابة جميعهم عدول.

ودل صنيع المحدثين ـ بما فيهم صاحبا «الصحيحين» ـ على قبول مراسيل الصحابة، ولا يعكر على ذلك رواية بعضهم عن التابعين، كما بيّنتُه في شرحي لهذا الجزء.

الحرِّ من فيح جهنم، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبْرِدوا عن الصَّلاة»[1] الحديث في نظائر لهذا كثيرة يرسلها التابعون.

ومن ذلك أيضاً ما:

٤٠ ـ حدثناه أحمد بن محمد بن بدر القاضي بالفسطاط قال: حدثنا الحسين بن محمد بن داود يعرف بمأمون قال: حدثنا محمد بن هشام قال: حدثنا الفضل بن العلاء قال: حدثنا طلحة بن عمرو، **عن عطاء**، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **«أنه دخل على رسول الله ﷺ فرآه مضطجعاً...»**[2] الحديث، فأرسله عطاء **عن** عمر؛ لأنه لم يدركه.

٤١ ـ وكذلك سائر ما يَرِدُ مِنْ مِثلِ هذا، مما يُعلمُ أنَّ الناقلَ لم يلقَ

---

(١) أخرجه مالك (رقم ٢٤ ـ رواية القعنبي، و٣١ ـ رواية الليثي، و٣٨ ـ رواية أبي مصعب و٣٤ ـ رواية سويد).

وإسناده صحيح إلى عطاء، إلا أنه لم يسمع من النبي ﷺ ولهذا مثّل به المصنف.

والحديث ثابت عن أبي هريرة من طرق عنه، وهو عند البخاري (٥٣٦، ٥٣٧) ومسلم (٦١٧) وغيرهما، وخرجته في تعليقي على «التخويف من النار».

(٢) عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ لم يدرك عمر، فهو مرسل عند جماعة من أهل الحديث كما بيّناه، وللتصريح باسم صحابيه وعدم سماع عطاء منه، فهو منقطع عند آخرين.

وأخرجه ابن سعد (١ / ٤٠١) من طريقين آخرين عن طلحة بن عمرو، وعنده تتمة متن الحديث.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (١١٣) حدثنا طلحة به.

وطلحة بن عمرو الحضرمي مجمع على ضعفه، وتركه بعضهم. ولكن للحديث شواهد عديدة، ذكرتُ ما ينهض بالقول **بتحسين** متنه في شرحي لهذا الجزء، ولا يتّسع المقام للتطويل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المنقولَ عنه، ولا لحقَه من طريقِ سنِّه أو مشاهدتِه، وشبهُ ذلك[1] من الوجوه التي يرتفع بها سماعه منه.

***

(١) كتصريحه بعدم السماع، ونحوه إن كان الإدراكُ غير بيِّن بينهما، ووضحته في شرحي للجزء، بما يستحق الرجوع إليه، والله الموفِّق والهادي.

٨ ـ فصل

٤٢ ـ ومِنَ المرسل ضربٌ صعبٌ تتعذَّر معرفتُه إلَّا على مَن تبحَّر في الحديث وكثر وعرف طرق النقل وميَّزها؛ لكون ظاهر ذلك مسنداً[1].

ومثال ذلك ما:

٤٣ ـ حدثناه خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ قال: حدثنا عبد الواحد بن أحمد بن أبي الخصيب قال: حدثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة [ق/ ٧/ أ] قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أقال نادماً**[2] **أقاله الله نفسه يوم القيامة، ومَن كَشف عن مسلم كُربةً كشف اللهُ عنه كربة من كُرب الآخرة يوم القيامة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**»[3].

---

(١) بنحوه مع المثال الآتي عند الحاكم في «المعرفة» (ص ١٦٧)، والمثل المذكور لا يصلح التمثيل به على (المرسل) بالحد الذي تقدم في (الفصل السابق)، فالسقط هنا ليس في الصحابي، وإنما أرسله معمر عن ابن واسع، وأرسله ابن واسع عن أبي صالح، فالمرسل هنا غير التابعي، والانقطاع غير متتابع، فهو منقطع إلا عند من لم يفرق بينه وبين المرسل، وهو مذهب الأصوليين، وبه قال أعيان من المحدثين، وعدد لا بأس به منهم.

(٢) وقع التصريح في بعض الروايات: «في بيع» وفي بعضها: «مسلماً» بدل «نادماً».

(٣) أخرجه الدارقطني في «العلل» (١٠ / ١٨٦) وأبو علي الصواف في «حديثه» (ق ٣ / ب) والحاكم في «المعرفة» (ص ١٤٢) ومن طريقه البيهقي (٦ / ٢٧) من طريقين آخرين عن الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني به.

٤٤ ـ قال أبو عمرو: هذا إسنادٌ من نظر إليه من غير أهل صناعة الحديث لم يشك في سنده باتّصاله، وليس كذلك، بل هو مرسل في موضعين:

لأن معمر بن راشد على ثقته وإمامته لم يسمع من محمد بن واسع شيئاً[1].

ومحمد بن واسع أيضاً على جلالته وعدالته لم يسمع من أبي صالح شيئاً[2].

فبين كل واحد منهما فيه رجل.

٤٥ ـ وهذا مثل ضربته لأعداد[3] كثيرة ترد من الآثار، ولا يُميِّزها إلَّا

وهو عند عبد الرزاق في «الأمالي» (رقم ٧) وفي «المصنف» (١٨٩٣٣) ومن طريقه أحمد (٢ / ٣٧٤) والخليفة الناصر لدين الله العباسي في «روح العابدين» (رقم ١١) وقال الحاكم على إثره بنحو ما سيذكره المصنف في فقرة (٤٤).

وأطال الدارقطني في «العلل» (١٠ / ١٨١ ـ ١٨٨) رقم (١٩٦٦) الكلام على طرقه، وبيان الإختلاف على محمد بن واسع فيه، وفصلته في شرحي لهذا الجزء، وبيَّنتُ أيضاً الواسطة بين معمر وابن واسع، وابن واسع وأبي صالح، مع أوهام ومخالفات الرواة فيه، وذكرتُ شواهده وبيان صحته، بما يقرّ عين الحديثيّ، وينشرح له صدره، والحمد لله على نعمائه الظاهرة والباطنة.

(١) لم يذكر ذلك في «المراسيل» لابن أبي حاتم ولا في «جامع التحصيل» ولا في «تحفة التحصيل» ولا في كتب المدلِّسين، المطبوعة.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) في الأصل: «ضربه الأعداد».

أهلُ الصَّنعة المخصوصون بمعرفة ذلك[1].

* * *

(١) هـذا الـنوع صـعب تتعذر معرفته رأساً إلا من علم طبقات الرواة. ووفياتهم وأعمارهم، ويعـين عـلى ضـبطه: معـرفة المعمـرين منهم، ومن مات شاباً، ومعرفة رحلاتهم، وخير معـين علـيه ـ ولا يستغنى عنه ـ: جمع طرق الحديث، ومعرفة من جوّده من الرواة، دون مخالفة واقع الحال، بما يثبت الاتصال أو الإرسال.

٩ ـ فصل

٤٦ ـ وأكثر من تُروَى عنه الـمَرَاسِلُ من أهل المدينة سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عَطاءُ بن أبي رباح، ومن أهل الكوفة إبراهيمّ بن يزيد النَّخعي، ومن أهل البصرة الحسن بن أبي الحسن البصري، ومن أهل الشَّام مكحول الدمشقي، ومن أهل مصر سعيد بن أبي هلال، وقد تَرِدُ مراسل كثيرة عن غير هؤلاء من التابعين[1].

٤٧ ـ وأصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسَيَّب؛ لأنه من أولاد الصَّحابة، وأبوه[2] من أصحاب الشَّجرة، وقد أدرك سعيد عمر وعثمان وعلياً وطلحة والزبير وسائر العشرة، وليس في التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد [ق/ ٧/ ب] وقيس بن أبي حازم[3].

---

(١) سمى المذكورين الحاكم في «المعرفة» (ص ١٦٨) وعبارته عقب ذكر البلدان الستة وأشهر راوٍ مدلس منها، قال: «وقد يروي الحديث بعد الحديث عن غيرهم من التابعين إلا أن الغلبة لرواياتهم».

قال أبو عبيدة: المدلِّسون كثر، وأفردهم بالتصنيف نثراً ونظماً جمع، وآخر ما وقفت عليه ممن نظمهم أخونا الشيخ مفلح الرشيدي المدني حفظه الله، وهذه المؤلفات سائرة، يعرفها المشتغلون بعلم الحديث، المتعنّون بجمع كتبه، والنظر فيها.

(٢) المسيَّب بن حَزْن رضي الله عنه.

(٣) ليس كذلك، وإن قاله الحاكم في «المعرفة» (١٦٩ ـ ١٧٠). وأسند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩ / ٤٦١ ـ ٤٦٢) إلى ابن خراش قوله عن قيس بن أبي حازم: «هو كوفي جليل، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة غيره»، وهكذا نقله ابن عساكر عن ابن منده وأبي نعيم وجزم يعقوب بن شيبة أن قيساً لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف. كما تراه في «تاريخ دمشق» (٤٩ / ٤٦٢) أيضاً، وكذلك فعل أبو داود السجستاني كما في

ومع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وأوَّل الفقهاء السبعة الذين يعدُّ مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافَّة الناس[1]، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وبعضهم[2] يجعل سالم بن عبد الله مكان أبي

«سؤالات أبي عبيد الآجري» (رقم ٤٥).

أما سعيد بن المسيب، فسماعه من أبي بكر غير حاصل، لأنه ولد ـ باتفاق ـ في خلافة عمر، بل قال مالك: لم يدرك عمر، فكيف يسمع من أبي بكر؟!

نعم، سمع من عمر، وصح تصريحه بذلك، كما بيّنته في شرحي لهذا الجزء، وسماعه من عثمان وعلي ممكن، وصحت رؤيته لهما، وكذا عن سائر البقية، وقول السخاوي في «فتح المغيث» (٤ / ١٠١): «وبالجملة فلم يسمع من أكثر العشرة، بل قيل: إنه لم يسمع سوى سعد فقط» غير دقيق، نعم، له مستند في ذلك، وهو ما أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٢٢) ضمن قصة، وفيها قول قتادة: ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري مشافهة، إلا عن سعد بن مالك».

قلت: وهو ابن أبي وقاص، ولكن أثبت غيره السماع، والمثبت مقدّم على النافي.

ولا سيما ليست العبارة صريحة في النفي، فتأمل.

(١) ليس كذلك، ولم يرتض هذا علماء المالكية، قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١ / ٧١): «وحكى بعضهم أن مالكاً يرى إجماع الفقهاء السبعة بالمدينة إجماعاً، وهذا لم يقله، ولا روي عنه» ونحوه في «إحكام الفصول» للباجي (ص ٤٨٠) ووقع خلاف شديد في مراد مالك من (العمل) الذي يكثر من ذكره في كتبه، ولا سيما «الموطأ» وينوّعه على (سبعين) اصطلاحاً، وبلغت في «الموطأ» و«المدونة» وما نقل عنه في «الحجة على أهل المدينة» إلى ثلاث مئة وأربع وثلاثين قضية، وبيّنت ذلك ـ ولله الحمد ـ في شرحي على هذا الجزء، وانظر الهامش الآتي.

(٢) علق مالكُ الأصلِ أو بعضُ قرائه هنا ما نصه:

سلمة[1]، وأيضاً فقد تأمّل العلماء مراسيله، فوجدوها بأسانيد

«قوله: بعضهم...» ينبغي تبقية أبي سلمة، لأنّ والده عبد الرحمن بن عوف، أحد العشرة المقدّمين في الفضل على سائر الصحابة، وينبغي هنا أن يضاف سالم إلى السبعة، فيصيروا ثمانية، ويقال: ويلحق بمن لم يسمّهم: سالم بن عبد الله رضي الله عنه وعنهم، فإن هؤلاء من أولاد الصحابة الأجلاء، ومنهم ثلاثة من أولاد العشرة، وهم: القاسم وعروة وأبو سلمة، فرضي الله عن الإمام مالك القائل بإجماع ذلك» انتهى.

قال أبو عبيدة: الحق أن الإجماع ليس محصوراً فيهم، وإن كان المذكورون هم الأعيان والمقدمون، ومراد مالك ما كان من طريق النقل والحكاية مما اتّصل بنقل الكافة عن الكافة، وعملت به الأمة عملاً لا يخفى، ونقله الجمهور عن الجمهور عن زمن النبي ﷺ ويدخل فيه أيضاً: ما تواطأ عليه الصحابة أو أجمعوا عليه ممن كان في المدينة من طريق الاجتهاد والاستدلال. وانظر «الموافقات» للشاطبي (٣ / ٢٧٠ ـ ٢٧١) وتعليقي عليه.

(١) انظر في تسميتهم والخلاف في ذلك: «معرفة علوم الحديث» (٤٣) للحاكم، «الجليس الصالح» (٢ / ٨٩) للمعافى النهرواني، «شرح الخرشي على مختصر خليل» (١ / ٤٨)، «المذهب المالكي» (٤٨٨ ـ ٤٨٩) لمحمد مختار المامي.

ومصطلح (الفقهاء السبعة) قديم، ولأبي الزناد عبد الله بن ذكوان (ت ٢٧٤هـ) كتاب «رأي الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وما اختلفوا فيه» ذكره النديم في «الفهرست» (٣٢٩) ونقل منه ابن حزم في «الإحكام» والبيهقي في «السنن الكبرى»، ولا أعرف عن نسخه شيئاً، والأيام حبالى، ولا ندري لعلنا نظفر به، ولا سيما تلك المخطوطات التي سرقت من بلاد المسلمين، وهي تحت يد (العلوج)، وإلى الله المشتكى من غربة الإسلام وأهله، والعلم وطلبته، والتفريط في تراثنا العلمي جريمة عظمى، يجب على كلٍّ حفظه بقدر مكنته واستطاعته.

واعتمد ابن حزم في «الإحكام (٥ / ٩٥) وتابعه ابن القيم في «الإعلام» (٢ / ٤٢ ـ بتحقيقي) أن السابع أبو بكر بن عبد الرحمن، ولم يذكر سالماً ولا أبا سلمة، وعليه مشى أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي (ت ٦١١هـ) في نظمه لهم، كما تراه في «ملء العيبة» (٥ / ١٨٩) وهما بيتان، ونسبا لمحمد بن يوسف بن الخضر ـ وليس الحسين. كما في

صحيحة[1]، وهذه الشَّرائط لا تُوجد في مراسيل غيره[2].

«الفوائد البهية» (٢٠٣) وتبعه المعلق على «قواعد علوم الحديث» (ص ١٢٤) وتبعتهما في تعليقي على «الإعلام» (٢ / ٤٢) فليصوب ـ الحلبي الحنفي، كما في «تهذيب الأسماء واللغات» (١ / ١٧٢) و«الإشارات» (٦١١) كلاهما للنووي وهذا هو المشهور، وانظر «فتح المغيث» (٤ / ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ط المنهاج).

وقد أجاد العراقي لما نظمهم في «ألفيته» في المصطلح، المسماة «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» (ص ٣٨ ـ ط المنهاج) تحت (معرفة التابعين)، قال:

وَفي الْكِبَارِ الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ   خَارِجَةُ، القَاسِمُ، ثُمَّ عُرْوَةُ

ثُمَّ سُلَيْمَانُ، عُبَيْدُ اللهِ،   سَعِيدُ، والسَّابعُ ذُو اشْتِبَاهِ

إِمَّا أَبُو سَلَمَةٍ أَوْ سَالِمُ   أَوْ فَأَبُو بَكْرٍ خِلاَفٌ قَائِمُ

وذكر السبعة الأستاذ أبو منصور البغدادي في «أصول الدين» (ص ٣١١) وجعل أبا سلمة وسالماً عوضاً عن أبي بكر وعبيد الله، وزاد محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، بحيث صاروا ثمانية، والعجيب أنه صدّر عبارته «الفقهاء السبعة من أهل المدينة» وذكر ثمانية أنفس!

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٤ / ١٠٩) متعقباً له في سلك (عمرو بن حزم) بهم: «لكن في إدراج ابن حزم فيهم نظر، فإنه متقدِّم على هؤلاء بكثير، إذ موتهم قريب من سنة مئة، وهو قُتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين، وكان قتله بسبب هزيمة أهل المدينة».

(١) الحكم جُملي، وإلا فله مراسيل لم تعرف من طريق آخر، ومحكوم عليها بالضعف، حتى عند الشافعي، خلافاً لمن نسب إليه إطلاق قوله بحجية (مرسل سعيد)، وقيل: له قولان، وليس بصحيح، وقد بيّنت مذهبه في (مرسل سعيد) وحررته في تعليقي على «تعظيم الفتيا» لابن الجوزي. وفي شرحي لهذا الجزء، والحمد لله وحده.

(٢) ما سبق منقول من «معرفة علوم الحديث» (ص ١٦٩ ـ ١٧٠) غير أنه لم يسم الفقهاء السبعة في هذا الموطن، وأخذهم المصنِّف من (النوع الرابع عشر) (ص ٢٠٥) بالترتيب الذي ذكره المصنف، دون قوله «وبعضهم يجعل...» وعبارة الحاكم: «فهؤلاء الفقهاء

٣ ـ باب ذكر بيان الموقوف من الآثار وأنواعه

٤٨ ـ قال عثمان بن سعيد: وهذا بابٌ منه جليّ[١] لا يَخفَى على الطَّالبين، ومنه خفيٌّ[٢] لا يعرفه إلَّا أهلُ الصَّنعةِ.

٤٩ ـ فأمَّا الجليُّ من ذلك: فما وَرَد من الآثار موقوفةً على الصَّحابة لا يجاوزون بها، وذلك مثل أن يروى الحديث مسنداً إلى الصَّحابي من غير إرسال، فإذا بلغ الصحابي قال: إنه كان يقول كذا وكذا، وكان يفعل كذا وكذا، وكان يأمر بكذا وكذا، وشبه ذلك من اللفظ، ومثل ذلك نحو الزهري، عن سالم، عن أبيه موقوفاً، ونحو ذلك، وأيوب وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال، ونحو زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر موقوفاً، ونحو الأعمش عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً وشبه ذلك مما هو موقوف على الصَّحابة.

ومثال ذلك ما:

٥٠ ـ حدَّثناه محمد بن أحمد بن علي البغدادي قال: حدثنا أحمد بن

السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز» وينظر ما قدمناه سابقاً.

(١) الجليُّ من الموقوف لا يخفى على مَنْ ينظر فيه، فقائله صحابي، ولا يرفعه للنبي ﷺ. ومثّل عليه بأسانيد صحيحة شهيرة عن مجموعة من الصحابة، ذكر منهم. عمر وابنه عبد الله وعبد الله بن مسعود، فإن علقمة إن روى عن عبد الله وأبهمه فهو ابن مسعود، بينما لو أبهمه سالم أو نافع فهو ابن عمر، لاختصاص كلٍّ بصاحبه وأستاذه رضي الله عنهم جميعاً.

(٢) يأتي الخفيُّ، في الفصل بعد هذا.

موسى قال: حدثنا العباس بن محمد الدُّوري قال: حدثنا أبو يحيى الحِمّاني قال: حدثنا الأعمش [ق/ ٨/ أ]، عن حَبيب، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عبد الله بن مسعود قال: «**اتَّبعوا ولا تبتدعوا، فقد كُفيتم**»[(١)].

---

(١) أثـر ابن مسعود صحيح، له طرق عديدة عن الأعمش، فممن رواه عن الأعمش: وكيع ابـن الجـراح، وعيـسى بـن يونس، وزائدة بن قدامة، ومحاضر بن المورع، ويعلى بن عبيد الطّنافسي، وحفص بن غياث فهؤلاء جميعاً تابعوا أبا يحيى الحِمّانّي، واسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن في الرواية عن الأعمش.

وحبيب هـو ابـن أبي ثابـت، وأبـو عبد الرحمن السُّلمي هو عبد الله بن حبيب، ذكر غير واحـد أنه لم يسمع من ابن مسعود، منهم: ابن معين وابن أبي حاتم، وأثبت سماعه الإمام أحمـد والـبخاري، وهـو الصحيح، وعليه يصح التمثيل به، بخلاف مسند هذا الأثر عن ابن مسعود الآتي عند المصنف برقم (٦٢) فهو منقطع.

أخـرجه مـن طـرق عـن الأعمش به: وكيع في «الزهد» (٢ / ٥٩٠ / رقم ٣١٥)، ومن طـريقه أحمـد في «الـزهد» (١٦٢)، وابن أبي شيبة (١٤ / ١٣٧)، وابن وضاح في «البدع والنهـي عـنها» (١٤)، والدارمـي في «الـسنن» (١ / ٦٩)، وأبو خيثمة في «العلم» (رقم ٥٤)، ومحمـد بـن نـصر في «السنة» (ص ٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٦٨ رقـم ٨٧٧٠)، والأصـبهاني في «الترغـيب والترهـيب» (ق ٥١ / ٢ / ورقـم ٤٦٠ مـن المطـبوع)، والخطـيب في «الفقـيه والمـنفعة» (١ / ١٨٢)، وابـن بطة في «الإبانة» (رقم ١٧٥)، واللالكائـي في «شرح أصـول اعـتقـاد أهـل الـسنة والجماعـة» (١ / ٨٦ / رقم ١٠٤)، والبيهقـي في «المدخل» (رقم ٢٠٤) وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٦ ـ ١٧) وأبو شامة في «الباعث» (٢٤ ـ ٢٥ بتحقيقي).

ورواه أبـو عـوانة وأبو معاوية عن الأعمش، وقالا: عنه عن جامع بن شداد عن الأسود ابن هلال عن ابن مسعود، كما عند ابن بطة (١٨٣) واللالكائي (٨٥).

ورواه سـفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن ابن مسعود، بلفظ «علـيكم بالـسمت الأول، فإنـا الـيوم عـلى الفطرة» أخرجه من طريق الثوري: وكيع في

٥١ ـ وهذا مَثَلٌ لسائر ما يَرد من نحوه موقوفاً على الصَّحابة.

* * *

«الزهد» (٣١٦) ومن طريقه: أحمد في «الزهد» (١٦٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١٨٢).

وورد عن ابن مسعود بألفاظ، في بعضها زيادة عن بعض، أوردها الشاطبي في «الاعتصام» (١ / ١٢٥ ـ ١٢٧)، وخرجناها في تعليقنا عليه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

١٠ ـ فصل

٥٢ ـ وأمَّا الخفيُّ من الموقوفات: مثاله ما:

٥٣ ـ أخبرناه عبد الملك بن الحسن قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحافظ قال: حدثنا الزبير بن عبد الواحد قال: حدثنا محمد بن أحمد الزِّيبقي[1] قال: حدثنا زكريا بن يحيى المنقري قال: حدثنا الأصمعي قال: حدثنا كيسان مولى هشام[2] بن حسان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن المغيرة بن شعبة قال: «**كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرَعون بابَه بالأظافير**»[3].

---

(١) بالزاي المكسورة المشددة ثم تحتانية، كذا في «فتح المغيث» (١ / ٢١٣)، وانظر «الأنساب» (٣ / ١٨٦)، «الإكمال» (٤ / ٢٢٧).

(٢) كذا في الأصل! وهو خطأ، وصوابه «محمد» وهذا خطأ قديم، انظر التخريج.

(٣) أخرجه أبو الطاهر السلفي في «المجاز والمجيز» (ص ١٤٤) من طريق آخر عن الحاكم (وهو شيخ شيخ المصنف به)، وهو في «المعرفة» (ص ١٤٥).

وأخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢ / ١٧١ ـ ١٧٢) رقم (٦٥٩) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في «الأمالي» به.

وعند الحاكم والبيهقي: «كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد بن حسان».

وعند السلفي: «كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد بن سيرين»! فأسقطه!

قال البيهقي عقبه: «محمد بن حسان هو أخو هشام بن حسان، عزيز الحديث» واستدرك ناسخ أصل كتابنا: «عن هشام بن حسان» في الهامش، فلم يضبطه!

نعم، بخط المؤتمن ـ وهو الحافظ الساجي ـ في حاشية أصل «معرفة علوم الحديث» للحاكم: «كذا في كتابه، ومحمد بن سيرين مشهور، ولا يعرف محمد بن حسان».

قلت: ولذا أسقطه بعض نساخ الأصل، كما في الهامش!

٥٤ ـ فهذا ربَّما تأمَّله[1] من ليس من أهل الحديث فظنَّ أنه مسندٌ لذكر رسول الله ﷺ، وليس كذلك[2]، إنما هو موقوف على صحابيٍّ حكى

وفي هامش نسخة أخرى منه: «كذا وقع عن محمد بن حسان، وصوابه عن هشام بن حسان، والله أعلم».

قال أبو عبيدة: ليس كذلك، والصواب ما صوّبه البيهقي، ودليله: ما قاله السخاوي «فتح المغيث» (١ / ٢١٣ ـ ط المنهاج) بعد ذكره لتخريج الحاكم له، قال: «أخرجه ـ أي البيهقي ـ عنه عن راوٍ، ورواه أبو نعيم في «المستخرج على علوم الحديث» له من راوٍ آخر كلاهما عن أحمد بن عمرو الزِّيبقي...» وساقه. وفيه: «عن كيسان مولى هشام بن حسان ـ في رواية أبي نعيم ـ عن هشام بن حسان، وفي رواية الآخرين عن محمد بن حسان»، زاد البيهقي: هو أخو هشام بن حسان، وهو حسن ـ كذا في مطبوعه! وصوابه عزيز كما قدمناه، وكذا نقله الزركشي في «نكته» (١ / ٤٢٥) ـ الحديث» قال: «ثم اتفقوا عن محمد ابن سيرين، زاد أبو نعيم في روايته: عن عمرو بن وهب، ثم اتفقوا عن المغيرة...» به، ولم يقف محققه ـ فيما صرح به ـ عليه في القطعة المطبوعة من «المدخل»!! فالخلاف فيه قديم، ومما يؤكده: أن عبيد الله بن عبد الرحمن رواه عن زكريا المِنْقري، أخرجه من هذا الطريق: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧ / ٥٦) وفيه: «كيسان مولى هشام بن حسان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين...».

(فائدة) نقل السيوطي في «تدريب الراوي» (١ / ١٨٧) عن ابن حجر قوله: «**تعب الناس في التفتيش عليه من حديث المغيرة، فلم يظفروا به**»!

قلت: إذ المشهور عن أنس بنحوه، وقد خرجته أيضاً في شرحي على هذا الجزء، والحمد لله وحده.

(١) كذا في الأصل! وعبارة الحاكم في «المعرفة» (ص ١٤٧): «هذا الحديث يتوهمه من ليس...» بنحوه فنقله المصنف عن الحاكم، ولذا قال الزركشي في «نكته على ابن الصلاح» (١ / ٤٢٥) عقب نقل ابن الصلاح كلام الحاكم: «وتبع الحاكم في ذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ» فالظاهر أن هذا الجزء وقع له، ولعل ابن حجر ينقل منه بواسطة الشرح، كما احتملته في شرحي عليه.

(٢) تعقَّب ابنُ الصلاح الحاكم وأبا عمرو الداني هذا الكلام، فقال في «علوم الحديث»

عن أقرانه من الصحابة فعلاً، وليس يسنده واحدٌ منهم، وكذلك سبيل ما يَرِد مِنْ مثل ذلك عن الصَّحابة.

* * *

(النوع الثامن: معرفة المقطوع): «قلت: بل هو مرفوع»، قال: «وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى، لكونه أحرى باطلاعه ﷺ عليه والحاكم (وكذا الداني) معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع. وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه، ثم تأوّلناه له على أنه أراد أنه ليس بمسندٍ لفظاً، بل هو موقوف لفظاً».

وقال: «وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى، والله أعلم».

قلت: تَعقُّبُ ابن الصلاح مفاده: أن الرفع قد يقع لفظاً ومعنى، فقول المغيرة وأمثاله موقوف، فالمصنف مصيب في التمثيل به، ولكنه في فحواه ومعناه هو مرفوع، إذ القرائن تشير إلى معرفة رسول الله ﷺ به، ووقوفه عليه، والإنكار لم يحصل منه، والمقتضى قائم لنقله لو وقع، فصوَّب كلام الحاكم أصالة ـ ويلحق بالتبع كلام الداني ـ بقوله «تأوّلناه على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً، بل هو موقوف لفظاً» فدوَّر التصويب في عزو القول لمن، وهذا حسن مليح، وهو تخريج رجيح، يدل على تأدب وعدم تهوّك في التعقب والتصحيح، والله الهادي والعاصم.

نعم، يمكن أن يستقيم كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إذا ترجَّح عنده احتمالُ كون القرع بعده ﷺ بأن الاستئذان في حياته كان ببلال بن رباح، أو بغيره، وربما كان بإعلام المرء بنفسه، ولم يجيء ـ فيما أعلم ـ خبر صريح صحيح الاستئذانُ عليه بالقرع، أفاده السخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٢١٢ ـ ٢١٣).

١١ ـ فصل

٥٥ ـ ومن الموقوفات أيضاً ما:

٥٦ ـ حدثناه أحمد بن إبراهيم قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن قال: حدثنا ابن عيينة، عن خُصَيف[(١)]، عن مِقْسَم، عن ابن عباس في قوله: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾[(٢)] قال: «الرَّفَثُ: الجماعُ، والفُسوق: المعاصي، والجدال: أنْ تماري صَاحِبَك حتَّى تغضبَه»[(٣)].

٥٧ ـ وهذا وما أشبهه من الموقوفات يعدُّ في تفسير الصَّحابة[(٤)].

---

(١) في الأصل: «خصيب» بالباء في آخره! وصوابه المثبت، كما في التخريج وكتب الرجال.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (رقم ١٠٨٣) وسعيد بن منصور في «السنن» (٣ / رقم ٣٣٩) وابن جرير (٤ / رقم ٣٥٩٣، ٣٦٣١، ٣٦٧٢ ـ ط شاكر) وابن أبي حاتم (١ / رقم ١٨٢٧، ١٨٣١) في «تفسيريهما» وأبو يعلى (٥ / رقم ٢٧٠٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥ / ٦٧) من طرق عن سفيان به، وعزاه في «الدر المنثور» (٢ / ٣٨٣) لوكيع والفريابي وعبد بن حميد وابن عيينة.
وخُصيف صدوق، سيء الحفظ.
وجاء عن ابن عباس بمعناه، وألفاظ متقاربة من طرق أخرى، انظر «الموافقات» (٤ / ٩٤ ـ ٩٥) للشاطبي، وتعليقنا عليه.

(٤) نعم، الراجح أن تفسير الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ليس له حكم الرفع دائماً، نعم، تفسيره في حكم المسند ـ أي المرفوع ـ فيما يتعلق بسبب نزول آية، وأما إذا فسر آية تتعلّق بحكم شرعي فيحتمل أن يكون ذلك مستفاداً عن النبي ﷺ وعن القواعد، فلا يجزم برفعه. وكذا إذا فسر مفردة غريبة فهذا نقل عن اللسان العربي خاصة فلا يجزم برفعه. وقد أحسن المصنف في التفريق بين تفسير ابن عباس للرفث والفسوق والجدال في الآية،

٥٨ ـ وقد يرد عنهم تفسير يعدُّ في المسند دون الموقوف[1].

فأعطاه حكم الوقف بخلاف سبب نزول ﴿نساؤكم حرث لكم...﴾ الآية، فأعطاه حكم الرفع.

(١) وقد يجتمع في الخبر الواحد النَّوعان، مثاله:

ما أخرجه البخاري (٤٧٦٥) ومسلم (٣٠٢٣) بعد (١٩) ـ والسياق له ـ بسَنديهما إلى عبد الله بن عباس قال:

نزلت هذه الآية بمكة ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر﴾ إلى قوله ﴿مهاناً﴾ [الفرقان: ٧٠]. فقال المشركون: وما يُغني عنا الإسلامُ، وقد عَدَلْنا بالله، وقد قتلنا النفس التي حرم الله وآتينا الفواحش؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً﴾ [الفرقان: ٧٠] إلى آخر الآية.

قال: «فأما من دخل في الإسلام وعَقَلَه، ثم قَتَلَ، فلا توبة له».

قلت: ما ذكره ابن عباس من سبب النزول فله حكم الرفع، وقوله في آخره: «فأما من دخل...» فهذا اجتهاد منه، وله حكم الوقف، ولا حجة فيه، إذ هو مخالِف.

وصنيع الحاكم في «معرفة علوم الحديث» في (ذكر النوع الخامس: معرفة الموقوفات من الروايات) (ص ١٤٨) يدل عليه، فإنه أسند عن أبي هريرة تفسيره لقوله تعالى: ﴿لواحة للبشر﴾ [المدثر: ٢٩]، ثم أورد سبب نزول الآية المذكورة عند المصنف ولكن من حديث جابر، وقال عن كلام أبي هريرة: «وأشباه هذا من الموقوفات يُعدُّ في تفسير الصحابة فأما من يقول: إن تفسير الصحابي مسند، فإنما يقول في غير هذا النوع» وأورد سبب النزول، وقال: «هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة، فإن الصحابيَّ الذي شهد الوحي والتنزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مسند» ونقلها عنه الداني في فقرة (٦٠) الآتية.

وهذا الذي قاله الحاكم في «المعرفة» أعاده في مواطن من «المستدرك» وأوهم صنيعه فيه بعدم التفرقة التي ذكرها في «المعرفة» وكلامه مقيد في تحرير مذهب الإمامين صاحبي «الصحيحين»، وقد بيّنته في شرحي لهذا الجزء، وينظر كتابي «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢ / ٥٥٨ ـ ٥٦٠).

ومثال ذلك [ق/ ٨/ ب] ما:

٥٩ ـ حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الفرائضي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن صالح ببغداد قال: حدثنا أحمد بن عمير قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي أويس قال: سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر: «**أن رجلا أتى امرأة من دبرها، فوجد في نفسه من ذلك وَجداً شديداً، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾**[1]»[2].

٦٠ ـ قال أبو عمرو: فهذا وما أشبهه مسندٌ غير موقوف؛ لأنَّ الصحابيَّ المشاهد للوحي والتنزيل أخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فهذا حديث مسندٌ كما قد بيَّنَّاه في المسند قبل.

---

(١) البقرة: ٢٢٣.

(٢) وأخرجه النسائي في «عشرة النساء» (٩٥) والطحاوي في «المشكل» (١٥ / رقم ٦١١٧) وابن جرير في «التفسير» (٤ / ٤٠٧ رقم ٤٣٣٣ ـ ط شاكر) كلهم عن محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم به.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

قال ابن عبد البر: «الرواية من ابن عمر بهذا المعنى صحيحة معروفة عنه، مشهورة من رواية نافع، فغير نكير أن يرويها زيد بن أسلم أيضاً».

قلت: طولتُ النفس جداً في تتبع من رواه عن نافع، وذكرتُ اثنين آخرين ـ هما: سعيد ابن يسار وسالم ـ رووه عن ابن عمر، وألفاظهم محتملة أنه كان يتأول الآية على جواز إتيان المرأة في الدبر وصح عن ابن عباس إنكاره عليه ذلك، وصحّ عن ابن عمر نفسه القول بالحرمة، وهذا يؤذن برجوعه، بيّنتُه مع تحرير وتحقيق في كتابي «قصص لا تثبت» (٨/ ١٠٠ ـ ١١٩)، فانظره فإنه مفيد، ورددتُ فيه على مجوِّزي القول بإتيان النساء في المحل المكروه، وبيان شذوذ هذا القول.

١٢ ـ فصل

٦١ ـ ومن الموقوفات: ما يرسل[(١)] قبل الوصول إلى الصَّحابي[(٢)]، ومعرفة ذلك من أصعب ما في هذا الباب.

ومثال ذلك ما:

٦٢ ـ حدثناه محمد بن عبد الله الفقيه قال: حدثنا وَهْبُ بن مَسَرَّة[(٣)] قال: حدثنا ابن وضاح، عن الصمادحي[(٤)]، عن ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن حماد بن زيد، عن إبراهيم، عن ابن مسعود قال: «**اتَّبعوا ولا تبتدعوا، فقد كُفِيتم**»[(٥)].

---

(١) بمعنى: يطلق، وفصلناه فيما تقدم.

(٢) هذا الذي ذكره أبو عمرو الداني نوع آخر من أنواع الموقوف، وهو الموقوف غير الموصول، قال الحاكم في «المعرفة» (١٥١): «وما يلزم طالب الحديث معرفته: نوع من الموقوفات، وهي مرسلة قبل الوصول إلى الصحابي» وساق الآتي في الفقرات (٦٤، ٦٥، ٦٦) مع تصرف يسير من المصنّف فيها.

(٣) انظر ترجمته في «السير» (١٥ / ٥٥٦). «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٨٩٠)، «ترتيب المدارك» (٦ / ١٦٤ ـ ١٦٥).

(٤) اسمه: موسى بن معاوية أبو جعفر المغربي الإفريقي، قال أبو العرب: كان ثقة مأموناً، عالماً بالحديث والفقه، صالحاً، وقال تلميذه ابن وضاح: ثقة كثير الحديث، ترجمته في «السير» (١٢ / ١٠٨)، «ترتيب المدارك» (٤ / ٩٣).

(٥) أخرجه المصنف عن ابن أبي زمنين في «السنة» (رقم ١١).

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١ / رقم ١٧٤) من طريق قبيصة بن عُقبة عن سفيان الثوري به.

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤) من طريق العلاء عن حماد بن زيد به.

٦٣ ـ فهذا موقوف على ابن مسعود، ومرسل قبل التوقيف؛ لأنَّ إبراهيم لم يدركه[1].

ومثال ذلك ما:

٦٤ ـ أخبرناه عبد الملك بن الحسن قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا محمد بن يعقوب قال: حدثنا بحر بن نصر قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى

قال شيخنا الألباني في تعليقه على «العلم»: «هذا إسناد صحيح، وإبراهيم ـ وهو ابن يزيد النخعي ـ وإن كان لم يدرك عبد الله ـ وهو ابن مسعود ـ فقد صح عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله»!

قلت: قاله إبراهيم للأعمش، كما في «تهذيب الكمال» (٢ / ٢٣٩) وقال ابن رجب في «شرح العلل» (١ / ٢٩٤) على إثره: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة» ونقل عن ابن معين قوله: «مرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة».

قلت: نعم، لم يدرك إبراهيم ابن مسعود ولكن الأثر صحيح، لوروده من طرق عديدة عن ابن مسعود، سبق واحد منها عند المصنِّف برقم (٥٠)، وفي تخريجنا له أومأنا إلى طرق أخرى، والله الموفق، لا ربّ سواه.

(١) قال ابن المديني عن إبراهيم ـ وهو ابن يزيد النخعي ـ: «لم يلق أحداً من أصحاب النبي ﷺ»، نعم، أُدخل على عائشة، وهو صبي، وأدرك أنساً ولم يسمع منه، انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (٨ ـ ١٠)، «العلل» لابن المديني (رقم ٧٧)، «الجرح والتعديل» (٢ / ١٤٤)، «التاريخ الصغير» (٢١) للبخاري، «ثقات ابن حبان» (٣ / ٢١) وقال العلائي في «جامع التحصيل» (١٤٢) عنه: «هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود» وانظر التخريج السابق.

قال: قال جابر بن عبد الله: «إذا صمتَ، فلْيصم سمعُك وبصرُك من المحارم، ولسانك من الكذب، ودَعْ [ق/ ٩/ أ] أذى الخادم، وليكن عليك وقار وسكينة، ولا تجعل يوم صومك ويوم فطرك سواء»(١).

---

(١) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (١١٥١) وعنه وجماعة آخرين معه: البيهقي في «الشعب» (٣٣٧٤) وفي «فضائل الأوقات» (رقم ٦٢).
وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٤٤) وابن المبارك في «الزهد» (٤٦٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٨٩) ـ والمروزي في «زوائده على زهد ابن المبارك» (١٣٠٨) من طريقين آخرين عن ابن جريج به.
والإسناد ضعيف، وعلّتُه الانقطاع، سليمان بن موسى الأشدق، وإن كان في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل، إلا أنه لم يدرك جابراً، وقد أخرج أحمد في «المسند» (٣/ ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٧٠) أربعة أحاديث عن ابن جريج عنه عن جابر، والعجب أنه وقع في الأول منها: «حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال سليمان بن موسى أخبرنا جابر». والحديث نفسه في «مصنف عبد الرزاق» (٥٥٩١) عن ابن جريج قال سليمان بن موسى عن جابر، هكذا بصيغة العنعنة، وهكذا رواه عن ابن جريج: عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي روَّاد، وهو أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكانت تعرض عليه المشكلات من حديثه، كما في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٧٣).
وأخرجه من طريقه الشافعي في «المسند» (٢/ ١٨٧)، وكان سليمان بن موسى يسأل عطاء بن أبي رباح للناس ويسمعون، أسنده ابن عدي (٣/ ٢٦٤)، وفي لفظ له: «كانوا يجتمعون على عطاء والذي يلي لهم المسألة: سليمان بن موسى» وبسنده إليه بالخبرين: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٨٣).
وكان عطاء يقول لأصحابه في بعض الأحايين: كفوا عني المسألة، فقد جاءكم من يكفيكم المسألة، أسنده أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٣١٧) وابن عساكر (٢٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣، ٣٨٣) وذكره الذهبي في «السير» (٥/ ٤٣٤) فكانت العلاقة بينهما وطيدة.

٦٥ ـ فهذا الحديث يَتوَهَّـمه مَنْ ليس الحديث من صناعته أنه موقوفٌ على جابر فقط، وهو موقوفٌ ومرسلٌ قبل التَّوقيف؛ لأنَّ[1] سليمـان ابن موسى الأشدق لم يسمع من جابر ولـم يره، بينهما عطاء بن أبـي رباح، في نظائر لـهذا كثيرة[2] لا يعرفها إلا أهل التَّمييز من أصحاب الحديث.

٦٦ ـ قال أبو عمرو: ومحمد بن عمرو الذي روى عنه ابن وهب ليس بـابن علقمـة المـدني؛ لأنه لم يلقه ولا روى أيضاً عن ابن جريج، وهو رجل آخر يعرف باليافعي، شيخ من أهل مصر مشهور.

***

وأسـند ابن عساكر (٢٢ / ٣٨٥) عن ابن أبي خيثمة قال: سئل ابن معين عن سليمان بن موسى عن جابر، فقال: «مراسيل».

ونقل الترمذي في «العلل الكبير» (١ / ٣١٣) عن البخاري قال: إن سليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ.

(١) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (١٥١٥) للحاكم: «فإن».

(٢) ظفـرت فقـط بثلاثة أحاديث، وهي مجموع ماله في الكتب الستة، و«مسند أحمد» و«سنن الدارمـي» و«مـوطأ مالـك» و«صـحيحي ابـن خـزيمة وابـن حـبان»، و«المنتقـى» لابن الجـارود، و«شرح معـاني الآثـار» للطحـاوي، و«مـسندي أبي عوانة والشافعي» و«سنن الدارقطنـي» و«مـستدرك الحـاكم». وذكـرتُها في شرحـي لهـذا الجـزء، والحمـد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

١٣ ـ فصل

٦٧ ـ ومن الموقوفات أيضاً ما هي مسندةٌ في الأصل، إلَّا أنَّ بعض الرواة يُقصِّر بها فلا يسندها ويوقِفُها على الصحابي، ويُسنِدُها غيره، فَتُعَدُّ في جملة المسند، ولا يَعرِف ذلك إلَّا الفرسان[1] من حفاظ الحديث[2].

ومثال ذلك ما:

٦٨ ـ أخبرناه أحمد بن فراس قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد المقرئ قال: حدثني جدي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن منصور، عن رِبْعي بن حِرَاش، عن أبي مسعود قال: «**فيما حفظ من كلام النبوة: إذا لم تستحي[3] فاصنع ما شئت**»[4].

---

(١) في الأصل: «من الفرسان»! والعبارة للحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٥٢).

(٢) هذا نوع آخر من الموقوف، وهو مسند في أصله، ولكن قصر بعض الرواة؛ لشكٍّ طرأ عليه، أو لعدم ضبط لفظة من ألفاظه، أو لعدم نشاط عند التحديث، أو لذكره له في الفتوى أو المذاكرة، فأوقفه، وهذا النوع كثير، بل جل ماله حكم الرفع المذكور سابقاً من هذا الباب، وقد تبين لنا ذلك بجلاء عند تخريج الأمثلة التي ساقها ـ أو نقلها ـ أبو عمرو فيه. إلا أن هذا النوع يعرف من تتبُّع الطرق، فيقع التصريح في بعضها بالرفع، بخلاف الذي قبله.

(٣) في بعض مصادر التخريج «تستح» بحذف الياء، وما أثبتناه في المواطن الثلاثة من الأصل، وهي كذلك في النسخ المعتمدة من «صحيح البخاري» وفي كتب المعتمدين من المحققين، وسنسوق في التخريج جملة واسعة منها، والإثبات والحذف جائزان، لكل وجه، قال الجوهري في «الصحاح» (٥ / ٢٨٨ ـ مادة حي): «للعرب في هذا الحرف لغتان: يقال: استحى فلان يَسْتَحي ـ بياء واحدة، واستحيا فلان يستحيي بياءين» فمن حذفها أخذ بالأول، ومن أثبتها أخذ بالثاني، وحذف ياءً بسبب الجزم، وبقيت الثانية.

(٤) اختلف فيه على منصور، فرواه عنه سفيان الثوري واختلف عليه فيه، ورواه عن سفيان:

٦٩ ـ فهذا الحديث قَصَّر به ابنُ عيينة عن منصور، وتابعه روحُ بن القاسم[(١)] عنه على ذلك فأوقفاه، وأسنده الثوريُّ[(٢)]

يحيى بن سعيد القطان واختلف عليه فيه.

وبيّنتُ ذلك بما لا مزيد عليه في شرحي لهذا الجزء، وذكر الخلافَ فيه الدارقطنيُّ في «العلل» (٦ / ١٧٩ ـ ١٨٠) رقم (١٠٥٢)، وقال:

«والصحيح حديث منصور عن ربعي عن أبي مسعود» وكذا قال أبو زرعة، كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢٣٨)، ولكن الحديث صحيح مرفوعاً، كما سيأتي.

(١) أخرجه من طريقه: الحاكم في «المعرفة» (١٥٢) ولفظه: «**إنما حفظ الناس من آخر النبوة: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت**».

فما ذكر قبل: «**إذا لم تستحي...**» ـ في رواية ابن عيينة ورَوح ـ شبهُ صريحٍ بالرفع، فتأمل.

(٢) على خلاف شديد عليه، فيه، والرواة عنه أقسام:

* فمنهم من أوقفه، مثل: عمر بن سعد الحفري، عند الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم ٤١٣).

* ومنهم من رفعه، مثل: ١ ـ عبد الرحمن بن مهدي، عند أحمد (٤ / ١٢٢) وابن عبد الباقي في «المشيخة الكبرى» (رقم ١٣٦). ٢ ـ أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي. ٣ ـ محمد بن يوسف الفريابي، وروايتهما عند الطبراني (١٧ / رقم ٦٥٢).

* ومنهم من ذكره سفيان مع غيره، كذا فعل روح بن عبادة: وروايته تأتي برقم (٧٠)، وهناك تخريجها.

ورواه محمد بن كثير العبدي عن جماعة (شريك وجرير بن عبد الحميد، ويحيى بن سعيد) عن سفيان، ولم يميز مَن رفعه ممن أوقفه.

* ومنهم من اختلف عليه فيه، مثل يحيى بن سعيد القطان، والصحيح عنه رواية الرفع، هكذا رواه أحمد (٥ / ٢٧٣) عنه، ورفعه أيضاً مسدد، كما عند ابن عبد البر (٥ / ٥٤ ـ ط الفاروق) وابن عساكر (٥٣ / ١١٩) وتحرف في مطبوعه (سفيان) إلى (شعبة)! فليصوب.

وأوقفه عنه: عبيد الله بن عمرو بن ميسرة، عند الطحاوي في «المشكل» (٤ / ١٩٥)

وشعبة[1] [ق/ ٩/ ب] وغيرهما[2] عن منصور.

ووهم فيه مجهول فرواه عن بندار عن يحيى به، وجعله من (مسند حذيفة) كما عند الإخميمي في «حديثه عن شيوخه» (٢ / ٢ / ١).

ورواه محمد بن عبد السلام عن محمد بن بشار به على الجادة ورفعه كما عند ابن عبد البر (٥ / ٥٤).

* ومنهم من وهم على سفيان فيه، وهو إبراهيم بن سعد، فرواه وجعله من (مسند حذيفة)! كما عند أبي نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٧١).

(١) رواه عنه جمع من ثقات أصحابه وخواصهم، ورفعوه، مثل: ١ ـ غندر عند أحمد (٤ / ١٢١، ١٢٢). ٢ ـ أبو الوليد الطيالسي في «مسنده» (٦٥٥) ومن طريقه أبو نعيم (٤ / ٣٧٠). ٣ ـ آدم بن أبي إياس، عند البخاري (٣٤٨٤) وفي «الأدب المفرد» (١٣١٦) ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥٤) والبيهقي (١٠ / ١٩٢) وفي «الآداب» (١٨٤) وفي «الشعب» (٧٣٣٨). ٤ ـ علي بن الجعد ـ وبين وفاته ووفاة شيخه شعبة مئة وخمسون سنة، وقيل: مئة وثلاث سنين ـ ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٨٤٣) وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٨٣) وتمام (١٠٨٨) والقضاعي (١١٥٦) والخرائطي في «المساوئ» (٤١٠) وابن عبد البر (٥ / ٥٣). وابن عساكر (٤٠ / ٥٠٨). ٥ ـ عمرو بن مرزوق عند الخرائطي (٤١٠). ٦ ـ بشر بن عمر الزهراني عند الطحاوي في «المشكل» (١٥٣٤). ٧ ـ بهز بن أسد، عند البيهقي في «الشعب» (٧٣٣٨).

وهكذا رواه القعنبي عنه، كما سيأتي برقم (٧١)، وفيه لطيفة تأتي.

وخالف هؤلاء الثمانية: وهب بن جرير فرواه عن شعبة، وأوقفه عند الطحاوي في «المشكل» (٤ / ١٩٥)، والعبرة برواية الجماعة فهم أكثر وأثبت.

(٢) وقفت على تسعة غير المذكورين ممن رواه عن منصور على الجادة، واضطرب فيه شريك شديداً، فرفعه مرة ـ على الجادة ـ ووقفه أخرى، وجعل فيه (شقيقاً) بدل (ربعي) تارة ثالثة، وشذ فجعله من (مسند علي) تارة رابعة، وجعله مرة خامسة عن (ابن مسعود)، وبيّنت ذلك مفصلاً في شرحي لهذا الجزء، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

٧٠ ـ فحدثنا سلمون بن داود بن سلمون القروي بها قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ببغداد قال: حدثنا موسى بن سهل قال: حدثنا رَوحُ بن عُبادة قال: حدثنا شعبة والثوري قالا: حدثنا منصور، عن ربعي قال: سمعت أبا مسعود عقبة بن عمرو البَدْرِيّ[1] يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إن مما أدركنا من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحي فافعل ما شئت**»[2].

٧١ ـ وحدثنا حمزة بن علي البغدادي قال: حدثنا عبد الله بن القاسم ابن أبي خَلاَّد قال: حدثنا أبو خليفة قال: حدثنا القَعنبي قال: حدثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي، عن أبي مَسعود البَدْري، عن النبي ﷺ: «**إن مما أدرك**

---

(١) ذهب غير واحد ـ بل هو مذهب الأكثرين ـ أن أبا مسعود لم يشهد بدراً، قالوا: بل نزل بها، فنسب إليها، وفي «صحيح البخاري» (٤٠٠٧) (كتاب المغازي) (باب شهود الملائكة بدراً) بسنده إلى عروة بن الزبير عن بشير بن أبي مسعود قال: «أخّر المغيرةُ العصر، فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو جدّ زيد بن حسن، وكان شهد بدراً».
قال ابن حجر في «الفتح» (٧ / ٣١٨): «الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير، وهو حجة في ذلك لكونه أدرك أبا مسعود، وإن كان روى عنه الحديث بواسطة» وجزم بشهوده بدراً: مسلم في كتابه «الكنى» (٢ / ٧٧٨).

(٢) أخرجه القاسم بن الفضل الثقفي في «الأربعين» (رقم ٢٣) من طريق آخر عن محمد بن عبد الله الشافعي.
ورواه عن روح: أحمد (٤ / ١٢١) والحارث بن أبي أسامة ـ ومن طريقه ابن الفاخر الأصبهاني في «مجلس من أماليه» (رقم ٦، ٧) وأبو نعيم (٤ / ٣٧٠) ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (رقم ٩١) ـ.
ورواه عن روح أيضاً: علي بن معبد وأبو أمية، عند الطحاوي في «المشكل» (رقم ١٥٣٣).

الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»[1].

---

(١) أخرجه من طريق أبي خليفة ـ واسمه الفضل بن الحباب ـ به: الغطريفي في «جزئه» (رقم ٩٠) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (٤٠ / ٥٠٨) والنّعّال في «مشيخته» (ص ٩٣) والبكري في «الأربعين» (ص ٩٧) وابن البخاري في «مشيخته» (رقم ٩٥٠) والمزي في «تهذيب الكمال» (١٦ / ١٤٢) والسخاوي في «الجواهر المكللة» (ق ٦١ / أ) وعبد الحفيظ الفاسي في «استنزال السكينة الرحمانية» (رقم ١٩).

وممن رواه عن أبي خليفة أيضاً: ابن حبان في «صحيحه» (٦٠٧ ـ الإحسان) وفي «روضة العقلاء» (ص ٥٧) وأحمد بن جعفر القطيعي في «زوائده على المسند» (٥ / ٢٧٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٠ / ٥٠٨) ـ.

وأخرجه من طريق أبي خليفة: القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥٦) وتوبع، تابعه جماعة، فأخرجه ـ بأسانيد متفرقة ـ أبو داود (٤٧٩٧) وابن قانع في «معجم الصحابة» (١١ / رقم ١٣٩٤)، أبو الشيخ في «الأمثال» (رقم ٨١) والطبراني (١٧ / رقم ٦٥١)، والبيهقي في «الشعب» (٧٣٣٩) وابن عبد البر (٥ / ٤٥) والخطيب البغدادي (٤ / ١٦٨ و١١ / ٦١٣ ـ و١٢ / ٧٧ ـ ط دار الغرب) والقضاعي (١١٥٣، ١١٥٥) وتمام (١٠٨٦، ١٠٨٧) والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٠٨، ٤٠٩) وأبو نعيم (٤ / ٣٧٠) وابن البخاري في «مشيخته» (رقم ٩٤٩) والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩ / ٥٦٢) وفي «السير» (٦١ / ١٠٢) من طريق القعنبي به.

وما سمع القعنبي من شعبة إلا هذا الحديث، قاله ابن حبان في «الصحيح» (٦٠٧ ـ الإحسان) وغيره، ولذلك سبب لطيف كشف عنه العَبْدَري في «رحلته» (ص ١١٠) فروى بإسناده إلى أبي خليفة أنه قال: كان السبب في أن لم يسمع القعنبي من شعبة غير هذا الحديث أنه وافى البصرة نحو شعبة ليسمع منه، وبكّر فصادف المجلس قد انقضى، وقد انصرف شعبة إلى منزله، فحمله الشَّرَه على أن سأل عن منزل شعبة، فأُرشد إليه، فوجد الباب مفتوحاً، فدخل من غير استئذان، فصادف شعبة جالساً على البالوعة يبول، فقال: السلام عليكم، رجل غريب قدمتُ من بلد بعيد لتحدّثني بحديث رسول الله ﷺ، فاستعظم شعبة ذلك، فقال: يا هذا، دخلت منزلي بغير إذن، وتكلّمني على مثل هذا

٧٢ ـ وهذا مَثَلٌ لأعدادٍ من الحديث ترِدُ على نحو هذا.

* * *

الحـال، تأخَّـر عني حتى أصلح من شأني، فقال: إني أخشى الفَوْت، فقال: تخشى الفَوْت بمقـدار مـا أصـلح مـن شـأني، فأكثـر علـيه الإلحاح، قال: وشعبة يخاطبه وذَكَره في يده يـستبرئ، فلـما أكثـر، قال: أكتب حديث منصور بن المعتمر، عن رِبعي، عن أبي مسعود البَدْري، عن النبي ﷺ: **إنَّ مما أدرك الناس**... الحديث.

ثـم قال: «والله لا أحدثك بغير هذا الحديث، ولا حدَّثت قوماً تكون فيهـم». وكان يجمله ــ كـما في «الـسير» (١٠ / ٢٦١) ــ فـيقول: «كـان شـعبةُ يـستثقلني، فلا يحدِّثني، يعني حـديث: «**إذا لم تـستحي فاصـنع ما شئت**» كذا فيه! وينبغي إضافة: «غير حديث واحد، يعنـي حـديث...» أو مـا معـناه، قال الذهبي: «والحديث يقع عالياً في «جزء الغِطريف» لابن البخاري».

٤ ـ باب ذكر المقطوع من الآثار وتمثيله

٧٣ ـ قال عثمان بن سعيد: والمنقطع من الأسانيد هو غير المرسل، وهو ما يَرِدُ من قول التَّابعين(١)، وذلك مثل: الزهري، عن سعيد أنه قال.

---

(١) الذي يلاحظ أن المصنف ذكر في العنوان (ذكر المقطوع) وقال تحته: «والمنقطع من الأسانيد هو غير المرسل» وأفاد أنه الذي أضيف إلى التابعي.

واستقر الأمر عند علماء المصطلح أن المنقطع: الحديث الذي لم يتصل إسناده، وألحق به المصنف ذكر الرجل المبهم فيه شريطة أن لا يسمى، يفهم ذلك من صنيعه في التمثيل هنا وفي الفصلين الآتيين، وعليه مؤاخذة تأتي، والمقطوع ـ ويقال: المقاطيع أو المقاطع ـ هو الذي أضيف إلى التابعي، ويستعمل أيضاً في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

قال الخطيب في «الكفاية» (ص ٢١): «وقال بعض أهل العلم: الحديث المنقطع: ما روي عن التابعي ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله» والمبهم المذكور هو الحافظ أحمد بن هارون البرديجي (ت ٣٠١هـ)، ذكر ذلك في جزء له لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع، وتعقبه ابن الصلاح فقال في «علوم الحديث» (ص ٦٤ ـ مع «التقييد والإيضاح»): «وهذا بعيد غريب» ووضّحه شيخنا الألباني في تعليقه على «الباعث الحثيث» (١ / ١٦٦) بقوله: «وذلك لأن هذا هو المقطوع» نعم، «وجد التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما، وكذلك هو في كلام الحميدي والدارقطني قاله الأبناسي في «شذا الفيَّاح» (١ / ١٥٨).

ووجد أيضاً التعبير بـ (المرسل) عن (المنقطع)، وقدمنا أنه مذهب جمهور الأصوليين، ودل عليه صنيع غير واحد من أئمة الحديث. واتضح معنا أن المصنف على التفريق بينهما من حيث التعريف الاصطلاحي وإطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق (أرسل)، فإنهم يقولون (أرسله فلان) سواء كان مرسلاً أو منقطعاً، ومن ها هنا أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بينهم. فهذه اصطلاحات، ولا مشاحة فيها، شريطة أن لا يقع الالتباس، فتعريف المنقطع بقول

ومثل: الزهري وهشام بن عروة، عن عروة أنه قال.

ومثل: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم أنه قال.

وعن الحسن أنه قال، وشبه ذلك مما يقوله التَّابعي.

٧٤ ـ ومن المنقطع أيضاً نوعانِ خفيَّان[1]، قلَّ ما يُوجدُ في الحفَّاظ

التابعي، وأنه يطلق على المنقطع المقطوع، فينتج عنه أن قول التابعي هو المقطوع، وهذا الذي مثّل به في فقرة (٧٣). وهذا يلتقي مع قول الحاكم ـ وعبارة المصنف الآتية في (فقرة ٨٢) هي عبارته حرفاً بحرف! ـ من أن المنقطع ما سقط قبل الوصول إلى التابعي، وهو يتضمن أن المقطوع قول التابعي فقط، لذا قيد السقوط بها قبله، نعم لو سقط التابعي كان منقطعاً أيضاً، ولكنه غير مقطوع على الحد الذي رسمه المصنف رحمه الله تعالى، ومنه يعلم ما في كلام متعقّبي الحاكم: «إن المنقطع ما سقط قبل الوصول إلى التابعي» فتعقبه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (١٤٤) والزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢ / ٦) وعبارة الأخير: «ليس بجيد، فإنه لو سقط التابعي، كان منقطعاً أيضاً، فالأولى أن يقال: قبل الصحابي. قال ابن السمعاني في «القواطع»: المرسل والمنقطع واحد، ومنهم من فرق بينهما، وجعل المنقطع ما يكون بين الراويين لم يذكر، وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي: المنقطع نوعان: أن يكون في إسناده مجهول لا يعرف بعدالة سواء ذكر اسمه أو أسقط، والثاني: أن يقول الراوي: ثنا جماعة أو نحوه، ولا حجة فيهما» انتهى.

(١) قسم المصنف المنقطع نوعين:

الأول: لم يسم بعض رواته، وجعل هذا على قسمين:

ـ لم يسمّه بعض المحدثين، وسماه آخرون، فأخرجه عن حد المنقطع، وخص هذا القسم بـ (الفصل) الآتي (رقم ١٤).

ـ لم يسمّ رواته بإطلاق، فهذا المنقطع عنده، ومثل عليه هنا بمثالين.

والآخر: أن يكون في إسناده راوٍ لم يسمع من الذي لم يرو عنه الحديث، وخص هذا

النوع بـ (الفصل) رقم (١٥).

وهناك ملاحظات على صنيع المصنف في التقسيم ونرجئ ما يخص النوع الثاني في محله، وأما (النوع الأول) بقسميه، فيقال عليه:

أولاً: إن التمثيل به نسبيٌّ. وقد يتتبع فيه الحديثيُّ الطُّرق فيقف فيها على تسمية المبهم، فيخرج عن الحد الذي ذكره له المصنف.

ثانياً: قول المصنف على هذا النوع بقسميه: «نوعان خفيان» غير صحيح، فقول الراوي في المثال (٧٥): «حدثني رجل» وقول آخر برقم (٧٦): «عن رجلين من بني حنظلة» غير خفي على أحد أن الراوي أبهمه ولم يسمِّه، نعم، هو خفي في النوع الآخر المذكور في آخر هذا الباب في (فصل) رقم (١٥)، ويمكن أن يقال:

ثالثاً: إن قوله على هذين النوعين: «قل ما يوجد في الحفاظ للسنن من يميّزها» صحيح، باعتبار تميز من سمِّي ومن لم يسمّ منها، فهذا يحتاج إلى تتبُّعٍ واستقراءِ الطرق، بخلاف التمييز بينهما، بمعنى التفرقة بين رسومهما، ولعله مراده بقوله السابق عنهما: «خفيان»، فلا مؤاخذة، وهذا الظاهر.

قال السيوطي في «ألفيته» (رقم ٧٠ ـ مع «شرح شاكر»):

وكثرة الطرق وتبيين الذي   أُبهم أو أُهمل أو سماع ذي

رابعاً: لم يتعرض المصنف لحكم الحديث المنقطع، وهو من أقسام الحديث الضعيف باتفاق العلماء، وذلك لجهل الراوي المحذوف، أو لعدم معرفته إن لم يسمَّ، فإن سمّي وكان ثقة، وانتفت العلل خرج عن الانقطاع إلى درجة الاحتجاج.

قال الجوزجاني عن المنقطع: «هو أسوأ حالاً من المرسل» وقال ابن السمعاني: «من منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات، وانظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (٢ / ٥٧٣)، «توضيح الأفكار» (١ / ٣٢٩)، «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد» (٤٧٢ ـ ٤٧٣).

والحديث المنقطع يتقوى بمجيئه من طريق آخر منقطعاً شريطة أن لا يشترك الانقطاع في الطبقة بين الطريقين، أو بقول صحابي إن كان في طبقته، ما دام لا يعارضه ما هو أقوى منه.

وكذا الراوي المجهول الذي لم يسم يحكم على الإسناد الذي فيه بالضعف للجهالة بحاله مع احتمال أنه قد يسمى في رواية أخرى، وظهر أنه ثقة، انظر «ضعيف سنن أبي داود» (٩ / ١٠٥).

خامساً: أومأنا إلى سر تقييد الحاكم ـ وتبعه المصنف ضمناً ـ السقط بـ (قبل الوصول إلى التابعي) بناء على أن المقطوع عندهم هو قول التابعي، وقد يطلق عليه المنقطع، والمنقطع ليس محصوراً فيه عند الاستعمال، ولذا مثل عليه بوجوده بين راويين من أي طبقة كانت، كما في المثال الآتي برقم (٨٣) وشرحه برقم (٨٤). بقول الزركشي: «ليس بجيد» ليس بجيد على الاعتبار المذكور.

سادساً: مثَّل المصنِّفُ على المنقطع برقمي (٧٥) و(٧٦) بما يُبْهم فيه الراوي، كقوله «رجل» أو «عن رجلين». وهذا عند المحدثين إبهام، وليس بانقطاع، فالانقطاع عندهم سقط في الإسناد، وهذا لا سقط في موضعه، لكنه عاد في فقرة (٧٨) فأفاد أن غير المسمى ليس بمنقطع إذا قصّر بعض الرواة عن تسميته وسماه غيره. فمتى عرفناه زال الانقطاع، وإلا فهو منقطع حملاً على الانقطاع المعنوي لا الحسي، أو من جهة احتمال السقط لا أن السقط متعيّن.

سابعاً: الحق أن الخلاف في الفرق بين المرسل والمنقطع من جهة، وهل الإبهام انقطاع أم لا من جهة أخرى، قائم على أصلٍ كليٍّ وهو: هل الجهالة انقطاع؟ فمدرك الأصوليين لها وتطبيقاتهم واختياراتهم يدل على أنها انقطاع، لذا قالوا بعدم التفرقة بين المرسل والمنقطع وقالوا: إن الإسناد الذي فيه مبهم هو منقطع، بل وقع في كلام أبي منصور البغدادي السابق أن الإسناد الذي فيه (مجهول لا يعرف بعدالة سواء ذكر اسمه أو أسقط) من نوعي المنقطع، وهذا الذي يطلق عليه أهل الصنعة الحديثية (مجهول الحال)، وهذا يؤكد أن مطلق الجهالة عنده وعند الأصوليين انقطاع، ولذا فرق المصنف بين المبهم الذي سماه آخرون، والذي لم يُسَمّ، فهو في هذا الباب على اختيار الأصوليين لا المحدثين، إلا أنه لم يستقر عليه، فهو وإن سمى «عن رجل» منقطعاً. إلا أنه قال: «المنقطع غير المرسل»! فالجهالة عنده انقطاع في الأول، وليست كذلك في (المرسل)!

وسبب كثرة التعقبات في المصطلحات عدم ضبط العبارات، وعدم ملاحظة الأصول

القائمة عليها، وعدم تحرير الخلاف بين المحدِّثين والأصوليين فيها. ومن هنا عُمِّقَ الانفصامُ المبتدع بين سائر العلوم على وجه ظهرت فيه ثغرات، وأثمر تخصصاً مبكراً على وجه فيه معرفة الأسماء والمباني وغياب الحقائق والمعاني، وَصَاحَبَه في بعض الأحايين تناكدٌ بين أصحاب التخصصات؛ فضَعُفَ الحق بتوزّعه، ولم تثمر القواعد العلمية والكليات الجملية الثمار المرجوة من خلال المستجدات في النوازل أو الوسائل، وأصبحت الدراسات لا تخص الزمان، ولا تعالج ما يحتاجه الناس، وبقيت المشكلات بكراً لم يفضها إلا القليل ممن تعنّى العلم، وأحسن استخدام كلياته وقواعده ولكن على وجه فيه معالجة مفصلة لجزئيات المسائل أو الأبواب، دون خدمة شاملة هادفة لأصل العلم. وألحق هذا شكاً في نفوس المبهورين بالغرب، فتولّد عندهم المناداة بالتجديد على وجه تصاب فيه قواعد الإثبات والاستدلال، فتولد عن الخطأ خطأ ـ بل خطيئات ـ أشد منه، فإلى الله وحده المشتكى من عدم التأصيل، وعدم العمل الحثيث له في هذا الجيل، وكان هذا من إرهاصات ما أخبرنا به النبي ﷺ من اتخاذ الناس رؤوساً جهالاً، وقد بتنا نراه في بعض البلدان، ونسمع بغرائب الأقاويل، وأعاجيب الأكاذيب المنسوبة زوراً وبهتاناً للشرع الجليل، فيا غوثاه! يا ربّاه!

ثامناً: مما يؤكد دقة المحدثين في عدم اعتبار الجهالة انقطاعاً بإطلاق، أن من الجهالة ما لا تضر، كجهالة اسم الصحابي، وإن كانوا جماعة لا سيما في طبقة التابعين، كما أفاده شيخنا في«الصحيحة» (٤ / ٢٩٤، ٦١٠) تحت رقم (١٧١٦، ١٩٦٧) و(٧ / ١ / ٣٦٧) و«الإرواء» (٦ / ١٧)، و«صحيح سنن أبي داود» (٤ / ٤٨)، وقد وقع من هذا النوع في «الصحيحين» غير مثال، تنظر في تخريجي لحديث معاذ في الاجتهاد بالرأي. وهو في غير كتاب من الكتب التي حققتها.

وكذا جهالة كبار التابعين أو أوساطهم بشروط ذكرها الذهبي، قال في آخر «ديوان الضعفاء» (ص ٤٧٨): «وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم، احتمل حديثه وتلقّي بحسن الظَّنّ إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحرّيه، وعدم ذلك».

للسُّنن من يميِّزهما:

فالنوعُ الأول: مثاله ما:

٧٥ ـ حدَّثناه محمد بن عبد الله المالكيُّ قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا سلم[١] بن عبد العزيز، عن يونس، عن [ق/ ١٠/ أ] ابن وهب.

قال: وأخبرني مسلمة بن علي، عن عبد الرحمن بن زيد[٢] قال: حدثني رجل، عن النواس بن سمعان الكتاني[٣] قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابعِ ربِّك، فإذا شاء أنْ يُقيمه أقامه، وإذا شاء أن يُزيغه أزاغه**»[٤].

وهذه القاعدة ترد على أبي منصور البغدادي في كلامه السابق! ومن هذا الباب حجية مرسل الصحابي، إلا أن تقييد المصنف له لـ (ما يرد من قول التابعين) يهوّن الخلاف، في جهالة اسم الصحابي والقول بحجية مرسله. ولعل ذلك في حسبانه عند قوله في فقرة (٨٢): «قبل الوصول إلى التابعي» فلا مؤاخذة عليه حينئذ خلافاً لمن تعقب هذا التقييد.

(١) كذا في الأصل! وصوابه: «أسلم».

(٢) كذا في الأصل! وصوابه: «يزيد».

(٣) كذا في الأصل! وصوابه: «الكلابي».

(٤) أخرجه المصنف عن محمد بن عبد الله ـ وهو ابن أبي زمنين الأندلسي ـ والحديث عنده في «أصول السنة» (رقم ١٩) هكذا ابن وهب به!

كذا فيه، وفي الذي قبله (رقم ١٨) سنده إلى ابن وهب، وأورد حديثاً آخر، ولذا قال المصنف هنا: «ابن وهب قال: وأخبرني مسلمة...».

ولم ينسب بعض الرواة برقم (١٨) ففيه: «وحدثني إسحاق عن أسلم عن يونس عن ابن وهب».

وأخرج ابن أبي زمنين في كتابه (رقم ٧) حديثاً آخر بسنده إلى ابن وهب، وأفصح عن

نسبة الرواة، فقال:

«وحدثني إسحاق بن إبراهيم عن أسلم بن عبد العزيز عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب».

وإسحاق بن إبراهيم هو ابن مسرّة التجيبي مولاهم، كان خيّراً فاضلاً ديّناً عابداً، لم يكن له بالحديث كبير علم، ترجمته في «السير» (١٦ / ٧٩) و«الدّيباج المُذْهب» (ص ٩٦).

وشيخه أسلم ـ لا سلم كما في الأصل! ـ بن عبد العزيز، له ترجمة في «السير» (١٤ / ٥٤٩)، ونعته بـ «العلامة الحافظ، كان إماماً فقيهاً، محدّثاً رئيساً، نبيلاً مُعظَّماً، بعيد الصِّيت».

وهذا الإسناد ضعيف، وفيه علّة أشد من الانقطاع أو الإبهام، بل إبهام الراوي عن صحابيّه من مسلمة بن علي، وهو الخشني، قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٣٨٩) رقم (١٦٩٢): منكر الحديث، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ٢٦٨) رقم (١٢٢٢): «ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يُشتغل به هو في حدِّ الترك» وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٥٧٠) والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٥٢٦): «متروك الحديث»، وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (٢٩١): «ضعيف، وحديثه متروك»، وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٤٤٩): «لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه» وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣ / ٣٣): «كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهماً، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به».

قلت: صدق ابن حبان والمثال الذي معنا يدل عليه، فأخطأ في اسم الشيخ الذي روى عنه. فقال: «عبد الرحمن بن زيد» وهو (ابن يزيد) ونسب الصحابي فقال: (الكتاني) وهو (الكلابي)، وذكر بينه وبين عبد الرحمن واسطة، وإنما هي واسطتان، وقال: «عن رجل» وصوابها: «عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بُسر بن عُبيد الله الحضرمي أنه سمع أبا إدريس الخولاني يقول سمعت النوّاس بن سمعان».

هكذا رواه الوليد بن مسلم قال: سمعت ابن جابر ـ هو عبد الرحمن ـ بسندٍ مسلسل بالتحديث، ومن طريقه:

أحمد (٤ / ١٨٢) وابن خزيمة في «التوحيد» (١ / ١٨٩) رقم (١٠٨) والطبراني في «الدعاء» (١٢٦٢) وفي «مسند الشاميين» (٥٨٢) وابن منده في «الرد على الجهمية» (٨٧ / رقم ٦٨) ــ وقال: «حديث ثابت، رواه الأئمة المشاهير، ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم» وفي «التوحيد» (٣ / ١١٠ رقم ٥١١)، والدارقطني في «الصفات» (رقم ٤٣٠) والآجري في «الشريعة» (٧٣٤) والبغوي في «شرح السنة» (٨٩) ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في «المشيخة الكبرى» (٣ / ١١٣٣ ـ ١١٣٤) رقم (٥٣٩)

وإسناده صحيح، وصرح الوليد ومَنْ فوقه بالتَّحديث، فأَمِنَّا تدليسه.

وتابعه جمع، فأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٧٣٨) وابن ماجه (١٩٩) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢١٩) وابن جرير في «التفسير» (٥٦٥٥) وابن حبان (٩٤٣ ـ «الإحسان») والحاكم (١ / ٥٢٥ و٢ / ٢٨٩، و٤ / ٣٢١) وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في «نقضه على المريسي الجهمي» (١ / ٣٧٨ ـ ط الرشيد) وابن منده في «التوحيد» (١ / ١٢٧٢) رقم (١٢٠) و(٢ / ١٢٨ ـ ١٢٩) رقم (٢٧٥) والبغوي في «التفسير» (١ / ٣٢٢) وقوام السنة التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (٢ / ٢٩٠) رقم (٢٦٣) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١ / ٣٧٢) رقم (٢٩٩) و(٢ / ٧٣ ـ ١٧٤) رقم (٧٤١) وفي «الاعتقاد» (١٧٤) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ٤٠٦ ـ ٤٠٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ١٥٧) وابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٥ / ٥٦ ـ ٥٧) جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٨٨٧) وابن منده في «التوحيد» (٣ / ١١٠ ـ ١١١) رقم (٥١٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣ / ١٥٣ ـ ١٥٤، ١٥٤) من طريق الوليد بن أبي مالك الهَمْذاني عن أبي إدريس به.

قال ابن منده: «وهذا إسناد متصل **صحيح**».

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٢١) من طريق ابن مصطفى ثنا أبو المغيرة ثنا الوليد بن سليمان ثنا بُسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن نعيم بن همار.

وهذا ليس بمحفوظ، والحديث من هذا الطريق حديث النواس، وله شواهد عديدة جداً أطال في إيرادها وسردها ابن منده في «التوحيد»، فلتنظر فيه.

٧٦ ـ وأخبرنا أبو مُحَمَّد الصِّقلي قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا عثمان ابن السَّمَّاك قال: حدثنا أيوب بن سليمان قال: حدثنا أبو رَوْح عبدالعزيز بن موسى اللاَّحُوني[1] قال: حدثنا هلال بن حِق[2]، عن الجُرَيري، عن أبي العلاء وهو ابن الشِّخِّير، عن رَجُلين من بني حنظلة، عن شَدَّاد بن أوس قال: «**كان رسول الله ﷺ يعلِّم أحدَنا أن يقول في الصَّلاة: اللهم إني أسألك التثبُّتَ في الأمور، وعزيمة الرُّشد، وأسألك قلباً سليماً، ولساناً صادقاً، وأسألك شُكرَ نعمتِك، وحُسنَ عبادتكِ، وأستغفرك لما تعلم، وأعوذُ بك من شرِّ ما تعلم، وأسألك من خير ما تعلم**»[3].

(ملاحظتان مهمتان):

الأولى: أبقيت الأغلاط التي نبهتُ عليها في المتن، إذ هكذا ساقه الخشني، فمن الخطأ تصحيحها، وإثبات الواسطة فيها، كما فعل المحقق الفاضل لـ «أصول السنة» لابن أبي زمنين، وهذا مسلك يظنه بعض المحققين سديداً، وهو ليس كذلك، وقد كشفت عن نماذج منه في تعليقي على «الخلافيات» للبيهقي.

الثانية: للحديث شواهد منها حديث عائشة خرجته في تحقيقي لـ «تالي تلخيص المتشابه» (١ / ٢٨٥) رقم (١٦٥) ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم (٢٦٥٤) وأحمد (٢ / ١٦٨) وابن حبان (٩٠٢) وغيرهم.

(١) بضم الحاء المهملة.

(٢) بكسر الحاء المهملة وقاف.

(٣) أخرجه المصنف عن الحاكم النيسابوري (محمد بن عبد الله) بواسطة شيخه أبي محمد الصِّقلي، وهو في كتابه «معرفة علوم الحديث» (١٧٣ / رقم ٥٠) في (ذكر النوع التاسع من علوم الحديث): (معرفة المنقطع من الحديث) وقال على إثره: «هذا الإسناد مثل لنوعٍ من المنقطع، لجهالة الرجلين بين أبي العلاء بن الشّخّير وشداد بن أوس، وشواهده في الحديث كثيرة».

وحذف الحاكم أوله، وفيه: «ما من عبد مسلم يأوي إلى فراشه، فيقرأ سورة من كتاب الله

عز وجل حين يأخذ مضجعه، إلا وكّل الله ـ عز وجل به ملكاً لا يدعُ شيئاً يقربه ويؤذيه، متى يهبّ من نومه حتى هبّ».

أخرجه مقتصراً على هذه القطعة: النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٧٢ / رقم ٨١٢) وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٧٤٨ ـ مع «عجالة الراغب المتمنّي») أخبرنا أحمد بن عبد الوهاب بنِ نجدة الحوطي ثنا عبد العزيز بن موسى به، وفي هذه الطريق عند ابن السني: «هلال بن حِقّ قديم السَّماع من الجُرَيري».

وهذه فائدة مهمة، فالجُريري ـ واسمه: سعيد بن إياس، ثقة، ولكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين ـ.

وهلال بن حق، ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ / ٢١٠) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٧٧) وابن حبان في «الثقات» (٧ / ٥٧٦) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عنه ابن حجر: «مقبول» أي: إذا توبع، وإلا فليّن، وتابعه جماعة.

وممن رواه عنه قبل اختلاطه ـ فيما وقفتُ عليه ـ اثنان، هما:

* سفيان الثوري، وقال: «عن الحنظلي» أو «رجل من بني حنظلة» أخرجه الترمذي (٣٤٠٧) والطبراني (٧ / رقم ٧١٧٥) ـ ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٣٧) ومحمد بن عبد الواحد الدقاق في «معجم مشايخه» (ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ رقم ١ ـ ضمن مجموع بتحقيق الشريف حاتم العوني). واختصر متنه.

* بشر بن المفضل قال: «عن رجل من بني مجاشع».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧ / رقم ٧١٧٨) وفي «الدعاء» (٢ / ١٠٨١) رقم (٦٢٨، ٦٢٩).

ورواه عن الجُريري ممن سمع منه قبل الاختلاط.

* حماد بن سلمة، وجعله عن أبي العلاء عن شداد! دون واسطة بينهما!

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣ / ٥٤) وفي «الكبرى» (١ / ٣٨٧) رقم (١٢٢٧) والطبراني في «الكبير» (٧ / رقم ٧١٨٠) وفي «الدعاء» (رقم ٦٢٧) ـ ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٧٥) ـ وابن حبان (٢٤١٦ ـ موارد) من طرق عن حماد ابن سلمة به . قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٦ / ١٦٨) عقب رواية ابن حبان: «هذا

الحديث لم يسمعه أبو العلاء من شداد، وإنما سمعه من رجل من بني حنظلة، عن شداد، وكذا هو في الترمذي والنسائي» وقال شيخنا الألباني في «الصحيحة» (٣٢٢٨): «ورجاله ثقات، لكنه منقطع بين العلاء وشداد».

وممن أثبت الواسطة بينهما؛ فرواه عن الجُريري، وهم ممن يروي عنه بعد اختلاطه:

* يزيد بن هارون، وقال: «عن الحنظلي أو رجل من بني حنظلة».

أخرجه أحمد (٤ / ١٢٥) ـ ومن طريقه عبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (ص ١٤٥ ـ ١٤٨ / رقم ٨٥) ـ وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٧٢).

* وهكذا ـ مثل يزيد وسفيان ـ قال: خالد بن عبد الله الواسطي.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (رقم ٢٧٥) وفي «الكبير» (رقم ٧١٧٦، ٧١٧٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٦٧) وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٧٤) ـ.

* وهكذا قال: سالم بن نوح.

أخرجه عمر بن شبة ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٧٢).

* وقال عدي بن الفضل: «عن رجلين قد سمّاهما».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧١٧٩) وفي «الدعاء» (٦٢٦) فهؤلاء الرواة عن الجُريري، هلال وابن الفضل قالا: «رجلين» قال هلال: «من بني حنظلة» وقال عدي: «قد سمّاهما».

وأسقطهما بالكلية حماد بن سلمة.

وقال خمسة آخرون: «عن رجل» قال الثوري ويزيد وخالد وسالم: «من بني حنظلة» وقال بشر: «من بني مجاشع».

وهذا تفصيل الإجمال الذي ذكره أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٦٧) لما قال: «ورواه الثوري وبشر بن المفضل وعدي بن الفضل وحماد بن سلمة عن الجُريري على اختلاف بينهم في مَنْ بين شداد وأبي العلاء» والراجح من الوجوه والألوان السابقة: «عن رجل من بني حنظلة» وهو قول الجماهير، بما فيهم سفيان، وهو ممن سمع الجريري قبل الاختلاف نصَّ على ذلك العجلي وغيره.

ثم نظرتُ في «جمهرة النسب» (ص ١٩٤ ـ ١٩٥) للكلبي فوجدت (بني مالك بن

٧٧ ـ فهذا وشبهه منقطع لجهالة الرجل الذي بين عبد الرحمن وبين النواس، والرجلين اللذين بين أبي العلاء وشداد.

* * *

حنظلة): «ولد مالك بن حنظلة: دارماً» و«ولد دارم بن مالك: مجاشعاً» فلا خلاف بين القولين، ويكون بشر ـ وهو من الثقات الأثبات، وهو ممن سمع من سعيد الجُريري قبل الاختلاط ـ قد حفظه وتابعه عليه مطرِّف بن الشِّخِّير كما سيأتي، وحينئذ تكون الأقوال مؤتلفة غير مختلفة، بقي قول من قال: «قد سماه» فيستفاد منه أنه معروف عند الجُريري!

وجهدتُ في شرحي لهذا الجزء في معرفة اسم هذا الرجل، واستنفدت طاقتي في النظر وجمع الطرق، ولم أخرج بشيء يقينيّ، ولم أستطع الجزم بتحديده، ولذا يصلح تمثيل المصنف به، نعم، استفدتُ من الجمع أن الحديث حسن بطرقه خلافاً لمن ضعفه، وتبيَّن لي أن هذا آخر قولي شيخنا الألباني، وعليه فينبغي تحويله من «ضعيف سنن الترمذي» (٦٧٥) و«ضعيف الجامع» (١١٩٠) وتغيير الحكم عليه في «إتمام المنة» (٢٢٥) و«تخريج المشكاة» (٩٥٥)، وانظر «الصحيحة» (٣٢٢٨) و«هدية الرواة» (١ / ٤٢٨) رقم (٩١٥).

وممن حسنه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣ / ٧٧).

١٤ ـ فصل

٧٨ ـ وقد يَرِدُ الحديثُ وفي إسناده رجلٌ غير مسمًّى وليس بمنقطع، وذلك إذا قصَّر بعضُ الرُّواةِ عن تَسميته وسمَّاه غيره[١]، وذلك مثل ما:

٧٩ ـ حدثناه عبد الرحمن بن عثمان بن عفان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا سلام بن مسكين قال: حدثنا قتادة، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ [ق/ ١٠/ ب]: «**إنَّ سورةً من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى أدخلته الجنة**»[٢].

---

(١) سبق أن قررنا أنّ اختيار المصنف في الانقطاع واسع، يشمل الإبهام، فاضطرَّ لإخراج مَنْ سُمِّي وعُرِّف من المبهمين في الطرق الأخرى من حدِّ (المنقطع)، وضرب عليه مثلاً من اختصاصه الذي شُغل به، وأصبح عَلَماً عليه. وهو القرآن وعلومه، فأسند في هذا الجزء برقم (٧٩) حديثاً في فضل سورة الملك، ولم يقع التصريح باسمها عنده، وإنما صرح به غير واحد عن شعبة.

والحديث فيه مبهم بين قتادة وأبي هريرة، ولم يسمه سلام بن مسكين، وسماه شعبة عن قتادة.

(٢) أخرجه المصنف في «البيان في عدِّ آي القرآن» (ص ٣٧) أخبرنا عبد الرحمن بن عثمان بن عفان الزاهد... مثله، وفيه: «أحمد بن أبي خيثمة» وهو «أحمد بن زهير».

وإسناده ضعيف للإبهام الذي فيه! إلا أن شعبة سمى الرجل (عباساً الجشميَّ) وسيأتي في الذي بعده.

وسماه أيضاً عمران القطان.

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ٢٠٧) رقم (١٤٤٣ ـ المنتخب) حدثنا سليمان بن داود ـ هو الطيالسي ـ عن عمران القطان عن قتادة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة به.

لم يسمِّ الرجلَ سَلاَّمٌ عن قتادة، وسمَّاه شُعبة عنه.

٨٠ ـ فحدثنا ابن عفان قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن [أبي] خيثمة قال: حدثنا أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا شعبة قال: حدثني قتادة... الحديث[1].

وتابعه بكار بن قتيبة القاضي عن الطيالسي، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤٩٧ ـ ٤٩٨) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد سقط لي في سماعي هذا الحرف وهي سورة الملك» كذا قال: صحيح الإسناد! والصواب أنه حسن، نعم، الحديث صحيح بشواهده.

وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» المسمى «الكشف والبيان» (٩ / ٣٥٤) من طريق آخر عن الطيالسي به.

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣ / ٦٩) رقم (٧٨٨ ـ الإحسان) أخبرنا أحمد بن علي ابن المثنى حدثنا أبو خيثمة حدثنا يحيى بن سعيد به.

وتوبع أبو خيثمة، تابعه:

* مسدد بن مسرهد، عند ابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص ١٠٦ / رقم ٢٣٥) ـ ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١ / ١١) أخبرنا مسدد ثنا يحيى به.

وأخرجه من طريق آخر عن مسدد: ابن الشجري في «الأمالي» (١ / ١٠٦ ـ ١٠٧).

* إسحاق بن منصور.

* محمد بن المثنى.

أخرجه من طريقهما: ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٨٣).

وإسناده حسن، عباس الجشمي ـ واسم أبيه عبد الله، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٢٥٩)، وروى عنه قتادة وسعيد الجُريري، وحسَّن له الترمذيُّ، وصحح له الحاكم ووافقه الذهبي، وهو من التابعين، وقال ابن حجر في «التقريب» عنه: «مقبول» وهذا معنى كلام الذهبي في «الكاشف» (٢ / ٦٩): «وثق»، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٤ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥) وهكذا رواه جماعة عن شعبة عن قتادة ووقع التصريح في رواياتهم بتسمية

فالرجل الذي لم يسمِّه سلام، هو: عباس الجشمي، فصار الحديث مسنداً.

٨١ ـ وهذا النوع من المنقطع في الظاهر لا يعرفه إلا الحافظُ الفَهِمُ، المتبحِّرُ في الصَّنعة، الكثيرُ الرِّواية.

* * *

عباس الجشمي، مما يؤكد أن الذي سمّاه شعبة، وقد وقفت على ثمانية من الرواة عن شعبة غير يحيى بن سعيد، وقد بيّنتهم ـ ولله الحمد ـ في شرحي لهذا الجزء، وانظر تعليقي على «المجالسة» (٩٩٦) لأحمد بن مروان الدِّينوري.

٨٢ ـ والنوع الثاني[١] من المنقطع هو أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث، قبل الوصول إلى التَّابعي، الذي هو موضع الإرسال، فلا يُقال لهذا النَّوع من الحديث مرسل، إنما يقال له: منقطع[٢].

ومثال ذلك ما:

٨٣ ـ أخبرنا به عبد الملك بن الحسن الصِّقْلي في الإجازة قال: حدثنا محمد بن عبد الله النَّيسابوري الحافظ قال: حدثنا أبو النَّضر محمد بن يوسف الفقيه قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سُليمان الحضرمي قال: حدثني محمد ابن سهل قال: حدثنا عبد الرَّزَّاق قال: ذكر الثّوري، عن أبي إسحاق، عن زَيد بن يُثَيع، عن حُذَيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنْ ولَّيتموها أبا بكر؛ فقويٌّ أمين**[٣]، **لا تأخذه في الله لومة لائم، وإنْ ولَّيتموها عليّاً، فهادٍ مهديّ،**

(١) باعتبار أن الذي قبله قسمان.

(٢) ذكر الصنف هنا الفرق بين المرسل والمنقطع، وسبق أن وضحناه مفصّلاً.

(٣) كذا جاء في هذا الطريق، وهذا اختصار فاحش، وسياقه حسن، وهو على التمام والكمال: «**إن تولوا أبا بكر تجدوه زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة، وإن تولّوا عمر تجدوه قوياً أميناً**» وهذا لفظ حديث عليٍّ، وهذا البلاء من محمد بن سهل. ذكر الثوري عن أبي إسحاق، ولم يقم لفظه، وأسقط منه وصف أبي بكر وذكر عمر، فأصبح وصفه وصفاً لأبي بكر!

ومحمد بن سهل، قال ابن منده: منكر الحديث، انظر: «الميزان» (٣ / ٥٧٦) و«اللسان» (٧ / ١٩٠).

يُقيمكم على طريقٍ مستقيمٍ»[1].

٨٤ ـ قال أبو عمرو: وهذا إسناد لم يتأمّله متأمِّلٌ إلا شهد له بالاتِّصال والسَّنَد؛ لأنَّ سماعَ عبدِ الرَّزاق من الثَّوريِّ مشهورٌ، واشتهاره به معروف، وكذا سماع الثَّوري من أبي إسحاق واشتهارُه به أيضاً [ق/ ١١/ أ] مشهور معروف، وفيه انقطاعٌ في موضعين، وذلك أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثَّوري، وإنَّما سمعه من النُّعمان بن أبي شَيْبة[2] الجَنَدِيّ عن سُفيان،

---

(١) أخرجه المصنف من طريق الحاكم في «المعرفة» (رقم ٥٣).

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ١١٠ ـ ١١٢) حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي به، مختصراً بلفظ: «إن ولوا علياً فهادياً مهدياً».

(٢) هكذا صرح بالواسطة بينهما جمع ممن رواه عن عبد الرزاق، مثل:

* محمد بن أبي السري ـ وهو ضعيف ـ عند الحاكم في «المعرفة» (رقم ٥٤) ولم يسق لفظه، وساقه الطبراني ـ ومن طريقه الخطيب (٣/ ٣٠٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (رقم ٤٠٥)، قال: «فهادٍ مهتدي يقيمك على طريق مستقيم».

وأخرجه أبو نعيم (١/ ٦٤) من طريق الطبراني، وعنده: «تجدوه هادياً مهدياً يحملكم على المحجَّة البيضاء».

* محمد بن مسعود بن يوسف، يعرف بـ (ابن العجمي) ـ وكان ثقة ـ: عند ابن عدي (٥/ ١٩٥٠) والخطيب (٣/ و٣٠١ ـ ٣٠٢) وفي مطبوع «الكامل»: «العجمعي» وصوبته من النسخة الخطية (٢/ ق ٣١٢/ ب) منه.

* إسحاق بن إبراهيم الدّبري ـ راوي مصنّفه، والآخذ عن عبد الرزاق قبل اختلاطه، وكان منزلهما في قرية واحدة، وكان كثير التراداد عليه ـ ومحمد بن رافع النيسابوري، وروايتهما عند الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٤٢)، وتحرف (النعمان) في مطبوع «إتحاف المهرة» (٤/ ٢٥٥) إلى (عثمان)! فليصوب.

* أحمد بن الأزهر أبو الأزهر، عند ابن عدي (٥/ ١٩٥٠) رواه عن عبد الرزاق،

وسُفيان أيضاً لم يسمعه من أبي إسحاق وإنَّما سمعه من شَريك[1]، عن أبي

وجعل الواسطة بينه وبين الثوري (يحيى بن العلاء) وليس (النعمان).
وقال أبو الأزهر: فذاكرت به محمد بن رافع، فقال: حدثنا عبد الرزاق عن ابن قماذين عن الثوري، وابن قماذين هو سعيد بن مسلم، ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٦٤) وقال: «يماني» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يعرفه الدكتور الفاضل خلدون الأحدب في «زوائد تاريخ بغداد» (٣ / ٨٠) وتحرف في مطبوع «الكامل» إلى «ابن قمازين» وفي مخطوطه إلى «ابن هانئ»!
قال ابن عدي في هذا الخلاف: «وهذا رواه جماعة عن الثوري، وأصل البلاء منهم، ليس من عبد الرزاق، فإن في جملة من روى منهم ضعفاء، منهم: يحيى بن العلاء الرازي».
قال أبو عبيدة: يؤكد ذلك أن طرقاً آخر وردت عن ضعفاء عن الثوري على ألوان ووجوه غير المتقدمة، لا يحتمل المقام ذكرها، وذكرتها مفصلة في شرحي لهذا الجزء، والخلاصة أن الصواب ما ذكره المصنف ـ تبعاً للحاكم ـ أن الواسطة هي (النعمان بن أبي شيبة)، وتجد سائر الألوان في كلام الطبراني، نقله عنه الخطيب في «تاريخه» (٣ / ٣٠٢ ـ ٣٠٣).

(١) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (رقم ٥٥) والخطيب (١١ / ٤٦ ـ ٤٧) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن ابن نمير عن الثوري بإثبات (شريك) الواسطة بينه وبين أبي إسحاق. وإسناده **ضعيف جداً**، أبو الصلت الهروي متروك، والعجب من قول محقق «المعرفة»: «إسناده لا بأس به»!
قال شيخنا الألباني في تعليقه على «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص ١٦٣ ـ ١٦٤): ونقل هذا المثل عن ابن الصلاح، وذكر الانقطاع في الموطنين، قال:
«وكلٌّ من الإعلالين لا يصح، كما بيّنته في تخريجي لـ «أحاديث المختارة» (٤٣٩)، وخلاصة ذلك: إن في إسناد النعمان: محمد بن أبي السّري العسقلاني، وهو ضعيف، مع مخالفته للثقة، عند عبد الرزاق بالرواية الأولى، وفي الطريق إلى شريك: عبد السلام بن صالح الهروي، وهو متروك، والحديث ضعيف. تدور طرقه على أبي إسحاق، وهو مدلس عنه» انتهى.

إسحاق.

٨٥ ـ وكذلك كل راو مشهور بالرواية عن إمام من الأئمة معروف به إذا ورد عنه مثل هذا مفسراً سبيله سبيل هذا الخبر[1] في تسميته منقطعاً،

قال أبو عبيدة: محمد بن أبي السري توبع، تابعه جماعة، وبعضهم ثقات، وكلامه على طريق أبي الصلت صحيح.

وعبد الرزاق هو الذي أسقط (النعمان) فلا يعلّ بالمخالفة عليه، ففي «الاستيعاب» (ص ٥٣٤ ـ ط الأعلام): «قيل لعبد الرزاق: سمعت هذا من الثوري؟ فقال: حدثناه النعمان ابن أبي شيبة ويحيى بن العلاء عن الثوري» وأسقط الثقات من الرواة عنه (ابن العلاء) لأنه متروك، وقنعوا بالنعمان وفيه جهالة، انظر ـ لزاماً ـ «الميزان» (٢ / ٦١٢)، «تهذيب الكمال» (٨ / ٢٦٦).

وروي من وجوه كثيرة عن سفيان، وكذلك ورد من غير طريق عن حذيفة، وجعله بعضهم من (مسند علي)، ومن مرسل زيد بن يُثيع، وهذه أسلم طريق له. وهي المعتمدة عند الدارقطني، ولم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيعي، كما قال مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص ١٣٧ / رقم ٣٦٩)، وبيّنت ذلك بتفصيل في شرحي لهذا الجزء، **فالحديث ضعيف**، والعجب من الحاكم فإنه صححه في «المستدرك» ولم يعله بالانقطاع الذي نقله المصنف عن «المعرفة» له، ولم يصرح بذاك!

(١) المثال الذي ساقه المصنف «يصلح للحديث المدلِّس، لأن كل راو من رواته، قد لقي شيخه فيه، وسمع منه، وإنما طرأ الانقطاع فيه من قبل التدليس، والأولى في مثال المنقطع أن يذكر ما انقطاعه فيه من عدم اللقاء، كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما، والثوري عن إبراهيم النخعي، وأمثال ذلك» قاله ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٥٧٢).

وإن صح التمثيل به، فلا تطمئن النفس به لضعفه من جهة، ولا سيما عند التصريح بشريك، فإن مداره على متروك. فلا يفرح به، ولا نقبل هذه الحصة من التمثيل إلا وفي النفس منها غصّة، ولا قوة إلا بالله!

وهذا من أدقِّ أنواع هذا العلم؛ إذ لا يعرفه إلَّا المميز الماهر الجامع لطرق الحديث[1]، وبالله التوفيق.

***

(١) بنحوه للحاكم في «المعرفة» ـ وعبارته «لا يعرف هذا النوع إلا الحديثي» ـ وكلامه وكلام المصنف متعقَّب، حتى قال ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٥٧٢) ـ ونَقَلَ ابن الصلاح كلام الحاكم أيضاً ـ:
«وقد ظن بعضهم أنه أراد به المحدث، فقال: كان ينبغي أن يقول: غير الحديثي، لأنّ المحدّث إذا نظر في إسنادٍ فيه مدلِّس، قد عنعنه، لم يحمله على الاتصال من أجل التدليس، فالأليق حمل كلامه على أنه أراد بقوله: الحديثي المبتدي، والله أعلم».
قال أبو عبيدة: هذا صحيح بالجملة، لكن عبد الرزاق وسفيان غير مشهورين بالتدليس إلا عند المدققين من المشتغلين بالصنعة الحديثية، ولا سيما في مثل هذا النوع الذي فيه رواية عبد الرزاق عن سفيان وهي عند البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه، ورواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق السَّبيعي عند الستة فهذا نوع فيه دقّة، ولا يعرفه إلا المميِّز الماهر الجامع لطرق الحديث، كما قال المصنّف.
(لطيفة) قال عبد الرزاق: قدمت مكة فمكثتُ ثلاثة أيام لا يجيئني أصحابُ الحديث، فتعلقت بالكعبة، وقلت: يا رب! مالي أكذَّابٌ مدلِّس أنا؟ فرجعت إلى بيتي، فجاءوني، أخرجه الدوري في «تاريخ ابن معين» (١ / ٢٣ رقم ٧٦) والخطيب في «الكفاية» (٥١٠) وذكره مُغلْطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٨ / ٢٦٩).

٥ ـ باب ذكر أحوال المدلّسين(١) من أصحاب الحديث، وتقسيم طبقاتهم وشرح مذاهبهم

٨٦ ـ حدثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين قال: حدثنا ابن

(١) التدليس، لغة: مشتق من الدَّلَس ـ بالتحريك، هو اختلاط الظلام، ودلَّس البائع ـ بالتشديد ـ كتم عيب السلعة عن المشتري فأخفاه، انظر: «القاموس المحيط» (٢ / ٢٢٤)، «المصباح المنير» (١ / ٢٣٦)، «مختار الصحاح» (٢٠٩) مادة (دلس).
قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٢ / ٣٦٢): «سمعت أعرابياً يقول: ليس لي في الأمر ولس ولا دلس»، أي: لا خيانة ولا خديعة.
والمدلِّس: هو من يوهم شيئاً ظاهره بخلاف باطنه، وليس بصريح من الكذب، ومن عرف بالتدليس وقف في خبره، فهو ـ بالجملة ـ عيب في الرواية لا الراوي ـ وليس هذا على إطلاقه ـ وقد شدَّد جمع من العلماء فيه، ومنهم الإمام الشافعي فإنه كان لا يجيز التدليس، ولا يقول به، ويقول: هذا سليمان الشّاذكوني يقول: من أراد أن يتدين بالحديث، فلا يكتب عن فلان وفلان شيئاً، إلا ما قالا: حدثنا أو أخبرنا، وما سوى ذلك فهو خَلٌّ ويقلٌّ(١).
والتدليس عند علماء المصطلح: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه وهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه ـ على رأي ـ موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، أو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيُسميه أو يكنّيه أو ينسبه أو يصفه مما لا يعرف به كي لا يعرف.
والغرض من التدليس يختلف بحسب باعث صاحبه، منه: الدّنيء، الذي شاع بعد عصر التابعين، ولذا شدّد شعبة ويزيد بن زريع وغيرهم فيه.

(١) يروى عن الشاذكوني أنه قال لما حضرته الوفاة: اللهم ما اعتذرت، فإني لا أعتذر أني قذفت محصنة ولا دلَّستُ حديثاً، ذكره الخطيب في «الكفاية» (١٠، ٥٠٩) وابن عدي في «الكامل» (٣ / ١١٤٢) وذكره الذهبي في «السير» (١٠ / ٦٨٠).
ووجدتُ عند ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٤) بسنده إلى شعبة قال: «كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل» ولفظ الخطيب في «الكفاية» (٣١٦): «كل حديث ليس فيه سمعت: قال سمعت؛ فهو خل وبقل» هو عن شعبة.

الأعـرابي قال: حدثنا عبد الرحمن بن مرزوق البدوري قال: حدثنا أبو نعيم قال: سمعتُ شُعبةَ يقول: **لأنْ أزنـي أحبُّ إلـيّ مِن أنْ أُدلِّس**(١).

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ١٧٣) وابن عدي (١ / ٤٧) من طريقين آخرين عن أبي نعيم.

وهكـذا قـال المعـافي عـنه، عـند الخطـيب في «الكفايـة» (١١٤٦) والفـسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٧٨٠).

وقـال شـعيب بن حرب عنه: «... **أحبّ إليّ من أن أقول: قال فلان، ولم أسمع منه**» فبيّن معنى التدليس.

وهكــذا قال هشـام بن عبـد الملك، كما عـند ابن أبي حاتـم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١٧٣).

وأخـرجه ابـن الأعـرابي في «معجمـه» (٦١٥) مـن طريقين عن أبي الوليد قال: سمعت شـعبة يقـول: «**لـئن أخـر مـن السماء، فأنقطع أحب إليّ من أن أقول في حديث لم أسمعه زعم فلان**».

وكـان شـعبة يـسمِّي بعـض المتروكـين والمطـروحين: فأخـرج ابـن عـدي (١ / ٣٧٢) والعقـيلي (١ / ٣٨١) مـن طريق يزيد بن هارون عن شعبة قال: «**لئن أزني أحبُّ إليّ من أن أُحدِّث عن أبان بن أبي عياش**» فقوله في التغليظ على حقيقته وليس فيه إفراط ومبالغة في الزجر في حقّه خاصة، نعم، قوله من باب نصيحته لله ورسوله وللمؤمنين، وهو مجمع عـلى عدالته ورسوخه في العلم، وكان مـالك يُعظِّمه ويثني عليه، قال الذهبي في «السير» (٧ / ٢٠٥): «ومـن جلالـته: قـد روى مالـك الإمام عن رجل عنه، وهذا قلَّ أن عمله مالك».

ويـدلّ عـلى ذلـك: مـا أخـرجه الخطـيب في «الكفايـة» (٣٥٥) بإسناد صحيح عنه قال: «التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إليّ من أن أدلِّس».

فقـال هذه المرة: «التدليس» ولم يقل: «**لئن أزني...**» فهو يقرر، لا إفراط ولا مبالغة عنده، ذلـك أن التدلـيس في عـصره كثـر، وسـلك أصـحابه فـيه طـرقاً وعـرة، راجـت بسببه

٨٧ ـ أخبرنا سلمون بن داود المقرئ[1] قال: حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا رَوْح ابن عبد المؤمن قال: سمعت يزيد بن زُرَيع يقول: **لأَن أَخِرَّ من السَّماءِ أحبُّ إلـيَّ من أن أُدلِّس**[2].

٨٨ ـ حدثنا ابن[3] عفان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد ابن أبي خيثمة قال: حدثنا أحمد بن محمد الصَّفَّار قال: سمعت يزيدَ بن زُرَيع وسئل عن التَّدليس فقال: **التَّدليسُ كَذِبةٌ**[4].

الأكاذيب والبواطيل، خلافاً للتابعين وبيّن الحاكم في «المعرفة» غرضهم منه، فقال: «إن غرضهم من ذكر الرواية أن يدعوا إلى الله عز وجل»، قال: «فكانوا يقولون: قال فلان لبعض الصحابة»، قال: «فأما غير التابعين، فأغراضهم فيه مختلفة».

قال أبو عبيدة: كان همُّ التابعين تبليغ ما تحملوه من السنة ونشرها، ليعمل مَنْ بعدهم بها، وبلّغوها إليهم بأقرب طريق وأسهله، رغبة في الاختصار، فنسبوها إلى أغلب من تنسب إليه من الثقات، دون مراعاة لأدوات التحمل، وتسلسل الرواة، ولا سيما أن بعض الناس في زمنهم صبغوا بغير الفطرة، وحادوا عن الجادة، واجتالتهم البدع، وأصبح بعض الأصحاب غير عدول عندهم، بخلاف توسع المتأخرين في التدليس. وبيّنت اختلاف بواعثهم فيه في شرحي لهذا الجزء المسمى «بهجة المنتفع»، والحمد لله وحده.

(١) كذا في الأصل، وسبق برقم (٧٠): «القروي» وهو هكذا في كتب التراجم! ولا أرى تعارضاً بينهما، فهو (قروي) و(مقرئ) وانظر تعريفنا به في (ثبت أسماء الشيوخ) برقم (٨).

(٢) أخرجها عبد الله بن أحمد في «العلل» (٣٠٣٩) ومن طريقه المصنف.

(٣) في الأصل: «أبو» وصوابه المثبت، انظر «ثبت أسماء الشيوخ» (رقم ١١) وهو المتقدم برقمي (٧٩، ٨٠).

(٤) علقها الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤ / ١٠٠٦) وهي في «التهذيب» (١١ / ٢٨٦).

[ضروب التدليس ومراتب المدلِّسين]

قال أبو عمرو: والتَّدليسُ في الحديث يَرِدُ على [ق/ ١١/ ب] ستة أضرب:

٨٩ ـ **فالضَّرب الأول**[1]: أن يدلِّس الراوي عن الأثبات الذين هم في الثِّقة مثل المحدِّث أو فوقه أو دونه، غير أنهم[2] لم يَخْرُجوا مِنْ جُملَةِ مَن يُقبلُ

وورد نحوها عن حماد بن زيد، وزاد ذكره لقول النبي ﷺ فيما أخرجه الشيخان من حديث أسماء: «**المتشبِّع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور**».

قال حماد: «ولا أعلم المدلّس إلا متشبّعاً بما لم يعط».

ووردت نحوها عن ابن المبارك، وهو معاصر لابن زريع، وكأني بهذه العبارة والتي قبلها، اشتهرت آنذاك غاية فاتسع تناقلها، وجرتا على الألسنة، وأصبحتا قاعدتين، وما باتا خاصتي بأحد! وخرَّجتُ من نسبت إليه في شرحي لهذا الجزء، والحمد لله.

ويزيد هذا مجوّد، كان حافظ البصرة، وكان يقول: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد» كذا في «السير» (٨/ ٧٩٨) وفيه ـ قبل ـ عنه: «كان صاحب سنة واتّباع».

(١) هذا الضرب والذي بعده من أجناس المدلِّسين الستة ـ على تقسيم الحاكم وتبعه المصنف ـ خير من المتبقِّين بكثير؛ إذ غرضهم من التدليس جيد أو مقبول، ولم يعبأوا إنْ حوققوا بالسّماع أن يبيّنوه، ذلك أنهم لم يقعوا في المحظور، ولم يموّهوا على الآخذين عنهم، ولكنهم لم يدقّقوا في ضبط ألفاظهم، أعني: أدوات التَّحمُّلِ منها.

وقد سبق أن ذكرنا أن غرض جماعة من التابعين من ذكر الرواية أن يدعوا إلى الله عز وجل، فكانوا يقولون: «قال فلان» لبعض الصحابة دون كبير عناية لتسلسل الرواة، وأدوات التحمل، لأمر اقتضاه المقام.

فالجنس الأول منهما لم يدلِّس إلا عن ثقة.

(٢) مراده ـ والله أعلم ـ من قوله: «غير أنهم» أي: الذين هم الدون، فهؤلاء لم يخرجوا عن عداد المقبولين فالضمير في (أنهم) يرجع إلى قوله: «أو دونه» فحسب، لأن من فوق

خبرُه ويُحتجُّ بنقْلِه.

فمنهم مِنَ التَّابعين: أبو سُفيان طَلحة بن نَافع[1]، وقَتَادَة، وغيرُهما[2].

٩٠ ـ **والضرب الثاني**: قوم يدلِّسون الحديث عمن سمعوا منه وشاهدوه فيقولون: قال فلان كذا، ولم يسمعوا منه، فإذا وقع إليهم مميِّزٌ لما سمعوا مما لم يسمعوا أو سئلوا أو وقفوا على سماعهم وروجعوا في ذلك

المحدث في الثقة لا شك في قبول حديثه، فهم لا يحتاجون إلى هذا الاستثناء، فافهم.

(١) في وصمه بالتدليس نظر، وفصلت في نفيه عنه في شرحي لهذا الجزء.

(٢) من أشهر من ينطبق عليه هذا الجنس من غير التابعين: سفيان بن عيينة، فقد قال ابن حبان في (مقدمة) «صحيحه» (١ / ١٥٠) لما ذكر من لم يدلس إلا عن ثقة: «وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلِّس، ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلَّس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقة مثل نفسه».

قلت: لذا متى عنعن ابن عيينة ـ انظر مثالاً على تدليسه في «جامع الترمذي» (٣٦٦٢) ـ فلا يخاف من روايته، وهو محمول على الاتصال دائماً أبداً، ولا يشوّش عليك المذكور في «العلل» لابن أبي حاتم (رقم ٦٠) من تعليق الجناية بتدليسه. وقارنه بما في «شرح لغة المحدِّث» (٢٦١ ـ ٢٦٢ ـ ط مكتبة ابن تيمية).

ومما ينبغي التنبه له، أن قولة ابن حبان لا تنفي وجود مَن يدلّس عن ثقة غير ابن عيينة، وإنما خص ابن عيينة بالتدليس عن ثقة متقن، وكان يدلس عن رواةٍ مثله، فتأمل زيادة «متقن» وقوله «قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه» ليتوسع عليك وجود من يدلس عمن شملهم اسم السِّتر، بل من كانوا ثقات أيضاً، وهذا معلوم لا ينازع فيه مَن تمرس في هذه الصنعة، وأدمن في جمع الطرق، وسبر تدليس الرُّواة.

وهنالك ثلة من الرواة هذا حالهم في التدليس عن رواة مخصوصين لا بإطلاق، وذكرنا بعضَهم في شرحنا لهذا الجزء.

ذكروا فيه سماعاتهم، وكشفوا عن ذلك.

٩١ ـ أخبرني أبو محمد عبد الملك بن الحسن في الإجازة قال: حدثنا محمد بن عبد الله النَّاقد قال: أخبرني محمد بن أحمد الذُّهلي قال: ثنا إبراهيم ابن محمد السُّكري قال: حدثنا علي بن خَشْرم قال: قال لنا ابن عيينة: الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري[(١)]؟ قال: لا، ولا ممّن سمعه من الزهري، حدّثني عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري[(٢)].

٩٢ ـ حدثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن محمد الأعرابي قال: حدثنا أبو رفاعة عبد الله بن محمد قال: حدثنا إبراهيم ابن بشار قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد قال: «**كان النبي ﷺ ...**» وذكر حديثاً[(٣)]، فقال له رجل: يا أبا محمد سماعاً من

---

(١) بعدها في الأصل: «فقيل له: سمعته من الزهري»! وهي مكررة.

(٢) أخرجه الحاكم في «المدخل» (ص ٧٠) و«المعرفة» (رقم ٢٤١) ومن طريقه المصنف والخطيب في «الكفاية» (رقم ١١٥٧).

وهذا مثال على تسمية ابن عيينة إذا سئل عمن حدثه بالخبر، نص على اسمه، ولم يكتمه، لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، وهذا شيء مشهور عنه، وهو غير قادح، أفاده علاء الدين البخاري في «كشف الأسرار» (٣/ ٧٠ ـ ٧١).

(٣) لفظ ابن الأعرابي في «معجمه» (رقم ١٩٨٣): «**كان النبي ﷺ لا يبيِّت مالاً، ولا يقيله**»

وأخرجه المعافى النهرواني في (المجلس السبعين) من «الجليس الصالح» (٣/ ٢١٠) من طريق آخر عن أبي رفاعة، وتحرف في مطبوعه اسم أبيه إلى (عمر)! فليصوب.

وأخرجه مطوّلاً من طريق ثالث عن أبي رفاعة: الخطيب في «الكفاية» (رقم ١١٥٨) وفي آخره قول ابن عيينة:

«تلوموني على علي بن المديني، لما أتعلم منه أكثر مما يتعلّم مني».

عمرو؟ قال: لا تُفسدون. قال: سماعاً من عمرو؟ قال: ابن جريج عن عمرو قال: يا أبا محمد [ق/ ١٢/ أ] سماعاً من ابن جريج؟ قال: أبو عاصم النبيل، عن ابن جريج، قال: يا أبا محمد سماعاً من أبي عاصم؟ قال: قد أفسدته، حدَّثنيه علي بن المديني، عن أبي عاصم، عن ابن جريج[1].

٩٣ ـ أخبرني سلمة بن سعيد الإمام فيما أذن لي في روايته قال: حدثنا منذر بن عطاف قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن قاسم قال: حدثنا أبو

والحديث روي من طريقين آخرين عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد، عند أبي عبيد (٦١٧) وابن زنجويه (٣ ـ الملحق) كلاهما في «الأموال» وعبد الرزاق (٧٢٨٦) والبيهقي (٦/ ٣٥٧). وقال البيهقي: «هذا مرسل».

قلت: نعم، هو كذلك لأن الحسن بن محمد لم يدرك النبي ﷺ إلا أن الحديث صحيح، له شاهد من حديث عوف بن مالك، خرجته بتفصيل في تعليقي على كلٍّ من «الحنائيات» (٦٥) و«إعلام الموقعين» (٣/ ٦٥، و٦/ ٨٦) و«الإنجاد» (٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠) لابن المناصف.

وشرح أبو عبيد متنه، بقوله: «إن جاءه غدوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه، وإن جاءه عشية لم يبيت حتى يقسمه».

(١) كشف ابن معين كما في «تاريخ الدارمي» (٩٣) عن السبب الذي جعل الرجل يسأل ابن عيينة عن سماعه هذا الخبر عن الزهري، فقال: «وأي شيء كان سفيان؟ إنما كان غُلَيِّماً أيام الزهري» ولذا قال أحمد في «العلل» (١/ ٣٧٠): «مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري»، وقال الجوزجاني عن ابن عيينة: «كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام ـ أي: الزهري ـ تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة» أفاده ابن رجب في «شرح العلل».

وأسند النهرواني في «الجليس الصالح» (٣/ ٢١٠) عن ابن عيينة قوله: «نخطئ ونصحِّف، وندلِّس ولا نكذب».

جعفر محمد بن محمد بن خيرون القروي قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال: سمعت أبا عبد الله بن حنبل يقول: قدمنا إلى مكة إلى ابن عيينة وكان يحدِّث عن الزهري في الموسم لاجتماع الناس، فلما أن قعدنا إليه قال: حدثنا الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، فلما أن انقضى الحديثُ استأنف فقال: الزهري، عن سالم، عن أبيه، فقام يحيى بن معين فقال: سألتك بالله أبا محمد مَنْ دون الزهري؟ فقال: أوليس في الزُّهري مِنْ مَقْنع؟ قال: بلى تمم قال: اقعد، فقعد فقال: اكتبوا: معمر عن الزهري، فوثب يحيى بن معين[1] فقال: سألتُك بالله يا أبا محمد من دون معمر؟ قال: أوليس في معمر من مقنع؟قال: اقعد. فقال: اكتبوا ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، فقام ابن معين فقال: سألتك بالله أبا محمد من دون ابن المبارك؟ فقال بعض أصحبنا: اكتبوا لا بارك الله لكم، قال ابن حنبل؛ فعلمتُ أنه أفهمنا[2].

٩٤ ـ قال أبو عمرو: وقد ثبت مثل هذا عن محمد بن إسحاق ويزيد[3] ابن أبي زياد وأبي إسحاق[4] ومغيرة[5] وهشيم بن بشير[6]، ولقد روي أن

---

(١) تأمل سر سؤاله ابن عيينة عمن دون الزهري، وكان ابن معين جازم بواسطة بينهما، وانظر الهامش السابق.

(٢) بنحوه عند ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٣٠ ـ ط الفاروق).

(٣) في الأصل: «ابن يزيد» وصوابه المثبت كما في «المعرفة» (٣٤٢) للحاكم، وهو كوفي.

(٤) هو السُّبيعي عمرو بن عبد الله، كوفي، مشهور بالتدليس.

(٥) هو ابن مِقْسَم الضَّبيّ، كان يرسل عن إبراهيم النخعِي، فإذا أوقف أخبرهم عمن سمعه.

(٦) كان تدليسه وعراً جداً، وأكثر التدليس عن جابر الجعفي، ولم يسمع منه إلا حديثين،

جماعة من أصحاب هشيم [ق/ ١٢/ ب] اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة، عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلَّستُ لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً واحداً مما ذكرتُه، إنَّما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي[(١)].

٩٥ ـ أخبرنا ابن داود[(٢)]، حدثنا أبو علي بن الصواف، حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: سمعت القواريري يقول: كتب وكيع إلى هشيم:

والعمدة في معرفة تدليس هشيم الإمام أحمد، واعتنى شديداً بذلك فيما نقله ابنه عبد الله في «العلل» واحتفل به أبو داود في «مسائل أحمد» وكان سعيد بن منصور أيضاً من المعتنين بكشف تدليسات هشيم، حتى قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٣٨٧) عن سعيد: «هو أضبط الناس لألفاظ هشيم، وهو الذي ميز للناس ما كان هشيم يدلس به من غيره». وكان ابن الطباع (محمد بن عيسى) من أعلم الناس بتدليسات هشيم أيضاً، ولذا كان ابن مهدي والقطان يسألانه عن حديث هشيم، أفاده البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ٢٠٣).

(١) هذا (تدليس العطف)، وهو: أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك المرويَّ عنه، سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد ـ وبهذا قيده ابن حجر في «النكت» (٢ / ٦١٧) ـ أم لا، إذ قد يتداخل (العطف) مع (القطع) انظر مثالاً على ذلك في «الكامل» (٦ / ١٢٤ ـ ط دار الكتب العلمية) (ترجمة عمر بن عبيد الطنافسي).

وخبر تدليس هشيم: أسنده الحاكم في «المعرفة» (ص ٣٤٢، ٣٤٣)، وساقه الزيلعي في «نصب الراية» (٣ / ٢٧٣) والذهبي في «الميزان» (٤ / ٣٠٨) وابن حجر في «طبقات المدلسين» (رقم ١١١)، و«التهذيب» (١١ / ٥٥)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٣٢٠) والصنعاني في «توضيح الأفكار» (١ / ٣٧٦).

(٢) تقدمت رواية المصنف عنه برقمي (٧٠، ٨٧).

إنك تفسد أحاديثك بهذه التي تدلِّسها، قال: فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، كان أستاذاك يفعلانه، سفيان[1] والأعمش[2].

٩٦ ـ **والضَّرب الثَّالث:** قومٌ يدلِّسُون عن أقوامٍ مجهولينَ لا يُدْرى مَن هم، ولا من أين هم[3].

فمنهم سفيانُ الثَّوري[4]، يروي عن أبي هَمَّام السَّكُوني، وأبي مِسكين،

---

(١) يريد الثوري، وأخرج الستة لوكيع عنه، وهو المختصّ به.

(٢) أسنده المصنف من طريق عبد الله في «العلل» (٢ / ٢٦١).

وبنحوه عند الترمذي في «العلل» (٢ / ٩٦٦) ومن طريقه ابن عبد البر (١ / ٣٢ ـ ط الفاروق) ـ وابن عدي (٢ / ٦٤٢).

وحُكم الضَّرب الأول: إنه يقبل تدليسه، وأما الثاني فيُستفصل فيه، فإنْ صرح بالتحديث فيما دلس فيه قُبل وإلا فلا، وانظر التفصيل في شرحي لهذا الجزء.

(٣) هذا الصنف والذي يليه ينبغي للحديثي أن يتريث فيه، بل عليه أن يتنبه له، ويدقق عليه، وبه تعلّ الأحاديث بعد التفقّد والتأكد.

(٤) يعرف تدليس سفيان الثوري، بأمارة تكنيته لأسماء من يروي عنهم، قال الحاكم في «سؤالات السِّجزي» (٨٨ ـ ٨٩):

«مذهب سفيان بن سعيد أن يكني المجروحين من المحدثين، إذا روى عنهم، مثل: بحر السّقاء، يقول: حدثنا أبو الفضل، والصَّلْت بن دينار، يقول: حدثنا أبو شعيب، والكلبي يقول: حدثنا أبو النضر، وسليمان بن أرقم، يقول: حدثنا أبو معاذ».

قال أبو عبيدة: هذا ضابط جملي كليّ، ولا يلزم في جميع تدليسه ذلك، فقد دلَّس ـ مثلاً ـ في اليمن عن عاصم عن أبي رَزِين عن ابن عباس في المرأة ترتد، قال: **تستحيا**، كما تراه في «سنن الدارقطني» (رقم ٣٤٠٢ ـ بتحقيقي) و«الكامل» لابن عدي (٧ / ٥).

ولكن للثوري (**نقد**) و(**ذوق**) في تدليسه عن الضعفاء، أفاده الذهبي في «الميزان» (٢ / ١٦٩) وزاد: «ولا عبرة لقول من قال: يدلِّس ويكتب عن الكذَّابين» وهذا أدق من قوله في «السير» (٧ / ٢٤٢).

وأبي خالد الطَّائي، وغيرِهم من المجهولين ممن لم يوقف[1] حذَّاق المحدِّثين على أسمائهم غير أبي همَّام، فيقال: اسمه[2] الوليد بن قيس، والله أعلم.

ومنهم أيضاً شعبة بن الحجَّاج، يحدِّث أيضاً عن جماعةٍ من المجهولين[3]، وكذلك بقيَّة بن الوليد يحدِّثُ عن جماعةٍ لا يوقف على

ويعجبني غاية ما أسنده أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٨٠٢) وغيره عنه قوله: «إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه: أحمل الحديث عن رجلٍ اتّخذه ديناً، وأحمل الحديث عن رجل لا أستطيع جرحه ولا أستطيع أن أتخذه ديناً، وأحمل الحديث عن رجل لا أعبأ بحديثه، أحبُّ معرفته» وبهذا يفسر رواية سفيان عن المجهولين والمطروحين، ولله در أبو حاتم الرازي لما قال عن صنيعه في (ترجمة محمد بن السائب الكلبي) في «الجرح والتعديل» (٧ / ٢٧٠): «كان لا يقصد الرواية عنهم، ويحكي حكايته تعجباً، فيعلّقه من حضره، ويجعلونه روايته عنه»! وانظر شرحي لهذا الجزء، المسمى بـ«بهجة المنتفع».

(١) كذا في الأصل! وفي «معرفة علوم الحديث» للحاكم: «من لم يقف على أساميهم».

(٢) في «المعرفة» للحاكم بدل «فقال اسمه»: «فإنه» وفيه بدل «والله أعلم»: «إن شاء الله» وسمى الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» (٢ / ١٢٨) رقم (٦٤٠٧) أبا همام: الوليد بن قيس السكوني، وقال: «عن الضحاك بن قيس، وعنه الثوري وزهير» وهو من رجال «الكمال».

(٣) يريد: إنه يدلس عن شيوخه الثقات بإسقاط هؤلاء المجهولين، وأفصح عن ذلك علي ابن المديني، قال: «إنَّ شعبة وجدوا عليه غير شيء، يذكر فيه الأخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً» كذا في «شرح علل الترمذي» (١ / ٣٦٩) لابن رجب.
قلت: هوَّل في رمي شُعبة بالتدليس النهرواني (ت ٣٩٠هـ) في «الجليس» (٢ / ٤٢٧ ـ ٤٢٨) والذي حُفِظ عنه: حديث قيل إنه دلَّسه عن أبي قزعة حديث رفع الأيدي عند رؤية البيت، وهو عند أبي داود (رقم ١٨٧٠) من طريق غُندر عن شُعبة قال سمعت أبا قزعة، فهو صرَّح بالسَّماع منه، وكل ما قيل فيه أنه دلَّسه، الظَّاهر أنه من هذا القبيل، لأنه أشدُّ النَّاس تنفيراً عن التَّدليس، وكان لا يحمل عن شيوخه المدلِّسين إلا ما سمعوه،

أسمائهم[1] ولا عدالتهم، حتى قال أحمد بن حنبل رحمه الله: إذا حدث بقية عن المشهورين فروايته مقبولةٌ، وإذا حدَّث عن المجهولين فغيرُ مقبولةٍ[2].

وبيّنت ذلك في شرحي لهذا الجزء، والحمد لله وحده، وتسوية شعبة ببقية في التدليس ليس من العدل في القضية، ولا من السُّبل المرضية، والفرق بينهما من الأمور الواضحة الجليّة.

(١) كذا في الأصل! وفي «المعرفة»: «أنسابهم» وعبارة الحاكم: «وكذلك شعبة بن الحجاج حدّث عن جماعة من المجهولين، فأما بقيّة بن الوليد فحدّث عن خلق من خلق الله لا يُوقف على أنسابهم ولا عدالتهم».

(٢) قال ابن المبارك: «أعياني بقية، كان يسمِّي الكنى، ويكني الأسماء» ومثَّل على ذلك بقوله: «قال: حدثني أبو سعيد الوحاظي، فإذا هو عبد القدوس».

قلت: يريد عبد القدوس بن حبيب، قال الفلاس: أجمعوا على ترك حديثه، قلت: ما كان ابن المبارك يُفصح بقوله كذاب إلا له، انظر «الميزان» (٢ / ٦٤٣).

ومن تقعيدات وكيع بن الجراح ـ فيما أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١١٨٣) ـ قوله: «من كنى من يعرف بالاسم، أو سمى من يعرف بالكنية، فقد جهل العلم» وقد تتابع العلماء من التحذير من أحاديث (بقية بن الوليد)، حتى قال أبو مسهر: «احذر حديث بقية، وكن منه على تقيّة، فإنها غير نقيّة» انظر «تاريخ بغداد» (٧ / ١٢٤) وأشد ما ينبغي أن يحذر إذا كنى ـ كما قلنا ـ حتى قال ابن معين: «إذا لم يُسمِّ بقية الرجل الذي يروي عنه وكنّاه، فاعلم أنه لا يساوي شيئاً»، انظر «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، «تهذيب الكمال» (٤ / ١٩٧) وإياك أن تغتر بما قدمناه عن سفيان، فإن حالاً له غير هذا الحال، ويكفي (نقده) و(ذوقه) وضبط مروياته من قبل تلاميذه بخلاف بقية.

ومقولة أحمد نقلها المصنف عن الحاكم في «المعرفة» وظفرتُ لأحمد بمقالة يظهر منها تراجعه عما قاله هنا، قال: «توهمت أنّ بقية لا يحدّث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدّث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي» نقلها ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٠٠)، وقال على إثرها موضّحاً أنه أُتي من قبل التدليس: «لم يَسْبُرْه أبو عبد الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضع

٩٧ ـ **والضَّرب الرابع**[١]: قوم يدلِّسون أحاديثَ رووها عن

الإنكـار، وفي دون هـذا مـا يُسْقِط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همـي شـأن بقـية فتَتَبَّعْتُ حديثه، وكتبت النُّسخَ على الوجه، وتتبعت ما لم أَجِدْ بِعُلُوٍّ من روايـة القـدماء عـنه، فـرأيته ثقـةً مأموناً، ولكنه كان مدلِّساً، سمع من عُبَيد الله بن عمر وشـعبة ومالك أحاديث يسير مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذّابين ضعفاء متروكين عن عبـيد الله بـن عمـر وشـعبة ومالـك، مثل: المجاشع بن عَمْرو، والسَّري بن عبد الحميد، وعمـر بـن موسـى المِثيَمـي وأشـباههم وأقوام لا يُعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمـر عـن نافـع، وقـال: مالك عن نافع ـ كذا ـ فحملوا عن بقية عن عبيد الله وبقية عن مالـك وأسـقط الواهـي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتُحن بقية بتلاميذ له كانوا يُسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق».

وهذا الكلام في بقية هو الوسط، الذي لا وكس فيه ولا شطط.

وهذا الضرب من المدلِّسين ليسوا سواء من حيث الحكم على مروياتهم، فالسند الذي فيه عنعـنة شـعبة وسـفيان لـيس كالـسند الذي فيه بقية، وتكنية شعبة للرواة ليست كتكنية سـفيان، وشعبة وسفيان في منزلة وحال تختلف تماماً عن منزلة بقية، نعم، الحكم على من يـتدرج علـيه وصـف مـن يـدلِّس عن مجهولين، ولا يدري من هم، ولا من أين هم: رد مـروياتهم ولا كـرامة، حتى يثبت عدم التدليس، بل في كلام ابن حبان عن بقية ما يدلل على أنه كان يسوِّي، ولذا قال الذهبي في «منظومته» في المدلسين.

ولـــيد مـــسلم حكـــى بقـــيه ... في حَـــذْفِ واهٍ خلَّـــةٌ دنـــيَّة

قـال ابـن القطـان في «بـيان الوهم والإيهام» (٤ / ١٦٨): «رمي بقية باستباحة التدليس بإسـقاط الـضعفاء، وهـو مفـسد لعدالـته إن صـح ذلـك عنه» وتعقبه الذهبي بقوله في «الميزان» (١ / ٣٣٩):

«نعـم، والله صـحَّ هـذا عـنه أنه يفعله، وصحّ عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعةٍ كبارٍ فِعْلُه، وهذه بليَّةٌ منهم. ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم، وما جرَّبوا على ذلك الشخص الذي يُسقطون ذِكْرَه بالتدليس، أنه تعمَّد الكذب، هذا أمثل ما يُعتذر به عنهم»!

(١) يـسمى تدلـيس هـذا الـضرب بـ (تدليس الشيوخ) أو (تدليس الأسماء)، وهو أن يروي

المجروحين، فَغَيَّروا أسماءَهم[1] وكُناهم لئلا يُعرفوا[2] [ق/ ١٣/ أ].

٩٨ ـ قال علي بن المديني: كلُّ ما في كتاب ابنِ جُريج: أُخْبِرتُ عن داود بن الحصين، وأُخْبِرتُ عن صالح مولى التَّوْأمة، فهو عن إبراهيم بن أبي يحيى[3].

عن شيخ حديثاً سمعه منه؛ فيُسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه، بما لا يعرف.

ويدخل في ذلك ما إذا لم يسقط شيخه وإنما أسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً، تحسيناً للحديث.

وهذا النوع من التدليس قبيح، وصانعه قد تجاوز الحدَّ الذي رخص فيه من رخص من العلماء.

مثاله: تدليس ابن جريج، ولذا ذمّه العلماء، وحرَّصوا على اجتنابه.

قال الحاكم في «سؤالاته للدارقطني» (رقم ٢٦٥):

«سئل عن تدليس ابن جريج؟ فقال: يُتجنَّب تدليسه، فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عُبيدة، وغيرهما».

وتدليس ابن جريج مشهور، ويحذر من رواياته ما جاء فيها: قال، أو أُخبرت، أو عن، قال الإمام أحمد بن حنبل:

«إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأُخبرت جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت فحسبك به».

(١) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٣٤٥): «أساميهم».

(٢) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٣٤٥): «كي لا يُعرفوا».

(٣) أسنده الحاكم في «المعرفة» (٣٤٥/ رقم ٢٥٤) عنه، لكنه قال: «... فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى» وزاد أن ابن المديني، أخذها عن شيخه يحيى بن سعيد.

(فائدة مهمة): في «العلل» (٢ / ٧٥٣) للترمذي عنه قال: «سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول أخبرني. فقال: لا شيء إنما هو كتاب دفعه إليه».

٩٩ ـ حدثنا عبدُ الرحمن بن عثمان الزَّاهد: قال قاسمُ بن أَصْبغ: قال أحمد بن زهير قال: وسمعتُ يحيى بن معين يقول: «حُدِّثْتُ: «من مات مريضاً مات شهيداً»: رواه حَجَّاج، عن ابن جُريج، عن إبراهيم بن أبي عطاء، عن موسى بن وَرْدان، وإنَّما كان يُكني ابنُ جريج فيقول: ابنَ عطاء، وإنما هو إبراهيم بن أبي يحيى»[1].

فكان ابن جريج يتوسع في المناولة والإجازة، ويلحقها بالسماع وقرره الذهبي في «السير» (٦ / ٣٣١).

بقي التنبيه على أمور:

أولاً: قوله «أُخبرت» ليس من التدليس، إذ يظهر في هذه الصيغة الانقطاع، وعدم السماع ولكن تقصّده إخفاءَ الضَّعيف هو الذي جعل العلماء يمثّلون به على التَّدليس.

ثانياً: كان التدليس يقع من الرواة عن ابن جريج أيضاً، كما في **حديث دعاء (حفظ القرآن)** عند الترمذي (٣٥٧) وغيره، وبيّنه المعلّمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص ٤٣).

ثالثاً: تدليس ابن جريج وعر، وعِلَلُ الأحاديث التي يدلِّسها متعدّدة الأنحاء، مختلفة الضروب، وأسانيدها مروية على ألوان، ولذا تكثر فيها الأقاويل وتعلُّق الجناية بتدليسه على الاحتمال في بعض الأحوال.

رابعاً: فصَّلْتُ الكلامَ على ما سبق في شرحي لهذا الجزء، انظره فإنه مفيد إن شاء الله تعالى.

(١) من التدليس الظاهر الذي يقع له: تغيير اسم شيخه الواهي (إبراهيم أبي يحيى الأسلمي) إلى (إبراهيم بن أبي عطاء) عند روايته لحديث: «**من مات مريضاً، مات شهيداً**».

نصص على ذلك ابن معين في رواية أحمد بن زهير عنه، وقال عباس الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢ / ٣٧٣) نحوه، ولفظه: «إبراهيم بن أبي يحيى لا يُكتب حديثه، كان جهمياً رافضياً، قلت ليحيى: يروي ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: حدّث عنه: «**من مات مريضاً مات شهيداً**».

١٠٠ ـ حدثنا خلف بن حمدان المالكي، حدثنا عثمان بن محمد، حدثنا أحمد بن شيبان، حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد[١]، عن ابن جريج، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ مَاتَ مَرِيضاً ماتَ شهيداً، ووقي فتّاني القبر، وغُدِيَ وَرِيحَ عليه بِرِزْقِهِ مِنَ الجَنَّةِ»**[٢].

وأسنده عن عباسٍ جمع، مثل: ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٢٠) والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١ / ٧٥) وابن حبان في «المجروحين» (١ / ١٠٦) والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤٥ / رقم ٢٥٥ وص ٥٠٧ برقم ٤٤٥) والخطيب في «الموضح» (١ / ٣٦٧) و«الكفاية» (٢ / ٣٩٨) وسيأتي رقم (١٠١).

(١) رسمها في الأصل «داود»! وهو خطأ. صوابها المثبت.

(٢) الذي يفهم من هذه الفقرة والتي قبلها أن ابن جريج كان يذكر شيخه (إبراهيم) في الحديث المذكور على لونين هما:

الأول: إبراهيم بن أبي عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة.

والآخر: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن أبي هريرة، بإسقاط (موسى بن وردان) والمتوسّع في تخريج الحديث، شاد النفس في البحث عن طرقه بالتنقيب في مصادره يجد أن الخلاف أوسع فيه من ذلك، وأن ابن جريج كان يسمّيه بغير اسمه، وغيَّر اسمه على صُوَر شتى يُخفي ضعفَه، فكان يقول فيه:

* إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

هكذا رواه حجاج بن محمد عن ابن جريج عنه عن موسى بن وَرْدان عن أبي هريرة رفعه، أخرجه ابن ماجه (١٦١٥) وأبو يعلى في «المسند» (١١ / ٦) رقم (٦١٤٥) وابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٢٣، ٦ / ٢٣٤٦) وابن حبان في «المجروحين» (١ / ١٠٦) والحاكم في «المعرفة» (ص ٥٠٦ / رقم ٤٤٤) والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص ١٣٩).

وهكذا رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عنه، عند ابن عدي في

١٠١ ـ أخبرنا عبد الوهاب ابن مُنَيِّر قال: حدَّثنا أحمد بن محمد، حدّثنا عبّاس الدُّوري، حدثنا يحيى بن مَعين قال: إبراهيم بن أبي يحيى

«الكامل» (١ / ٢٢٣).

* وهكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عنه عن موسى به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٢٢) والطبراني في «الأوسط» (٥ / ٢٦٢) رقم (٥٢٦٢) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٤ / ٧٧) وهكذا رواه الحسن بن زياد اللؤلؤي عن ابن جريج عند ابن عدي (١ / ٢٢٣) وقال القداح مرة أخرى كما عند ابن عدي:

* إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

وهكذا قال عبد الرزاق عن ابن جريج، كما عند: ابن ماجه (١٦١٥) وابن عدي (١ / ٢٢٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١ / ٢٢٦).

* إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم.

هكذا رواه سعيد بن سالم مرة ثالثة ومخلد عن ابن جريج به، كما عند ابن عدي (١ / ٢٢٢).

* إبراهيم بن أبي عاصم.

هكذا رواه يحيى بن المتوكل وقال أظنه عن ابن جريج، كما عند ابن عدي (١ / ٢٢٢).

فهذه ألوان من رواية ابن جريج، وتدليسه اسمَ شيخه المتَّهم بالكذب، قال ابن عدي: «وهذا الحديث يرويه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان، ويقول: إبراهيم بن أبي عطاء، هكذا يسمّيه، فإذا روى ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلّسه».

وللحديث طرق أخرى، لا صلة لابن جريج بها، ضربنا عنها صفحاً واستوعبتُها ـ ولله الحمد والمنة ـ في تعليقي على «التعقبات على الموضوعات» (رقم ١٠٣)، وانظر «السلسلة الضعيفة» (٤٦٦١).

وقال الخطيب في «الكفاية» (٢ / ٣٩٩): «ويقال إن ابن جريج روى عنه أيضاً فقال: ثنا أبو ذئب» وسمّاه الواقدي وغيره على ألوانٍ أُخر، انظر: «موضّح أوهام الجمع والتفريق» (٢ / ٣٦٨ ـ ٣٧١).

كذَّاب[1]، كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء، يكني عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، كان رافضيّاً قَدَريّاً، ليسَ بثقة[2].

١٠٢ ـ أخبرنا عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدِّل، حدثنا عُمر بن محمد بن سليمان العَطَّار، حدثنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم القُرَشيُّ، حدثنا أبو زُرعة الرَّازي حدثنا [ق/ ١٣/ ب] ابن نُمير، حدثنا أبو خالد الأحمر قال: سمعت الكلبي[3] يقول: قال لي عطية: قد كنَّيتُك بأبي سَعيدٍ، فإذا قلتُ: حدَّثنا أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ[4].

(١) كذا في الأصل! وعند الحاكم في «المعرفة»: «لا يُكتب حديثه» وكذا في «تاريخ الدوري» (٢ / ١٣) أو (رقم ٣٨٥) وفيه: «كان جهمياً رافضياً». وفيه أيضاً برقم (٧٢١): «كان كذّاباً وكان رافضياً» وبرقم (٦٥٧): «وكان رافضياً قدرياً» وهذا يدلل أن المصنف أبا عمرو الدُّوري المقرئ وقع له هذا الكتاب، ونقل منه، ولم يعبأ بلفظ الحاكم والله الموفّق والهادي.

(٢) سبق تخريجه، وانظر فقرة رقم (٩٩) وتعليقي عليها.

ومما ينبغي أن يذكر بهذا الصدد أن الخطيب البغدادي أسند في «الموضح» (٢ / ٣٦٧) وفي «الكفاية» (١١٨٢) من طريق ابن أبي سُكينة الحلبي قال: سمعتُ إبراهيم بن أبي يحيى يقول: حكم الله بيني وبين مالك بن أنس، هو سمّاني قدرياً، وأما ابن جريج فإني حدّثته: «من مات مرابطاً مات شهيداً» فحدّث عني: «من مات مريضاً مات شهيداً» ونسبني إلى جدِّي من قبل أُمي: إبراهيم بن أبي عطاء».

(٣) سقطت من الأصل، ونقل المصنف هذه الفقرة والتي تليها من «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤٦) بالحرف، وأثبت ما بين المعقوفتين منه.

(٤) قال ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٧٢) في ترجمة (عطية بن سعد العوفي):

«سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يُجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي

عـنه، فـإذا قـيل لـه: مَـنْ حـدّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سـعيد الخـدري، وإنـما أراد به الكلبي، فلا يحلّ الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلا على جهة التعجب».

قلـت: ذلـك، لأن الكلبـي ـ محمد بن السَّائب ـ كذاب، قال الذهبي في ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٣ / ٩٦٠ ـ ط الغرب): «وقد اتّهم **بالأخوين: الكذب والرَّفض**».

وأمـا **المقـولة**، فأسندها ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٧٧) من طريق جعفر بن أبان يقـول: ابن نمير به، دون قوله: «قال: قال رسول الله ﷺ». ونقلها عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلـل» (١ / ٥٤٨ ـ ٥٤٩) رقـم (١٣٠٦) عـن أبـيه قـال: «بلغنـي أن عطـية...» وذكـرها، وزاد: «وكـان هشيم يضعف حديث عطية»، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبـير» (٣ / ٣٥٩) وابـن أبي حـاتم في «الجـرح والـتعديل» (٦ / ٣٨٣) والخطيب في «الكفاية» (٣٦٦) و«الموضـح» (٢ / ٣٥٥).

وأسـند عـبد الله بن أحمد عن أبيه عن أبي أحمد الزُّبيريِّ قال: سمعت سفيان الثوري قال: سـمعت الكلبـي قـال: كـناني عطيةُ أبا سعيد، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٢٠٠٧) والعقـيلي في «الـضعفاء الكبـير» (٣ / ٣٥٩) وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٧٧) والخطـيب في «موضـح أوهـام الجمـع والتفـريق» (٢ / ٣٥٥) ونقلها الذهبي في «الميزان» (٣ / ٨٠) عن أحمد، وقال: «قلت: يعني يوهم أنه الخدري».

وقال الخطيب في «الكفاية» (٣٦٦) عقبه: «قلت: الكلبي يُكْنَى أبا النَّضر، وإنَّما غَيَّر عطية كنيته، ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه».

قـال أبـو عبـيدة: لا يقال في مثل هذا النوع من التدليس: هل صرح عطية بالسماع أم لا، لأن أحاديـثه المدلّـسة قد سمعها من الكلبي، ولكنه كناه أبا سعيد تدليساً، فالمميّز لما رواه عطـية عـن أبي سـعيد الخـدري يحـتجّ بالثابت منها، ويترك المنكر: ومَنْ لم يميّز لا يحل له الاحـتجاج بهـا بحـال، فمـثلاً صحَّح البخاري حديث عطية عن أبي سعيد رفعه «من لا يـرحـم الـناس لا يـرحمـه الله» ورُوي من (مسند ابن عمر) وقـال: «وحديث عطية عن أبي سـعيـد عـندنـا أصـــح» انظــر «العـلـل الكبـير» (٢ / ٧٩٤ ـ ٧٩٥) رقم (٣٤١) وانظــر حديثـاً منكـراً دلسـه عطـية في «أجـوبـة أبي زُرعة الرَّازي على أسئلـة البَرْذَعي» (٢ / ٣٧٧ـ٣٧٨).

١٠٣ ـ قال أبو عمرو: وقد كان الثَّوري يحدث عن إبراهيم بن هَرَاسَة فيقول: حدَّثنا [أبو](١) إسحاق(٢).

---

(١) سقطت من الأصل، ونقل المصنف هذه الفقرة والتي تليها من «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤٦) بالحرف، وأثبت ما بين المعقوفتين منه.

(٢) إبراهيم بن هَرَاسة ـ وهراسة أمه، واسم أبيه رجاء ـ هو الشيباني الكوفي وهو الذي يروي عن سفيان الثوري، وله انفرادات عن الثوري، وقال البخاري: تركوه، وتكلم فيه أبو عُبيد وغيره.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ٣٣٣) رقم (١٠٥١): «إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني الكوفي، متروك الحديث» قال:

«كان مروان الفزاري يقول: أبو إسحاق الشيباني، تكلم فيه أبو عبيد وغيره» ونقله عنه جماعات.

وتدليس مروان مشهور، ففي «تاريخ الدوري» (٢ / ٥٥٦ ـ ٥٥٧): «قال يحيى: كان مروان بن معاوية يحدث عن أبي بكر بن عياش ولا يسمّيه، يقول: حدث أبو بكر عن أبي صالح ويدع الكلبي، يوهمهم أنه أبو بكر آخر.

وسألت يحيى عن حديث رواه مروان بن معاوية عن علي بن أبي الوليد؟ فقال: هذا علي ابن غراب.

وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢ / ٢٠٣) ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع، كيف كان مروان بن معاوية في الحديث؟ فقال: كان ثقة فيما يروي عمن يعرف، وذاك أنه كان يروي عن أقوام لا يُدْرى مَنْ هم، ويغيّر أسماءهم، وكان يحدّث عن محمد بن سعيد المصلوب، وكان يغيِّر اسمه، يقول: ثنا ابن قيس، لأنه لا يعرف.

قلت: وكان يغير اسم المصلوب على ألوان كثيرة، كما تراه في خبر عند العقيلي (٣ / ٧١ ـ ٧٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣ / ٧٤) وكان يغيّر اسمَ الحكم بن ظُهير إلى الحكم بن أبي خالد، وترى ذلك موضّحاً في «الموضح» (٢ / ٥٧) و«الكفاية» (رقم ١١٧٦) للخطيب و«تاريخ دمشق» (٥٧ / ٣٥٥).

١٠٤ ـ قال سُلَيمان الشَّاذَكونيُّ: مَنْ أراد التَّدين بالحديثِ فلا يأخذ عن الأعمش ولا عن قَتَادة إلَّا ما قالا: سَمِعْنَاه.

١٠٥ ـ **والضرب الخامس**: قوم يدلِّسون عن قومٍ سَمِعوا منهم الكثيرَ، وربما فاتهم الشيء عنهم[1]، فيدلِّسونه.

وممن كان يغيِّر اسم ابن هَرَاسة الهالك المتروك ويدلِّسه إلى أبي إسحاق الشيباني: علي بن الجعد.

أخرج ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٤٤) من طريق علي بن الجعد ثنا أبو إسحاق، وساق حديث «**إن كثرة الأكل شؤم**».

وقال عقبه: «وأبو إسحاق الشيباني هذا هو إبراهيم بن هَرَاسة، كناه علي بن الجعد، يضعّفه، ولئلا يعرف، وهذا الحديث بهذا الإسناد، لا أعلم يرويه غير إبراهيم بن هَرَاسة».

فهذان اثنان دلَّسا ابن هَرَاسة إلى أبي إسحاق الشَّيباني: ابن الجعد ومروان الفزاري، ولعل المراد (مروان) محرفة عن (سفيان) ولكن يعكر عليه أن عبارة الحاكم (الثوري)، أما الثوري فهو يدلس في الكنى كما قدمناه، ولكن ابن هراسة تلميذه، فهل كان يكنيه لصغر سنّه، ويذكره بكنيته، فأمر محتمل، والجزم بتخطئة المصنف ـ بل الحاكم؛ لأن الكلام له ونقله المصنف عنه ـ أمر عسر، ولا يبعد أن يدلسه كما فعل المذكوران، بل لعلهما تعلّماهُ منه، وأخذاه عنه، وتبعاه فيه، والله أعلم.

وحكم هذا النوع من التدليس «في الجملة: إنَّ كل من روى عن شيخ شيئاً سمعه منه، وعدل عن تعريفه بما اشتهر من أمره، فخفي ذلك على سامعه، لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث للسّامع، لكون الذي حدّث عنه في حاله، ثابت الجهالة، معدوم العدالة، ومن كان هذا صفته فحديثه ساقط، والعمل به غيرُ لازم» قاله الخطيب في «الكفاية» (٢ / ٤٠٢).

(١) كذا في «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٠) للحاكم، وفي الأصل: «عنه»!

١٠٦ ـ قال علي بن المديني: ربمـا كان سُفيان بن عُيينة إذا أراد أنْ[١] يُدَلِّس يقول: عشرة عن زُبَيد، منهم: مَالك بن مِغْوَل، عن مُرَّة، عن عبدالله: «**إنَّ الله قسم بينكم أخلاقكم**»[٢].

١٠٧ ـ قال علي: وكان زُهير وإسرائيل يقولان: عن أبي إسحاق أنه كان يقول: ليس أبو عبيدة حدَّثنا ولكن عبد الرحمن بن الأسود[٣]، عن أبيه،

---

(١) في الأصل «أنه»! وأثبته من «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٠).

(٢) هـذا الـضرب إنـما يكون في رجل معروف بصحبة رجل، والسَّماع منه، مثل: ابن جريج عـن عطاء، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، وهشام بن عروة عن أبيه، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدّث رجلاً غير مسمًّى، أو أسقطه.
وحكم هذا الضرب ترك ذلك الحديث الذي أُدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره حتى يدرك عليه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع.
والمثال الـذي ساقه أبـو عمـرو الـداني أسـنده الحاكم في «المعرفة» (٣٥٠) عن علي بن المديني به.
والظاهـر أن ابـن عيينـة كـان يدلّسه ووقـع له عن سفيان الثوري، ولم يعجبه رفعه إياه، فكان يحذفه بذكر عشرة عن زُبيد عن مُرة عن عبد الله بن مسعود قوله.
وقـد شددتُ النفس في تتبع من رواه عن زُبيد موقوفاً. فبلغت تسعة من عشرة، وسُقتهُم في شرحـي لهـذا الجـزء المسمى بـ«بهجة المنتفع»، وذكرتُ سائر طرق الحديث، وبيّنت ألفاظه، ومنها «**إن الله يعطي الدنيا من يحبّ ومَن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا لمن أحب**» وأثبتُ وقفه على ابن مسعود لا رفعه، وينظر «العلل» للدارقطني (٥ / ٢٧٠) و«الميزان» (٢ / ٣٠٦).

(٣) مفـاده: أن أبـا إسـحاق الـسَّبيعي دلَّس هذا الخبر، وأوهم أنه سمعه من عبد الرحمن، ولم يـصرح فيه بسماع، ولم يأت فيه بصيغة معتبرة، ولذا تعجب ابنُ الشّاذكوني منه، كما سيأتي برقم (١٠٨)، وانظر الهامش الآتي.

عن النبي ﷺ في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة[1].

---

(١) نقله المصنف مع تعليق ابن الشاذكوني الآتي من الحاكم في «المعرفة» (ص ٣٥٠ ـ ٣٥١)، وعلي هو ابن المديني، وأورده بسنده إلى الحاكم: البيهقي في «الخلافيات» (٢ / ٩٢) رقم (٣٧٥ ـ بتحقيقي) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦ / ٢٣٠).

وأخرج البخاري في «صحيحه» (رقم ١٥٦) والنسائي (١ / ٣٩ ـ ٤٠) والبيهقي في «الخلافيات» (٣٧٣) من طريق أبي نعيم قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله ـ وساقه.

وقال البخاري على إثره: «وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن بهذا».

قال ابن حجر في «الفتح» (١ / ٢٥٨): «أراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحاق دلّس هذا الخبر، كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكوني، حيث قال: «لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره لي».

ولم يذكر ابن حجر مَنْ وصله، لا في «هدي الساري» (ص ٢٤٨ ولا في «الفتح» (١ / ٢٥٨) ولا في «تغليق التعليق» (٢ / ١٠٢)! ولا العيني في «العمدة» (٢ / ٣٠٢).

وقال الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢ / ١٨) عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق المصرِّح بتحديث أبي إسحاق وسماعه إياه من عبد الرحمن بن الأسود: «ليس بشيء».

ونقله عنه البيهقي في «الخلافيات» (٢ / ٩٣) رقم (٣٧٦ ـ بتحقيقي)، وقال قبله: «وذكر إبراهيم بن يوسف سماعه لا يجعله متّصلاً».

وضعّفه ـ أي إبراهيم بن يوسف ـ جماعة، قال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (ق ٩ ـ وسقط من مطبوعه): «ضعيف الحديث»، وقال النسائي في «ضعفائه» (٢٨٣): «ليس بالقوي» وفي كتاب ابن الجارود: «ليس بشيء». وقال ابن المديني: «ليس كأقوى ما يكون». وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: ضعيف، وذكره أبو العرب والعقيلي وابن شاهين في جملة الضعفاء، انظر «تهذيب الكمال» (٢ / ٢٤٩ ـ ٢٥١).

ومما ينبغي التنبّه له: إن رواية إسرائيل ليست كرواية زهير!

فقد أخرجه أحمد (١ / ٣٨٨، ٤٦٥) والترمذي (١٧) والطبراني في «الكبير» (٩٩٥٢) والبيهقي في «الخلافيات» (٣٧٧) من طرق عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه به.

ولا تتوهمنّ من عبارة ابن المديني في فقرة (١٠٦) أن رواية إسرائيل مثل رواية زهير كلاهما يرويه عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود به! كذلك فالأمر كما بيّن لك ليس كذلك!

ومما يستفاد من كلام ابن المديني:

أولاً: إنه لم يقضِ فيه بشيء، فلو كان منقطعاً أو مدلّساً لبيّنه ولم يفعل.

ثانياً: لا يبعد أن يكون أبو إسحاق سمعه من أبي عبيدة، ولذا قول ابن المديني: «كان زهير وإسرائيل يقولان عن أبي إسحاق» مراده أحدهما ـ وهو زهير ـ: عنه عن عبد الرحمن بن الأسود، والآخر ـ وهو إسرائيل ـ عنه عن أبي عبيدة ـ فقول أبي إسحاق: «ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن» يحتمل أن يكون نفياً لحديث أبي عبيدة، وإثباتاً لحديث عبد الرحمن، ويحتمل أن يكون إثباتاً لحديثه أيضاً، وأنه كان غالباً يحدّثه به عن أبي عبيدة، فقال يوماً: ليس هو حدَّثني وحدي، ولكن عبد الرحمن أيضاً.

ومن عجيب التوجيه: ما ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٣٢٠ ـ ٣٢١ ط المنهاج) من أن أبا إسحاق دلّس سماع أبي عبيدة من أبيه، وعبارته: «كأنه لما فيه من إيهام سماع أبي عبيدة له من أبيه، لا سيما مع إدراكه له، مع أنّ الصحيح عدم سماعه فيه» وعليه؛ فلا صلة له بإثبات سماع أبي إسحاق من عبد الرحمن أو نفيه! ونقل السخاوي عن ابن دقيق العيد تسميته له بـ (**خفي التدليس**).

قلت: وكلامه في «الاقتراح» (ص ٥١٤)، ووجَّهه على الجادة، فقال: «فظاهره: أن المراد سماعه من عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، لعدوله عن أبي عبيدة، فقيل: إنه تدليس، كما لو قال ابتداءاً: عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، ولم يقل قبله: ليس أبو عبيدة ذكره» ولم ينبّه على هذا محقق «فتح المغيث»، وقد أطلتُ الكلام على هذا المثال في شرحي على هذا الجزء، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وينظر ـ لزاماً ـ تعليقي على «الخلافيات» (٢ / ٩٤ ـ ٩٩)، «هدي الساري» (ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

١٠٨ ـ قال سليمان بن الشَّاذَكُونيّ: ما سمعتُ بتدليسٍ قطّ أعجب من هذا، ولا أخفى، قال أبو عبيدة: لم يحدِّثني ولكن عبد الرحمن[1] عن فلانٍ عن فلانٍ، ولم يقل: حدَّثني، فجاز الحديثُ وسَارَ.

١٠٩ ـ **والضرب السادس**: قومٌ يَرْوون[2] عن شيوخٍ لم يَروهم قطّ، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: [قال][3] فلان، فحُمِل ذلك عنهم على السَّماع، وليس عندهم [عنهم][4] سماعٌ عالٍ ولا نازل[5].

---

(١) في الأصل: «لم يحدثني فلان عن عبد الرحمن»! وهو خطأ، وصوابه المثبت كما عند الحاكم في «المعرفة» (٣٥١): وعنه على الجادة البيهقي في «الخلافيات» (٢ / ٩٢) رقم (٣٧٥ ـ بتحقيقي) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦ / ٢٣٠).

(٢) في الأصل: «يرون»! وعند الحاكم في «المعرفة» (٣٥١): «رووا».

(٣) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من «المعرفة» (٣٥١).

(٤) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من «المعرفة» (٣٥١).

(٥) صنيع هذا الضرب هو الإرسال ويطلق غير واحد من الأئمة المعروفين على الإرسال تدليساً، فهذا الصنف من الرواة يقولون: قال فلان، ولم يتوهم السامع أنه سمع منه، ولم يأتِ عنهم ما قد يوهم ذلك، و«التدليس يتضمن الإرسال لا محالة، لاشتراكهما في حذف الواسطة، وإنما يفترقان في أن التّدليس يوهم سماع من لم يسمع منه، وهو الموهِنُ لأمره. والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يوهم ذلك»، انظر «البحر المحيط» للزركشي (٤ / ٣١٣). وهذا الضرب لا يحتجُّ بنقله إلا إذا صرح بالواسطة، ولو كانت إجازةً أو مناولة بشرطه، ومن عرف عنه ذلك لم يُقبل خبرُه، وتُعاب روايته، ولا سيما إذا أورده على وجهٍ يُحتمل السَّماع، وإن لم يوهم ذلك، فيتوقف على الاطلاع على واسطته، وعلى الفطن أن يدقق ويتنبَّه ويحذر ويتحرى.

قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢ / ٥٨٤): «وأما مَنْ يدلِّس عمن لم يره،

١١٠ ـ أخبرني عبد الملك بن الحسن في الإجازة، حدثنا محمد بن عبدالله، حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الجَلاَّب[(١)] بهَمَذَان، حدثنا إبراهيم بن نصر، حدثنا أبو الوليد الطَّيالسي قال: حدَّثني صاحبٌ لي من أهل الرَّي [ق/ ١٤/ أ] يقال له: أشرس، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق وكان[(٢)] يحدِّثنا عن إسحاق بن راشد، فقَدِمَ علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول: حدّثنا الزُّهريُّ، وأخبرنا[(٣)] الزُّهريُّ، قال: فقلتُ له: أينَ لقيتَ ابن شهاب؟ قال: لم أَلْقَه، مررتُ ببيت المقدس فوجدتُ كتاباً له ثَمَّ[(٤)].

فحكم حديثه حكم المرسل، وقد سبق ذكره، ومتى صرَّح بالسَّماع، أو قال حدثنا أو أخبرنا فهو حُجّة». وقال يعقوب بن شيبة: «وأما من دلَّس عن غير ثقة، وعمّن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رخّص فيه مَنْ رخص من العلماء» انظر «الكفاية» (٣٦١ ـ ٣٦٢) «شرح علل الترمذي» (٢ / ٥٨٥) «الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة» (٢ / ٢٠٤) ونحوه عند ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٢٨) وزاد آخره: «إلى ما ينكرونه ويذمّونه ولا يحمدونه».

(١) الجلاب: بجيم وليس بحاء كما في مطبوع «المعرفة» (٣٥٢ / رقم ٢٦٢) للحاكم، وهو نسبة لمن يجلب الرقيق والدَّواب من موضع إلى موضع، كذا في «الأنساب» (٣ / ٣٩٩) وهو «أحد أركان السنة بهَمَذان»، قال شيرويه الدَّيلمي: «كان صَدوقاً قدوة، له أتباع» وقال صالح بن أحمد: «سماع القدماء منه أصحُّ، ذهب عامّة كتبه في المحنة، وكُفَّ بصرُه» توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاث مئة، ترجمته في «الإرشاد» للخليلي (٢ / ٦٥٨)، «السير» (١٥ / ٤٧٧)، «العبر» (٢ / ٢٦٠).

(٢) كذا في الأصل، وفي «المعرفة»: «فكان».

(٣) هذا أدق مما في مطبوع «المعرفة»: «حدثنا الزهري وحدثنا الزهري».

(٤) أسنده المصنف عن الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٣٥٢ / رقم ٢٦٢)، وأخرجه من طريق الحاكم أيضاً: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨ / ٢١٢ ـ ٢١٣) وابن العديم في «بغية الطلب» (٣ / ١٤٦٥ ـ ١٤٦٦).

[جُملٌ كليّة وضوابط مهمّة في سماع بعض التّابعين مِنَ الصَّحابة وعدمه]

١١١ ـ قال أبو عمرو: ولْنذْكُر من هذا الضَّرب جُمَلاً يعملُ عليها إذا ورد فيها شيءٌ.

١١٢ ـ فمن ذلك أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا من ابن عمر ولا من ابن عباس قط[1].

وساقه عنه: «صاحب الكمال» (٢ / ٤٢٢ ـ «تهذيب المزي») وغيره، وهو يخالف ما أسنده الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣ / ٢١٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٨ / ٢١١ ـ ٢١٢) وابن العديم في «بغية الطلب» (٣ / ١٤٦٦) ـ إلى عبد الجبار الخطابي عن إسحاق ابن راشد خبراً جرى بينه وبين ابن شهاب الزهري، قال: «قال لي ابن شهاب: هل بقي أحد عنده علم؟ قال: قلت: نعم. رجل من أهل الكوفة يقال له سليمان الأعمش. قال: هات حدّثني عنه، قال: فقلت: لا أحفظ ولكن إنْ شئت جئتُك بكتاب عندي، قال: هاته. قال: فجئته بكتاب، فقرأه، فقال: ويحك! ما كنتُ أرى بقي أحدٌ يُحْسِن هذا»؟!

قال أبو عبيدة: إنْ وقعت هذه القصة، فهي دالَّة على تردد ابن راشد على الزهري، وولعه بالكتب، وعنايته بها، وعدم ركونه إلى الحفظ والتَّحديث إلا بواسطتها، ولكني أخشى منها! أو من التزيّد في ألفاظها! وثبت لي لقاء ابن راشد لابن شهاب، وبيّنت ذلك في شرحي لهذا الجزء، وقررت فيه أن الذي ينكر على إسحاق بن راشد هو توسّعه في الرواية عن الزهري بالإجازة أو المناولة، وهذه الأشياء يدخلها التَّصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكلٌ ولا نقط، فنفي لقيا إسحاق بن راشد للزُّهري ليس بصحيح، ولمّا روجع في بعض أحاديث لم يسمعها منه، ذكر أنها وجادة، وينظر كتاب ابن حجر في «طبقات المدلسين» (رقم ٤).

(١) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٣): «شيئاً قط». وأثبت له النسائي في «المجتبى» (٦ / ١٦٨) رقم (٣٤٦١) سماعاً ومن أبي هريرة لحديث «المختلعات هن

وكذلك الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، إنما رآه بمكة[1].

وقد قال أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي[2]: إنه سمع منه

المنافقات»، قال الحسن على إثره: «لم أسمعه من غير أبي هريرة». وانظر «طبقات ابن سعد» (٧ / ١٥٨)، و«مسند أحمد» (١٢ / ١٠٧ ـ ١٠٨) مع تعليق أحمد شاكر، و«نصب الراية» (١ / ٨٨ ـ ٩١) ومن أعجب ما وقفت عليه ما ذكره مغلطاي في «إكمال الإكمال» (ص ٤٨) التراجم الساقطة) من كتاب «السمر» ادعى المالكيّون أن الحسن كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدَّثه أربعة من الصحابة فصاعداً!!

وينظر: «تحفة الأشراف» (٩ / ٣١٩) و«تهذيب التهذيب» (٢ / ٢٦٩).

وأثبتُّ في شرحي لهذا الجزء **سماع الحسن من ابن عمر**، بناء على إثبات ابن المديني وأحمد وابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ذلك.

بل صرح الحسن بدخوله عليه، ورد ذلك **بإسناد جيد** عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤ / ٢٤٩).

وصرح بسماعه **بسندٍ حسن** في «سنن الدارقطني» (٣٩٠٣ ـ بتحقيقي) و«مسند الشاميين» للطبراني (٢٤٥٦) و«سنن البيهقي» (٧ / ٣٣٠، ٣٣٤).

وأما سماع الحسن من ابن عباس، ففيه إشكال، وجزم به أحمد شاكر في «شرحه على مسند أحمد» (٥ / ٤٩ ـ ٥٠) وتعقّبتُه بما لا يردُّ في شرحي لهذا الجزء، وبيّنت وهمه في الدليل الذي اعتمده، وملتُ لنفي ثبوت ذلك، والله الهادي والواقي.

وأما **سماعه من جابر**، فهي وجادة، فالحسن روى عن جابر أحاديث وجدها في «صحيفة» كتبها سليمان اليشكري، والخلاف: هل سمعها على جابر، أم لا؟ ذكرتُ في شرحي ما ينبئ بذلك.

(١) هو كذلك، لم يحمل منه، ولم يثبت له **سماع** عنه، ورآه يخضب، ورآه يصلي، وفصلته في شرحي على هذا الجزء وأوردت روايات للأعمش فيها التصريح بسماعه من أنس، ولكنها لم تثبت.

(٢) هو العجلي، وكلامه في كتابه «الثقات» (ص ٢٠٦ ـ ترتيب الهيثمي).

وأفاد فيه أن الحديث الذي سمعه هو: **إن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء**...، انظره عند الدارمي (١ / ١٧١) والترمذي (١٤)، ولكنه قال: «لم يسمع الأعمش عن أنس»

حديثاً واحداً.

والثالث: أنه لم يسمع منه شيئاً.

١١٣ ـ وكذلك الشَّعبي لم يسمع من عائشة، ولا من عبد الله بن مسعود(١)، ولا من أسامة بن زيد، ولا من عليٍّ بن أبي طالب، إنما رآه رؤية(٢)، ولا من معاذ بن جبل، ولا من زيد بن ثابت.

١١٤ ـ وكذا قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس بن مالك وحده(٣).

١١٥ ـ وكذلك عامة حديث عمرو بن دينار عن الصَّحابة غير مسموع منهم(٤).

وضعّفه أبو داود (١٤) لانقطاعه أيضاً.

(١) قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧ / ١٣١):) وفي «سؤالات حمزة»: «الشعبي لم يسمع من ابن مسعود، وإنما رآه رؤية» قلت: لم أظفر به في مطبوع «سؤالات حمزة بن يوسف السَّهمي للدَّارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل».

(٢) صحح عند الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٦٥) رؤية الشعبي له، وسماعه منه، وأُثبَتْ الرؤية في عدة آثار، سقْتُها في شرحي المطول لهذا الجزء.

(٣) صحح أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان سماعه من عبد الله بن سرجس، وزاد ابن المديني: أبا الطفيل، ووقع تصريحه بالسماع من سلمة بن محبق، قال ابن المديني في «علله» (١٢٠): «وهذا عندي باطل» وفصّل فيه، وسقت في شرحي لهذا الجزء المسمى بـ«بهجة المنتفع» الأدلة اليقينيّة على سماع قتادة من أنس.

(٤) نقله المصنف ـ والذي قبله مع الذي بعده ـ من «معرفة علوم الحديث» للحاكم (٣٥٥) والمذكور هنا ليس بصحيح على الإطلاق، فقد صحّ تصريحُه بالسَّماع من ابن عُمر ومن جابر وغيرهما، ومن ذلك في «الصحيحين» عنه: «سألت ابن عمر...» وفيهما عنه أيضاً: «سألت جابر...».

نعم، هنالك بعض أحاديث لعمرو عن جابر مرسلة، ولكن بعضها ليس كذلك، ومثّلتُ في شرحي لهذا الجزء على النَّوعين، وأطلت في إثبات سماعه من جابر وابن عمر، وبرئتُ

١١٦ ـ وعامة حديث مكحول أيضاً عن الصَّحابة كذلك[١].

١١٧ ـ وهذا كلُّه يخفى إلا على الحافظِ للحديثِ، الجامعِ للطُّرق.

١١٨ ـ قال أبو عمرو: فأما أهل الحجاز وأهل الحرمين ومصر والعوالي فليس التَّدليس من مذاهبهم[٢]، وكذلك أهل خراسان والجبل[٣] وأصبهان وبلاد فارس وخُوزَستان وما وراء النهر، وكذلك[٤] أهل المغرب أطرابلس والقيروان والأندلس وسائر أعمال هذه البلدان، لا نعلم أنَّ أحداً من أئمتهم دلَّس[٥].

(عمرو بن دينار) من التَّدليس، بما يثلج صدر المنصف، وبيّنت اضطراب الحاكم في نفيه وإثباته لسماعه من الصَّحابة.

(١) سردتُ في شرحي «بهجة المنتفع» أسماء الصحابة الذين أرسل عنهم مكحول، واعتنيتُ بمن صرَّح مكحول بالسَّماع منهم، وقد ظفرت بتسعة في «مسند الشاميين» للطبراني فقط، ورواية مكحول عن أبي ثعلبة في «صحيح مسلم» وليس ببعيد سماعه من أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٦): «مذهبهم».

(٣) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٦): «والجبال» وفي هامشه في نسخة منه: «الجبال: عبارة عن هَمَذان وما والاهما من البلاد».

(٤) من هنا إلى آخر هذه الفقرة من زيادات المصنف على الحاكم، وهي تنبئ عن معرفة المصنف لأهل بلدته وناحيته، وأن له مشاركة بالحديث، ومعرفة بالمشتغلين فيه.

(٥) الضوابط المذكورة كلية وهي مهمة للحديثي، وهي ـ كما قلنا ـ منقولة من «معرفة علوم الحديث» للحاكم، وكلامه محصور في طبقة التابعين وتابعيهم، فالتدليس المنفي عن أهل البلدان المذكورة في تلك الطبقة فحسب. والمراد به (تدليس الإسناد) لا (تدليس الشيوخ)، قال ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢ / ٦٥٠): «أما تدليس الشيوخ، فلا تحصى أسماء أهله».

١١٩ ـ وأكثر [ق/ ١٤/ ب] المحدِّثين تدليساً أهل الكوفة[1]، ونفرٌ

والتدليس في المصريين والشاميين المتأخرين عن الطبقة المذكورة كثر، بل قال الإسماعيلي: «إن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه، ولا يطوونه طيَّ أهل العراق».

وفسّره ابن رجب في «فتح الباري» (٣/ ٥٤) بقوله: «يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرّحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع» وبقوله فيه (٣/ ٩٤ ـ ٩٥): «وقد سبق القول في تسامح يحيى بن أيوب والمصريين والشاميين في لفظة (حدثنا)، كما قال الإسماعيلي».

ولا بد من التنبيه إلى أن التدليس المنفي إنما هو عن أئمة هذه البلدان فحسب، ومع هذا فينازع فيه، فابن عيينة ـ مثلاً ـ كان يدلّس، وهو مكي، فيقال: أصله كوفي، وأما أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس فمكي وهو مدلس، فقال: ليس من أئمة المكيين، فالعبارة دقيقة.

(١) على المخرّج أن يحذر من مروياتهم، ويشدّ النفس في تتبع الطرق، وأن ينعم النظر في كلام أئمة العلل، ممن سبر وفحص ونقد.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣١ ـ ط الفاروق):

«التدليس في محدّثي أهل الكوفة كثير، قال يزيد بن هارون: لم أر بالكوفة أحد إلا وهو يدلِّس، إلا مسعراً وشريكاً» وأسند إلى الأعمش قال: «قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أنّ رجلاً حدثني عنك بحديث، ما باليت أن أرويه عنك» أي: يحذف الواسطة بينه وبين الأعمش، ويدلّسه عنه.

وكان يفعله بعض مَن يجلس في مجالس تلاميذ الأعمش، ويسوونه عن الأعمش بإسقاط الراوي الضعيف.

أسند ابن عبد البر أيضاً (١/ ٣٠ ـ ٣١) إلى أبي معاوية الضرير قال: «كنتُ أحدِّث: الأعمش عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد، فيجيء أصحاب الحديث بالعشي، فيقولون: حدثنا الأعمش عن مجاهد بتلك الأحاديث، فأقول: أنا حدثته عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد». قلت: وابن عمارة أبو محمد الكوفي متروك.

يسيرٌ من أهل البصرة[1]، فأما أهل بغداد[2] فليس أحد من متقدِّمي مشيختهم ولا من متأخِّريهم دلَّس، ولا ذكر ذلك عنه إلا ما قيل عن أبي بكر محمد بن سليمان الباغندي الواسطي أنه كان يدلِّس.

١٢٠ ـ قال أبو عمرو: قد ذَكَرنا جميعَ ما اشترطناه مما سئلنا عنه ومما لم نُسأل مما يتَّصل بذلك ويرتبط به على مذاهب أئمة أصحاب الحديث الذين هم مصابيح الهدى وزين الوَرَى، وشَرَحنا ذلك طاقتنا ودلَّلنا على حقيقته غايتنا، جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، وإلى رضاه سائقاً، آمين ربَّ العالمين،

---

(١) كان محدّثوها يدلِّسون ولكن ليس على شغف أهل الكوفة، وتولّعهم فيه، أسند البخاري إلى زهير قال: قدمت البصرة، فرأيت حميداً وعنده أبو بكر بن عياش، وجعل حميد يقول: قال أنس، قال أنس، فلما فرغ قلت له: أسمعت هذا؟ قال: سمعتُ عمن أحدّث عنه.

قال البخاري: يعني أنه لم يقل: سمعت أنساً، وسمعت عمن أحدث عنه، قال: وكان حميد يدلّس، انظر «العلل» (١ / ١٣٠) للترمذي.

فحميد على الرغم من تصريحه بالسَّماع من أنس إلا أنه كان يدلِّس عنه أحاديث سمعها من ثابت البناني.

وانظر «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٩٤ ـ ٩٥، ١٠٦، و٤ / ٣٩٨ ـ ٣٩٩). وعدَّ ابنُ حبان في «الثقات» (٤ / ١٤٨) ما سمعه من أنس ثمانية عشر حديثاً فقط، وهو من أحرص الناس على تتبع التَّدليس وسبره، ووصف الراوي به.

فالتدليس موجود في (الرواة البصريين) في طبقة التابعين وأتباعهم.

(٢) من قوله: «فأما أهل بغداد...» إلى الآخر تصرف المصنف في عبارة الحاكم واختصرها، إذ ذكر الحاكم الرواة البغاددة على طبقات، وذكر التدليس في آخر طبقة منهم، وهي السادسة والسابعة، وكان هشيم بن بشير كثير التدليس، وهو من أهل واسط، وهي قريبة على بغداد، وهو من (الطبقة الثانية) على تقسيم الحاكم.

وصلى الله على محمد خاتم النبيين ورضي الله تعالى عن وأصحابه أجمعين.

نقلت لي هذه النسخة من نسخة بخط الشيخ أبي سعيد أيوب بن علي ابن إبراهيم المربعي المالكي وقوبلت عليها، وكان قد نقلها من خط المحدِّث أبي اليمن بركات بن طاهر الخزرجي[1] وعليها بخطه: قرأ عليّ جميع هذا الكتاب مالكه وكاتبه الشيخ الفقيه الإمام العالم أبو سعيد أيوب بن علي ابن إبراهيم المربعي المالكي، وذكر جماعةً ثم قال وحدثتهم به عن الشيخ الثقة المسنّ أبي علي منصور بن خميس المريني[2] عن مشايخه المذكورين، فصح لهم ذلك في يوم الجمعة الثاني عشر من شهر ذي القعدة سنة خمس وعشرين وست مئة بمصر، بزقاق الغسل.

وكتب فقير رحمة الله بركات بن ظافر
ابن عبد الله الأنصاري الخزرجي[3] ومن خطه نقلت
وكتب عبد الله ابن عبد النور بن محمد الحلبي[4]

* * *

---

(١) سبقت تراجمهم:

قال أبو عبيدة: فرغت من التقاط زبد من «شرحي الكبير» على هذا الجزء، في مجالس قليلة، وأيام معدودة، آخرها في الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى، من سنة ألف وأربع مئة وسبع وعشرين من الهجرة النبوية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٢) انظر الحاشية رقم (١).

(٣) انظر الحاشية رقم (١).

(٤) انظر الحاشية رقم (١).

فهرس الأحاديث والآثار[1]

(١) ما أمامه (ث) فهو أثر، وما أمامه حرف (ت) فهو في التعليق.

* * *

الموضوعات والمحتويات [1]

(١) ما أمامه (ت) فهو في الهامش.

* * *

جزء في علوم الحديث

في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع